المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

مجلة فصلية متخصصة في المعلومات والاتصالات

تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

العدد الرابع - الكانون (ديسمبر) 2005 ف

أحاديث في العلم:
تعدد الأراضي في الكون

القوة الشرائية للمشتغلين في الصناعات التحويلية الكبيرة 8

المسوح التقييمية السريعة لحالات تعاطي المخدرات 16

أهمية شبكات نقل المعلومات 57

ملف خاص

القمة العالمية الثانية حول مجتمع المعلومات 25

إلى الثائر المسلم قائد القيادة الشعبية الإسلامية العالمية..

إلى مؤسس الحركة التنويرية الجديدة في الإسلام..

إلى العقيد معمر القذافي.

إليكم يا من صححتم المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي.

وقدمتم الوجه العلمي والحقيقي للإسلام..

إليكم يا من تدعون إلى نبذ التفرقة المذهبية والطائفية.

وإيقاظ الوعي الإسلامي الإنساني الجديد..

بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك. يتقدم العاملون بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات بأحر التهاني وأطيب التبريكات. أعاده الله عليكم وعلى الأمة الإسلامية بالخير والبركة.

ودمتم ذخرا للإسلام والإنسانية والعلم

العاملون بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

مجلة علمية متخصصة في المعلومات والتوثيق والإحصاء والاتصالات

رئيس التحرير

لطفي الزروق كرموس

أمين التحرير

مصطفى امحمد صابر

هيئة التحرير

د . صالح محمد الزليطني

أسامة أحمد قباصة

سالم أبوعائشة خليفة

ناصر ساسي عسكر

اللجنة الفنية

سالم محمد الوخي

محمود الصادق الزروق

عادل الزروق أبوعجيلة

المراجعة اللغوية

محمد التركي التاجوري

المراسلات

توجه باسم رئيس التحرير

المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

ص.ب : 2313 طرابلس – الجماهيرية العظمى

هاتف : 3619903

مبرق : 22042

البريد المصور : 4442513-36031456

بريد الكتروني :

majala@nidaly.com

موقع الهيئة على الإنترنت :

www.nidaly.com

التجهيز الفني والطباعة :

معالم للتصميم والأعمال الفنية

الأغلفة والصفحات الداخلية

معالم للتصميم والأعمال الفنية

مراد أعمار بلال

majala@nidaly.com

الفهرس وما ضا

ومضات 2
مصطفى امحمد صابر

تعدد الأراضي في الكون 3
أ. د. على مصطفى بن الأشهر

القوة الشرائية للمشتغلين في الصناعات التحويلية الكبيرة 8
علي عيسى عبيد

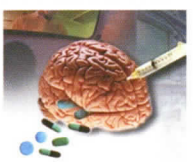

المسوح التقييمية السريعة لحالات تعاطي المخدرات 16
أ . د عبد السلام الدويبي

النمو السكاني 21
سالم أبوعائشة خليفة

القمة العالمية دول مجتمع المعلومات 25
أ . لطفي الزروق كرموس

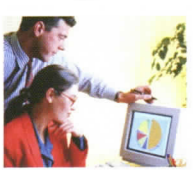

أهمية شبكات نقل المعلومات الرقمية ودورها في التعليم 57
أ . آمنة عبد الحفيظ الكوت

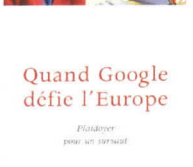

عندما يتحدى غوغل أوروبا 62
سالم الوخي

الجديد في عالم المعلومات والتكنواوجيا 66
عادل الزروق أبو عجيلة

مفاهيم ومصطلحات 72
أ . لطفي الزروق كرموس

إصدارات 75
ربيعة الفيتوري الشارف

أعزاءنا القراء

هذا هو العدد الرابع من المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، نضعه بين أيديكم، زاخراً بالمواضيع الإحصائية والمعلوماتية والتكنولوجية، آملين أن يكون ذا فائدة للباحثين والدارسين وطلاب العلم والمهتمين ...

يصدر هذا العدد وقد اكتملت الصورة واتضحت معالمها، بعد تأن وروية في تشكيل الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، التي أشرنا إليها في ومضات العدد الماضي.

نقول اكتملت الصورة واتضحت معالمها بصدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (220) لسنة 1373 و.ر (2005 مسيحي)، بإنشاء المركز الوطني للمعلومات والإحصاء، ويتبع الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، والذي كان يباشر اختصاصات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق سابقا.

وقد جاء هذا القرار صائباً، في مسعى لتحقيق طموحنا في إنشاء مركز وطني للمعلومات والإحصاء، يؤدي دوره بشكل واضح وسليم في مجتمع باتت المعلومات فيه متاحة للجميع محلياً ودولياً.

جاء تأسيس هذا المركز ليكون البؤرة المركزية على المستوى الوطني، في تجميع المعلومات من مراكز المعلومات، وكذلك في مجالات الإحصاء والتعداد والدراسات الميدانية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بالجماهيرية العظمى.

إن قرار اللجنة الشعبية العامة جاء مؤكداً لإيجاد (مصرف معلومات) للجماهيرية، متمثلاً في هذا المركز، حيث خّول بتنفيذ القانون رقم (4) لسنة 1990 ف. بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق، إضافة إلى مهمته بجمع وحفظ المعلومات وكافة الوثائق، وفقاً للأسس والأساليب التقنية، وجعلها في متناول جميع الجهات.

كما أعطى القرار المذكور للمركز صلاحيات وضع الأسس الإرشادية، والمعايير الموحدة، والمواصفات الفنية والقياسية، وأساليب تنظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات، بجميع مؤسسات الدولة ذات العلاقة بأنشطة المعلومات والتوثيق بالجماهيرية.

ولعل أهم ما جاء في القرار، هو تخويله المركز بإقامة قواعد البيانات والمعلومات، والمساهمة في بناء مصادر معلومات وطنية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والطاقة البشرية والعلوم والتقنية وغيرها...

أعزاءنا القراء

أردنا من خلال هذه الومضات توضيح الصورة، وإظهار أبرز مهام المركز الوطني للمعلومات والإحصاء. إلا أن توضيح كامل المهام لا تتسع له أسطر هذه الومضات، ونترك للقارئ الكريم الرجوع إلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 220 لسنة 2005 مسيحي لمعرفة المزيد من اختصاصات هذا المركز.

ولنا لقاء آخر ...

مصطفى امحمد صابر – أمين التحرير

العلم والتكنولوجيا

سلسلة أحاديث ننشرها في حلقات حول أوضاع العلم والتكنولوجيا خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة. وهي مستوحاة من العدد الخاص الذي أصدرته المجلة الفرنسية "العلم والحياة" في شهر الكانون "ديسمبر 2004 ف (بعنوان العلم سنة 2004)

أ. د. على مصطفى بن الاشهر
أستاذ الرياضيات/أكاديمية الدراسات العليا
عضو مجمع اللغة العربية

الحديث الثاني : تعدد الأراضي في الكون

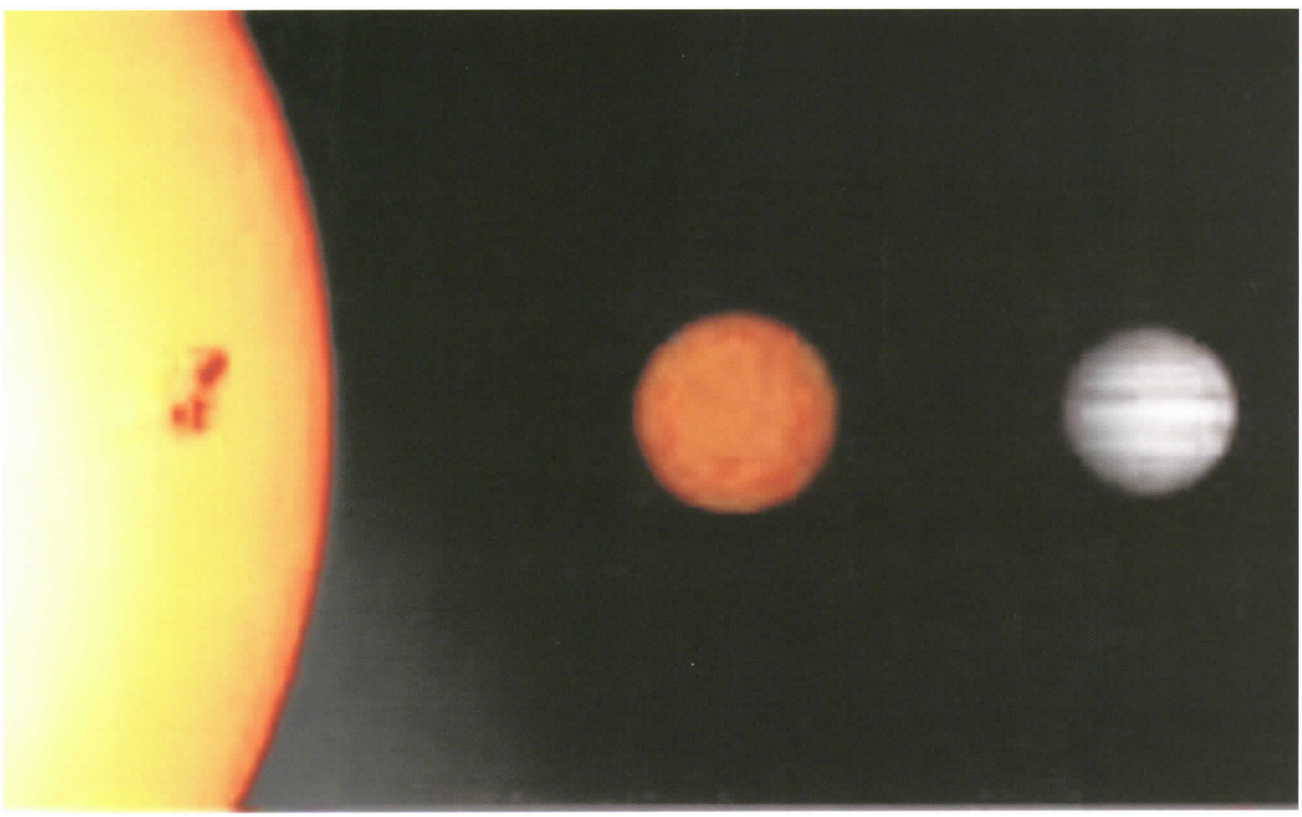

كانت هناك في البـــدء أول صورة حقيقـــية لكوكب خارج المجموعة الشمســـية، تم اكتشـــاف أول كوكب في مجموعة شمسية أخرى، كبير بشكل يوحى بأنه كوكب صخري. وهكذا بدأ السباق بسرعات أكبر في البحث عن أراضٍ جديدة.

اكتشاف حلمنا به منذ سنوات عديدة، وقد يكون تحقق أخيرا بواسطة المقراب الكبير جدا Very Large(VLT Telescope)، الذي تمكن ربما من تصوير، أول كوكب خارج المجموعة الشمسية ولأول مرة. إن وجود مثل هذه الكواكب لم يكن موضع شك، فبداية من أول كوكب تم التعرف عليه سنة 1995، وهو ذلك الذي يدور حـــول النجم (51\Peg)، أخذت القائمة تطول حتى أصبحت تعد اليوم أكثر من 130 نموذجا. ولكن جميعها، حـــتى هذا التاريخ، لم يتم التعرف على وجودها، إلا بطرق غير مباشرة، مثلا عن طريق قياس الاضطرابات التي يسببها الكوكب في حركة النجم الذي يدور حـــوله، أو التغيرات في " إضاءة (ســـطوع)/Luminosity " النجم التي تحدث عندما يمر الكوكب بين النجم والمقراب Telescope. لم تكن هناك صور حقيقية يمكن طبعها على الورق من أجل الأجيال المستقبلية، حتى بعض الآمال التي ولدت خلال السنوات الأخيرة ما لبثت أن خبت، فالأجسام الضعيفة التي ظهرت لنا على بعض الصور تبين أنها كانت مجرد نجم تافه أو نجم مزدوج/double Star أو مجموعة نجوم غير مفهرسة.

هذه المرة....

الأمر يبدو أكثر جدية...

الصورة في حد ذاتها ليست شيئا خارقا: بقعتان على خلفية سوداء، ومشوشة أيضا ! ولكن عالم الفلك لا يتوقف عند هذه المظاهر. البقعة المركزية، والأكثر ســـطوعا، هي صورة لنجم صغير جدا، نجم بـــلغ من الصغر – أخف 24 مرة من الشمس – إلى درجة أنه لم يتمكن، بسبب جاذبية غير كافية، من أن يفجر داخله عملية اندماج/Fusion للهيدروجين: نجم مجهض لا يكاد يشع، قزم بني/brown dwarf – اسمه (2M1207). لا تدهشك هذه التسمية فعلماء الفلك تنقصهم أحيانا بعض الشاعرية، لا يهمنا ذلك، ولكننا نذكر أن هذا النجم يبـــعد عنا بحوالي 230

Name	2M1207
Distance	53(±6) pc
Spectral Type	M8
Apparent Magnitude	J = 13.00
Mass	0.025 Msun
Right Asc. Coord.	12 07 33
Decl. Coord.	−39 32 54

ســـنة ضوئية *، في كوكبـــة الشـــجاع (الثعبـــان – الهيدرا/the Sea Serpent (Hydra)) والتي لا ترصد إلا في نصف الكرة الجنوبي، وعمرها صغير جدا: 8 ملايين ســـنة، أي لا زال مراهقا !

واحـــتدت العواطف، عندما أعلن ذلك رسميا في شـــهر الفاتح (سبـــتمبر) 2004، مرصد الجنوب الأوروبي ESO

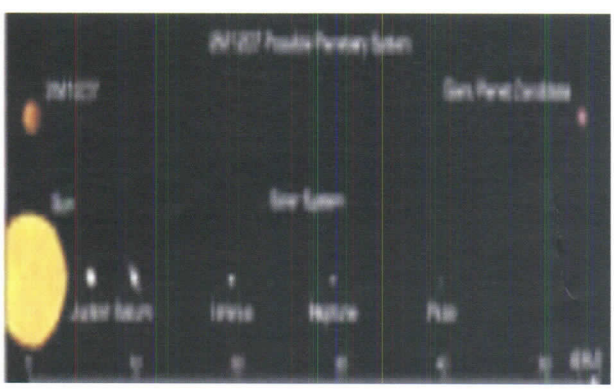

(European South Observatory)، ونشـــر الصورة التي التقـــطها فريق أورو– أمريكي والذي تعاون معه مرصد الفيزيـــاء الفلكيـــة/astrophysics Laboratory في مدينـــة غرينوبل/Grenoble .

لنكن صرحاء...

لم يكن اهتمام علماء الفيزياء بهذا النجم مجرد صدفة، فمنذ 1998 يركز الفريق العالمي على مجموعات النجوم الشابة القريبة منا، لأن هذه التجمعات الكبيرة التي تشبه النجوم المتكونة حـــديثا، وكتل الغبـــار، وسحـــب الغاز، هي الهدف المتميز لإيجاد كواكب جديدة: أكثر ســـخونة، وأكثر لمعانا عندما تكون ذات عمر صغير جدا، وتكون لذلك أســـهل

اكتشافا. إن هذا النجم 2M1207 ينتمي إلى واحدة من هذه التجمعات، TW Hydra ، التي تتضمن أربعة نجوم أخرى تحيط بها أقراص من الغبار.

أخذت الصورة الأولى في شهر الطير (أبريل) بمرصد

Name	2M1207 b
Mass	5 (±1) MJ
*-Planet Dist.(Proj.)	41 (±5) AU
Radius	1.5 RJ

VLT ، على جبل " بارافال " بالتشيلي. استخدم الفريق أحد المقاريب / Telescopes ذي 8.2 مترات، الذي زود حديثا بالمنظومة الجديدة للضوء التكييفي، الذي يعرف في اللغة الإنجليزية باسم New Adaptive Optics System NAOS الذي يصحح الاضطرابات الضوئية الناتجة عن الغلاف الجوى لهذه المنظومة NAOS. ميزة كبرى: وهى أنها تعمل بالأشعة تحت الحمراء/Infrared، التي هي فعلا نوع الضوء الذي ترسله الأجسام الباردة. ويتسبب هذا في خلود النجم 2M1207 ، ولكنه ليس النجم الوحيد!

يلاحظ الفلكيون بقعة (تحت الحمراء) ضعيفة، أقل سطوعا 100 مرة من النجم نفسه. كوكب؟ إنهم لا يجرأون على الاعتقاد في ذلك.

يقوم العلماء بمشاهدة أخرى، يوم 19 من شهر الصيف (يونيه). ويحللون جزئيا الضوء الضعيف المنبعث من هذا الجسم الدخيل، من اجل الحصول على تركيبته الكيميائية. ضربة ناجحة: يبين هذا التحليل وجود جزيئات الماء، ويتأكد أن الجسم صغير وخفيف، ويتوصلون بذلك إلى الاستكشاف لفرضية وجود كوكب كبير. ولكن علماء الفلك حذرون كعادتهم....

لذلك اكتفوا مؤقتا بوصف هذا الجسم بأنه " المرافق المرشح ليكون كوكبا عملاقا "، ويبذلون جهودهم لتبيان أن مدار هذا الجسم حول (القزم البني)، تتوافق مع الوضع المرغوب فيه. يجب عليهم في هذا السياق، إثبات أن الجسمين (النجم، والكوكب المحتمل) يتنقلان في السماء بنفس الأسلوب، وهذا ما يتوقع إنجازه خلال عامين.

وفى هذه الأثناء، يوحي تحليل الأشعة تحت الحمراء لهذا الكوكب المحتمل، أن كتلته تكافئ خمس مرات كتلة كوكب "المشترى/Jupiter "، وربما يكون أيضاً أسخن منه بحوالي عشر مرات على السطح، تقارب درجة حرارته 1000 درجة مئوية، وهو أمر طبيعي جدا بالنسبة لكوكب يافع، يتقلص مطلقا كميات هائلة من الطاقة (وهى حاليا حالة كوكب المشترى، مثلا).

وهنا يكمن سبب الاهتمام بهذا الجسم السماوي....

فبالإضافة إلى سعادتهم لحصولهم، أخيرا، على صورة أولى يضمونها إلى ألبومهم الفلكي، يستطيع العلماء الوصول إلى معلومات مهمة فعلا، ونظرا إلى أن منظومتنا الشمسية أكثر تقدما في العمر (4.6 بلايين سنة)، فإنها لا تعطينا إلا مؤشرات قليلة حول الكواكب التي تكونت خلال عشرات الملايين الأولى من السنين الضوئية التي أعقبت تكون الشمس. إن رصد المنظومات الكوكبية الأكثر شبابا سوف يسمح بتفهم أفضل لكيفية نشوء منظومتنا.

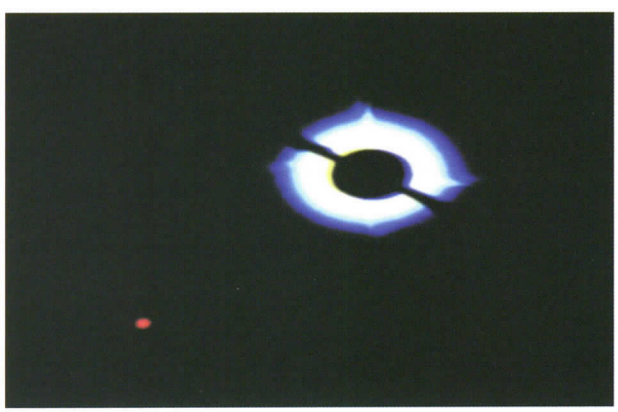

يبدو، حالياً، أن المنظومات الكوكبية التي تم رصدها حول نجوم أخرى مختلفة كثيراً عن منظومتنا، فهي تحتوى كواكب غازية عملاقة، معظمها أضخم كثيرا من المشترى. هلا توجد بينها كواكب صخرية؟ أراضٍ يمكن اكتشافها، مغطاة بالجبال، والوديان، وربما بحيرات وأنهارا وهى أسئلة ظلت تراود طبعا كل علماء الكواكب. وكان هذا وراء الإثارة، نهاية شهر هانيبال (أغسطس) سنة 2004ف، عندما أعلن فريق آخر من (صيادي) الكواكب عن الاكتشاف الممكن لأول كوكب صخري خارج المنظومة الشمسية.

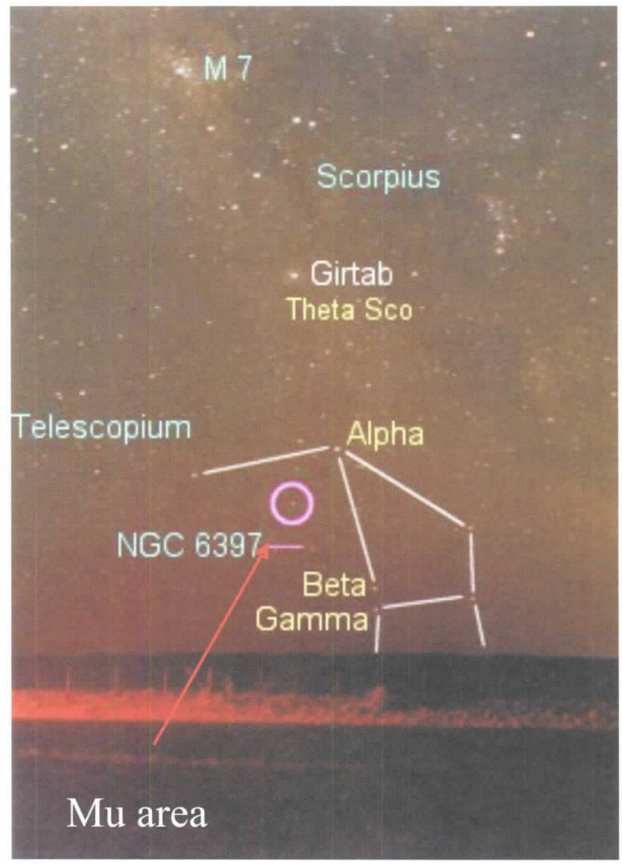

وفي جميع الأحـــوال، أصغر كوكب تم رصده: 14 مرة تقريبا للكتلة الأرضية.

هذا الفريق، الذي اجتمع حول (Michel Mayor)]وهو نفسه الذي اكتشف سنة 1995ف مع (Didier Queloz) أول نجم خارجي/exoplanet، لايدَّعي طبعا أنه صور هذا الكوكب: إن التقاط صورة جسم بارد، بهذا الصغر، ومن الأرض، عملية يصعب تخيلها. لذلك، كان عليهم اللجوء إلى طريقة غير مباشرة.

درس الفريق بعناية مسار النجم (Mu Arae)، وهو نجم يشبه شمسنا هذه، وله نفس العمر، ويبعد عنا بحوالى 50 سنة ضوئية. ويمكن مشاهدته بالعين المجردة، في نصف الكرة الجنوبي.

قام Michel Mayor ومعاونوه، بقياس تغيرات لا متناهية الصغر في سرعة الجسم، باستخدام الأداة الجديدة HARPS (الباحث عالي الدقة للسرعة الشعاعية للكواكب/High Accuracy Radial Velocity Planet Searcher)، على مقراب مرصد الجنوب الأوروبي (ESO) في لا سيلا/Lasalla، بالتشيلي.

وأظهرت الدقة القصوى للجهاز، عندئذ، وجود تذبذب بسيط في مسار (Mu Arae) لا يمكن تفسيرها إلا بتأثير جاذبية كوكب يدور حوله في تسعة أيام ونصف.

كوكب آخر !

حيث إنه قد تم اكتشاف كوكب أول، في حجم المشترى، وبنفس الأسلوب، قبل ذلك بعدة سنوات، وحول النجم ذاته. ولكن هذا الكوكب الأخير أكثر أهمية: قدرت كتلته بما يقارب 14 مرة كتلة الأرض، ويصنف في نهاية ما يعرف (بالكواكب الأرضية tellurian planets)، أي المكونة من صخور مثل الأرض، وليس من الغازات مثل المشتري، ولكن عند أي النهايتين هو؟ هل نهاية الكواكب الغازية العملاقة، كما أورانوس (Uranus) – سابع الكواكب السيارة في المنظومة الشمسية –، والذي له نفس الكتلة تقريبا؟ أم تلك الكواكب الصخرية التي بدأ بعضهم يسميها "الأرض الفائقة/Super-earth"؟.

تتكهن النماذج الحالية أن الكواكب العملاقة تكونت في البداية من مجموعة كواكب صغيرة جدا تجمعت لاحقا وتدريجيا في جسم واحد، وعندما يصل هذا الكائن إلى كتلته الحرجة، يبدأ في جذب الغاز الذي يدور حوله. وتبدأ ظاهرة " كرة الثلج/Snow-ball ": كلما زاد تراكم الغاز، أصبحت الجاذبية أكثر قوة، ويتزايد الجذب على الغاز المحيط. النتيجة: يحدث التفاعل، ويتورم الكوكب، ويصبح أكثر تكتلا، أكثر كثيرا من وزن الريشة الذي لم يدرك أبدا الكتلة الحرجة.

كما أن الاكتشاف، في جو نجمه (Mu Arae) لكميات أكثر من عادية من الحديد، دليل على أن هذا الكوكب يحتوى نواة صخرية، ويمكن لذلك وصفه ب " الأرض الفائقة ".

وهو ما قد يكون أثار غيرة منافس Michel Mayor الامريكى: Gepffrey Marcy من جامعة كالفورنيا في بيركلى والذي أغضبه هذا الأمر، فسارع بعد ذلك بأيام قليلة بالإعلان مع Poul Buttor من معهد كارنجى/Carnegie في

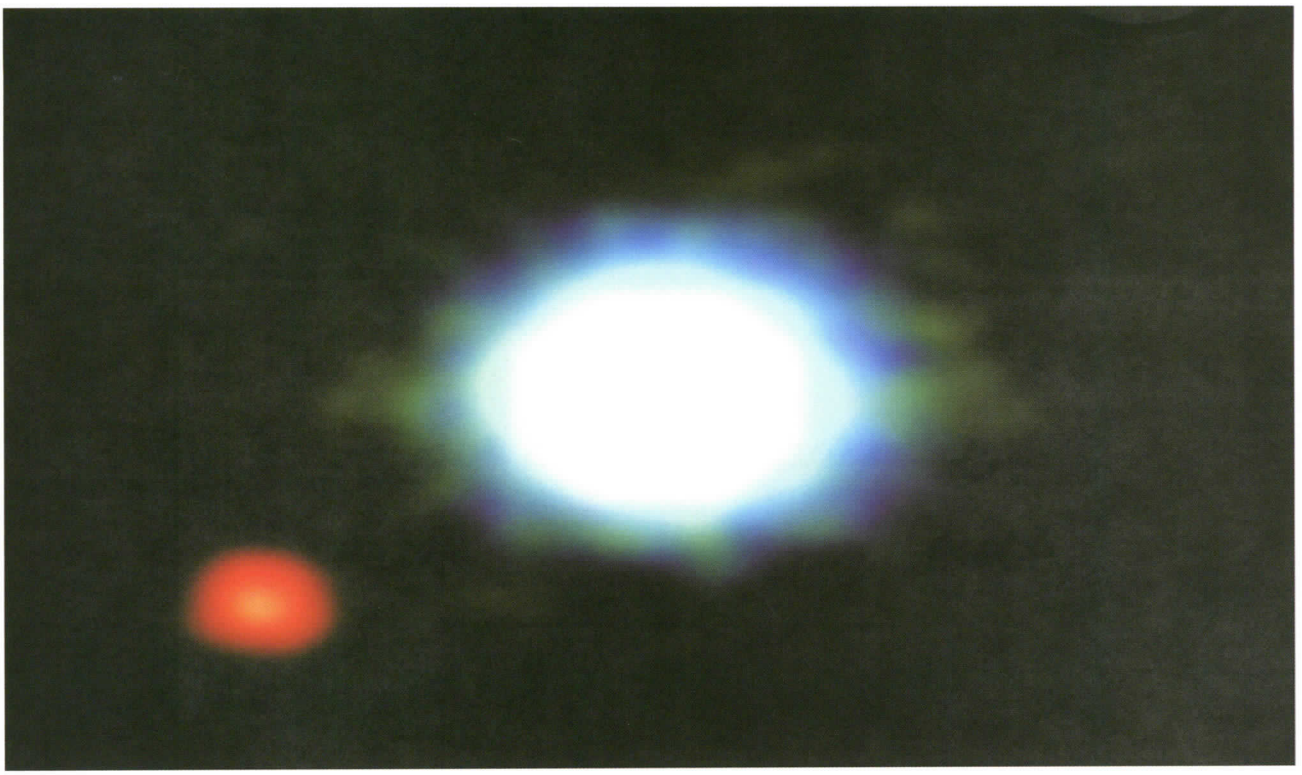

واشـــنطن و Barbar Mc Arthour من جامعة تكســـاس في أوستن، عن اكتشاف كوكبين آخرين، بكتلة تبلغ عشرين مرة كتلة الأرض.

يدور الأول حـول نجم صغير، Gliese 436، خلال يومين ونصف، أما الثاني، فهو أيضا قـريب جدا من نجمه، ويكمل دورته في ثلاثة أيام.

وهذا هو الكوكب الرابع المكتشف حـول هذا النجم، الذي عمره خمسة بلايين سنة ولا يكاد يكون أخف من شمسنا. كل

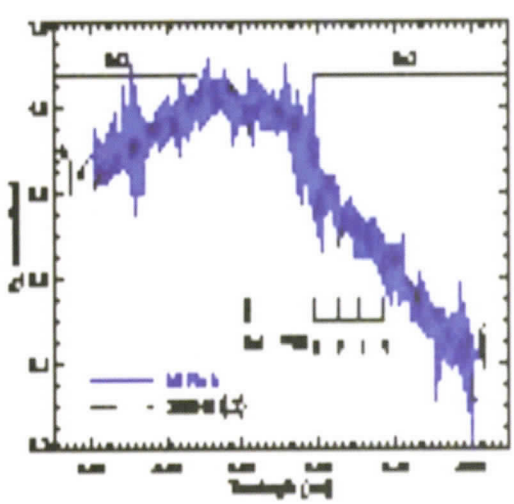

هذا يجعل هذه المنظومة الكوكبية أهم منظومة مكتشفة حتى الآن خارج منظومتنا.

هل سنكتشـف في السـنوات القـادمة، منظومات شمسـية أكثر شبـها بمنظومتنا؟ أراض جديدة، تكون غريبـة ؟ الأمل يراودنا جميعا، والهاجس المكتوم بأننا سـوف نكتشـف، ربما شـكلا جديدا للحـياة ! الآية الكريمة " الله الذي خلق سبـع سماوات ومن الأرض مثلهن ينزل الأمر بـــــــــينهن.. " (الطلاق/12)، لاتترك مجالا للشك.

*** الحديث الثالث من هذه السلســـلة حـــول: المجال المغناطيسي للأرض يفقد شماله

* تعرف السنة الضوئية بأنها المسافة التي يقطعها الضوء خلال سـنة كاملة.تذكر أن سـرعة الضوء تسـاوى 300000كلم/ثانية.هل يمكنك تصور هذه المسافة!!!؟

365 يوم × 24ساعة × 3600 ثانية × 300000كلم أي حوالي 9.5 تريليونات كلم

***

القوة الشرائية للمشتغلين في الصناعات التحويلية الكبيرة

على عيسى عبيد
خبير إحصائي
الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

من المعروف أن المرتبات والمزايا الأخرى التي يتقاضاها المشتغل تتأثر بشكل مباشر بمستويات أسعار المعروض السلعي والخدمي في السوق. ذلك لأن النقود المستلمة كمرتبات وأجور يومية أو أسبوعية أو شهرية تأخذ طريقها إلى السوق لتكمل دورتها في شراء الاحتياجات المادية والخدمية، ولهذا فهي تواجه مباشرة أسعار السلع والخدمات السائدة. ومن هنا نشأت العلاقة التبادلية العكسية بين القوة الشرائية Purchasing power للمشتغل في تغطية احتياجاته الكمية والنوعية من السلع والخدمات بهدف تحقيق الإشباع، وبين مستويات الأسعار السائدة لهذه السلع والخدمات، والدراسة الحالية تهدف إلى تسليط الضوء على حقيقة القوة الشرائية للمشتغلين الليبيين في الصناعات التحويلية الكبيرة، خاصة في السنوات الأخيرة.

وسنتناول الموضوع ضمن الفقرات التالية:

- التعريف بالإحصاءات الصناعية.
- تطور المرتب الجاري الذي يتقاضاه المشتغل.
- حساب المرتبات الحقيقية (القوة الشرائية) للمشتغل.

أولاً - الإحصاءات الصناعية:

احتلت الإحصاءات الصناعية مكاناً بارزاً في منظومة الإحصاءات الوطنية لكافة البلدان منذ بروز الإحصاء التطبيقي إلى حيز الحياة العملية، لما توفره من بيانات إحصائية هامة عن كميات وقيم السلع الصناعية التي ينتجها المجتمع على اختلافها (أولية، غذائية، رأسمالية..

الخ). وما يوظفه من مواد خام أولية (مستوردة، محلية)، وما يشغله من قوة عمل مصنفة (إدارية/ فنية/ ماهرة/ غير ماهرة/ خدمية)، وما يدفعه من مرتبات وأجور

لأصناف العاملين، وما يعكسه من طاقة معملية وتشغيلية في المجتمع.

وإضافة إلى ذلك فإن معطياته ونتائجه الإحصائية التي يقدمها تخدم قبل كل شيء صاحب المنشأة الصناعية، كما أنها تستخدم كبيانات أساسية في منظومة الحسابات القومية، وكمقياس للتغيرات في إنتاجية قوة العمل، فضلاً عن استخدامها لقياس تطور مستوى الصناعة الوطنية، وذلك من خلال حساب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي وهو من المقاييس الهامة المرافقة دائماً للإحصاءات الصناعية؛ إذ بدونها لا يمكن الوصول إلى قرار رصين عن التطور الذي يأخذه هذا القطاع. وثمة فوائد أخرى عديدة.

وقد تمكن قطاع الإحصاء في الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ــ والحمد لله ــ في السنوات الأخيرة من استئناف الإنتاج الإحصائي الصناعي ـ بعد انقطاع طويل ـ فأجرى مسحاً صناعياً سنة 2001 شمل (الصناعات الكبيرة والصغيرة). ثم تواصل الإحصاء السنوي الجاري للصناعات التحويلية الكبيرة منذ سنة 2002 وحتى الآن.

ويقصد بالصناعات التحويلية: هي عملية تغيير أو تحويل المواد الأولية الخام الداخلة في تركيبة الإنتاج الصناعي إلى شكل آخر مختلف تماماً سواء بالطرق اليدوية أو الآلية أو التكنولوجية.

أما عبارة الكبيرة: فيقصد بها حالياً الصناعات التي تستخدم عشرة مشتغلين فأكثر، أما قديماً (1964) فعرفت بأنها التي تستخدم خمسة أشخاص فأكثر. أما في السنوات 1968–1970 فقد اختلف المفهوم ليشمل التي تشغل 20 مشتغلاً فأكثر. وهناك مفاهيم أخرى تستخدمها الدول تبعاً لظروفها الاقتصادية.

وما يهمنا هنا هو توفر إحصاءات عن التشغيل والأجور للمشتغلين الليبيين فقط. إذ من المعلوم أن بيانات المرتبات والأجور على قدر كبير من الأهمية وأن توفيرها عن المشتغلين وأصنافهم[1] في كافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء يعد أمراً حيوياً وأساسياً لرصد تطورها في إطار سياسات الأجور المتبعة ولاستخلاص علاقتها المباشرة بمستويات معيشة المشتغلين.

ثانياً ـ مرتبات المشتغلين الجارية:

تعتبر المرتبات والأجور التي يتقاضاها المشتغل والتي تسمى أيضاً (تعويضات المشتغلين) Compensation of employees، المصدر الرئيسي لدخله وربما المصدر الوحيد ـ للكثير منهم ـ وتشمل المرتبات عادة:

المرتبات والأجور التي تدفع نقداً ويستلمها المشتغل بموجب العقد المبرم معه.

أجور الأعمال الإضافية Over Time التي تدفع نقداً ويستلمها المشتغل لقاء عمله في منشأته الصناعية خارج أوقات الدوام الرسمي المقرر.

أجور المكافآت والمزايا التي تمنحها المنشأة للمشتغلين مثال: قيمة الإكراميات والمكافآت لزيادة الإنتاج أو ما شابه ذلك، وقيمة بدل سكن أو انتقال، أو طعام، أو خدمات تأمين صحي أو مكافأة نهاية خدمة.الخ..

وقد شكلت المكافآت والمزايا المدفوعة للمشتغلين في الصناعات التحويلية الكبيرة نسبة (6.9%) و(9.8%) من مجموع الرواتب والمزايا لسنتي 2002 و2003 على التوالي[2]. وهي نسبة متواضعة. إن المعطيات المتاحة تشير إلى أن المرتبات الجارية تعكس السمات التالية:

لقد تطور معدل النمو السنوي لمتوسط مرتبات المشتغل (بالأسعار الجارية) في الصناعات التحويلية الكبيرة خلال الفترة 1964 ـ 2003 إلى (6.5%).

ورغم أن هذه الزيادة متواضعة على امتداد الفترة الزمنية، فإنها من ناحية أخرى تخفي تطوراً ملموساً حصل في السنوات الثلاث الأخيرة 2001 ـ 2003؛ إذ أن

معدل النمو السنوي لهذه الفترة وحدها بلغ (11.9%)، وهذا يشير إلى تحسن مستويات الرواتب الجارية بدرجة عالية خلال الفترة القصيرة الماضية مقارنة بما سبق من السنوات.

من زاوية تطور عدد المشتغلين في هذا القطاع وكذلك متوسط مرتبهم يشير إلى تزايد مضطرد منذ السنوات الأولى؛ إذ تضاعف عدد المشتغلين أكثر من أربع مرات خلال الفترة 1964 ـ 2003. وأن متوسط حجم المنشأة الواحدة (معدل عدد المشتغلين فيها) تطور تطوراً كبيراً فقد ارتفع من (16) مشتغلاً إلى (188) مشتغلاً خلال الفترة.

أما المرتبات فقد تضاعف متوسط أجر المشتغل الواحد أكثر من إحدى عشرة مرة ونصف خلال نفس الفترة. لاحظ الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) متوسط المرتب الشهري للمشتغل وعدد المشتغلين خلال الفترة للصناعات التحويلية الكبيرة

السنة	متوسط المرتب الشهري (دينار)	عدد المشتغلين (ألف)
1964	31.0	10.2
1968	61.8	6.5
1970	72.4	7.3
2001	288.3	54.3
2002	355.0	35.0
2003	360.9	41.8

إن تركز العمالة وبالتالي المرتبات والأجور بدأ واضحاً في المنشآت الصناعية المملوكة للمجتمع. وهذا ينسجم مع السياق التاريخي لهيكلية الاستخدام وتواجدها في القطاعات المملوكة للمجتمع والأجهزة الإدارية [3] إلا أن ثمة ظاهرة إيجابية تتمثل في تزايد التوسع في نشاط الشركات المساهمة الصناعية الكبيرة؛ إذ رغم انخفاض عدد منشآتها فإنها تحوي كثافة عالية تقترب من المنشآت المملوكة للمجتمع؛ إذ يبلغ متوسط عدد المشتغلين في المنشآت منها أكثر من (351) مشتغلاً (لاحظ جدول2) فضلاً عن أن ما تدفعه للمشتغل من رواتب ومزايا يقترب أيضاً من نظيرتها المملوكة للمجتمع، إذ يتراوح المتوسط ما بين (285 ـ 320) ديناراً.وهذه الظاهرة على قدر كبير من الأهمية؛ لأنها تعكس حالة استثمار رأس المال الأهلي وتشغيل المزيد من قوة العمل وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة.

جدول رقم (2) عدد المنشآت ومتوسط المرتب وكثافة المنشأة لسنتي 2002 و2003 للصناعات التحويلية الكبيرة

الكيان القانوني	2002			2003		
	عدد المنشآت	متوسط المرتب الشهري (دينار)	كثافة المنشأة الواحدة (مشتغل)	عدد المنشآت	متوسط المرتب الشهري (دينار)	كثافة المنشأة الواحدة (مشتغل)
مملوكة للمجتمع	68	369	403	90	381	377
مساهمة ليبية	16	320	359	14	285	351
تشاركية	43	260	37	89	251	28
فردية	15	219	13	25	253	17
أسرية	3	214	13	4	258	11
الإجمالي	145	355	–	222	361	–

ثمة عدد لا بأس به من المشتغلين يعملون في خطوط الإنتاج من الفنيين والماهرين وما شابه ذلك باعتبارهم أساس العملية الإنتاجية.فقد بلغت نسبتهم سنة 1964 (82.3%) وسنة 1970 (66.4%) وسنة 2001 (65.8%). وهذه ظاهرة صحية تشير إلى تدني عدد الإداريين في هذه المنشآت لصالح العاملين في خطوط الإنتاج جدول رقم (3و4).

إلا أننا نلاحظ من الجدول رقم (4) بأن متوسط مرتب المشتغل منهم ينخفض بنسبة (16%) عما يتقاضاه المشتغل الإداري، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الدراسة

والبحث، إذ لا يتوجب انخفاض مرتبات المشتغلين في خطوط الإنتاج عن المشتغلين في الحقول الإدارية بنسبة عالية، وربما يكون لحجم المزايا الممنوحة دور في هذا الخلل.

جدول رقم (3) عدد المنشآت والمشتغلين ومرتباتهم السنوية والمرتب الحقيقي في الصناعات التحويلية الكبيرة 1964– 1970

السنة		1964	1968	1970
عدد المنشآت		622	173	202
عدد المشتغلين		10 218	6 498	7 306
المرتبات والمزايا (ألف دينار)		3798.0	4818.0	6 344
متوسط عدد المشتغلين في المنشأة		16	38	36
متوسط أجرة المشتغل الواحد (دينار)		371.7	741.5	868.3
متوسط الأجر الحقيقي بأسعار	سنة 1964=100	347.1	567.3	548.9
	سنة 1999=100	4765.4	7805.3	7550.4
عدد المنشآت		(2 846)		

جدول رقم (4) عدد المشتغلين ومرتباتهم السنوية والمرتب الحقيقي في الصناعات التحويلية الكبيرة 2001 حسب أصناف المشتغلين.

أصناف المشتغلين	عدد المشتغلين	المرتبات والمزايا (ألف دينار)	متوسط أجرة المشتغل الواحد (دينار)	متوسط الأجر الحقيقي بأسعار	
				سنة 1964 = 100	سنة 1999 = 100
مشتغلون بالإدارة	061 12	229.6 49	4081.7	3360.0	4612.1
مشتغلون بالإنتاج	758 35	673.8 122	3430.7	2824.1	3876.5
آخرون	490 6	982.1 15	2462.6	2027.2	2782.6
المجموع	309 54	885.5 187	3459.6	284.8	3909.2

ثالثاً ـ المرتبات الحقيقية :

من المعروف أن المرتبات والأجور الحقيقية للمشتغل أي القوة الشرائية له تتأثر مباشرة بأسعار المعروض السلعي والخدمي في السوق وبالتالي تؤثر في مستوى المعيشة بشكل عام. ولهذا فثمة علاقة عكسية بين القوة الشرائية وبين مستويات الأسعار السائدة، ومن أجل قياس القوة الشرائية للمشتغلين لابد من استبعاد تأثير ارتفاع الأسعار التي تسبب تآكل قيمة المرتبات والأجور للمشتغل، وبالتالي تحد من إمكاناته في سد حاجاته الأساسية والترفيهية. ومن هنا يستوجب توفير الرقم القياسي لتكلفة المعيشة الذي يؤشر مستويات ارتفاع الأسعار وهو ما نسميه بالتضخم، وبقسمة متوسط المرتب الذي يستلمه المشتغل على الرقم القياسي المذكور نتوصل إلى المرتبات والأجور الحقيقية التي تحدد مقدار المتاح أمام المشتغل لكي يسد حاجاته من السلع والخدمات المختلفة، وقد اعتمدنا في توفير الرقم القياسي لتكلفة المعيشة بأساس 1964 على السلسلة المعدة من قبل الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات [4] في سياق تطور مستويات الأسعار تاريخياً. وكذلك على سلسلة الرقم القياسي بأساس 1999 المعمول بها حالياً في الهيئة لاحظ جدول رقم (5).

جدول رقم (5) الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لسنوات مختارة

السنة	الرقم القياسي العام بأسعار سنة	
	يناير 1964 = 100	1999 = 100
الكانون 1964	107.1	7.8
1968	130.7	9.5
1970	158.2	11.5
2000	1332.8	97.1
2001	1214.8	88.5
2002	1095.3	79.8
2003	1073.4	78.2

وقد أظهرت نتائج الاحتساب ما يلي:

1- **القوة الشرائية على مستوى الأسعار التاريخية :**

ويقصد بها مستويات الأسعار السائدة منذ سنة 1964 باعتبارها سنة الأساس الأولى لاحتساب الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، وهدفنا هو بيان مدى تأثر المرتب الذي يتقاضاه المشتغل في الصناعات التحويلية الكبيرة في السياق التاريخي لارتفاع الأسعار، لإظهار مدى ما تفعله الأسعار في القوة الشرائية، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

إن الأسعار تطورت بمستويات عالية جداً وبشكل تدريجي منذ سنة 1964. فالرقم القياسي لتكلفة المعيشة لسنة 2003 ارتفع بمقدار عشر مرات عما هو عليه سنة 1964.

إن معدل النمو السنوي للأسعار خلال الفترة المذكورة قد بلغ (6.1%)،

وقد انعكس هذا الواقع سلباً وبشكل حاد على متوسط مرتب وأجر المشتغل بأسعار سنة 1964. إذ انخفض الأجر الحقيقي لكافة السنوات دون استثناء تبعاً لمستويات ارتفاع الرقم القياسي، ففي السنوات الأولى 1970 فما دون تدنت القوة الشرائية للمشتغل في الصناعات الكبيرة بمستويات متوسطة وفوق المتوسطة، وذلك بسبب قربها عن سنة الأساس ولكون ارتفاع الأسعار آنذاك لم يكن حاداً ولهذا أشرت القوة الشرائية تدنياً نسبته إلى (-6.6%) و(-23.5%) و(-36.8%) للسنوات 1964، 1968، 1970 على التوالي. وهذا يؤشر من ناحية أخرى على أن تأثير ارتفاع الأسعار لم يكن وليد اليوم وإنما ارتفاعها بدأ تاريخياً منذ السنوات الأولى، الأمر الذي أثر سلباً على القوة الشرائية للمشتغلين في كافة السنوات.

أما تآكل القوة الشرائية في السنوات الأخيرة بأسعار 1964 حيث ارتفع فيها الرقم القياسي بدرجة عالية جداً عما كان عليه في سنة الأساس، فإن معدلات انخفاضها كبيرة جداً والجدولان (4 و5) يبينان ذلك الوضوح.

2- **القوة الشرائية على مستوى أسعار السنوات الأخيرة :**

ونقصد بها فترة السنوات الأخيرة منذ سنة 1999 التي جرى فيها بناء رقم قياسي لتكلفة المعيشة ـ ومعمول به لحد الآن ـ حيث الأسعار بدأت بالتراجع والاستقرار نسبياً.

وقد أظهرت النتائج ما يلي:

إن معدل النمو السنوي للأسعار (1999=100)[5] قد انخفض بشكل ملموس خلال السنوات 2000 ـ 2003 إذ وصل إلى نسبة (-7.0%).

لقد انعكس هذا الواقع إيجابياً على مرتبات المشتغلين فقد ارتفعت القوة الشرائية للمشتغل[6] في الصناعات التحويلية الكبيرة بدرجة واضحة للسنوات 2001 و2002 و2003 إذ بلغت (13.5%) و(25.3%) و(27.9%) على التوالي نتيجة لارتفاع متوسط المرتب الشهري الحقيقي للمشتغل: (326) ديناراً، (445) ديناراً و(462) ديناراً على التوالي جدول رقم (4 و5).

أما السنوات السابقة، [أي بافتراض متوسط مرتب المشتغل آنذاك عند مستوى الأسعار السائدة سنة 1999]، فإن نسب الزيادة في القوة الشرائية تجاوزت ألف مرة !! وهو افتراض سقناه لبيان المستوى المنخفض نسبياً للرقم القياسي لتكلفة المعيشة آنذاك مقارنة بما هي عليه سنة 1999، والجدول رقم (3) يبين ذلك.

وبعبارة أخرى فإن انخفاض مستوى الأسعار بنسبة (-7.0%) قد أدى إلى رفع القوة الشرائية للمشتغل كمعدل للسنوات الثلاث المذكورة بنسبة (22.0%). وهذا يؤكد جسامة تأثير الأسعار، الأمر الذي يتطلب المحافظة على مستوياتها المنخفضة لصالح أصحاب المرتبات

المحدودة على وجه الخصوص.

جدول رقم (6) عدد المشتغلين ومرتباتهم السنوية والمرتب الحقيقي في الصناعات التحويلية الكبيرة 2001 حسب الكيان القانوني

الكيان القانوني للمنشأة	سنة 2002						سنة 2003					
	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	المرتبات والمزايا (ألف دينار)	متوسط أجرة المشتغل (دينار)	متوسط الأجر الحقيقي بأسعار		عدد المنشآت	عدد المشتغلين	المرتبات والمزايا (ألف دينار)	متوسط أجرة المشتغل (دينار)	متوسط الأجر الحقيقي بأسعار	
					سنة 1964=100	سنة 1999=100					سنة 1964=100	سنة 1999=100
فردية	15	193	507.0	2626.9	239.8	3291.9	25	432	1310.0	3032.4	282.5	3877.7
تشاركية	43	1 574	4910.4	3119.7	284.8	3909.4	89	2 475	7466.6	3016.8	281.1	3857.8
أسرية	3	40	102.5	2562	234.0	3211.2	4	43	133.2	3097.7	288.6	3961.3
مملوكة للمجتمع	68	27 402	121322.1	4427.5	404.2	5548.2	90	33 932	155298.1	4576.7	426.4	5852.6
مساهمة ليبية	16	5 750	22098.1	3843.1	350.9	4815.9	14	4 925	16861.0	3423.6	318.9	4378.0
المجموع	145	34 959	148940.1	4260.4	388.9	5338.8	222	41 807	181068.9	4331.1	403.5	5538.5

نتائج البحث السنوي للمنشآت التحويلية الكبيرة لسنتي 2002 و2003 ـ الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

■ **ملاحظة:**

1- تشمل الصناعات التحويلية الكبيرة أيضاً الصناعات الاستخراجية بالنسبة لسنة 2003 فقط، وكذلك تشمل كلا السنتين خدمات التصليح (التي هي وفقاً للتصنيف القياسي الدولي ـ التعديل الثالث حولت ضمن مجموعة تجارة التجزئة). ولا تشكل هذه المنشآت سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز نسبة (2.1%) فقط من مجموع الصناعات التحويلية الكبيرة في السنتين المذكورتين.

2- جرى تعديل بيانات المنشآت الفردية سنة 2002 في ضوء تجميع التفاصيل لكل صناعة في جدول رقم (3) من النشرة سنة 2002.

■ **المصدر:**

وتجدر الإشارة إلى أننا وجدنا ـ بشكل تقريبي ـ أن معدل ما ينفقه المشتغل الواحد[7] (صاحب الدخل من كل المهن الصناعية وغيرها) على شراء السلع والخدمات المختلفة سنة 2003 لايتجاوز (4193) ديناراً (أي حوالي 350 ديناراً شهرياً) أي أنه يقترب من الأجر الحقيقي السنوي المشار إليه أعلاه وهذا قد يضيف بشكل تقريبي تأكيداً على تحسن القوة الشرائية عموماً والمشتغلين في الصناعات التحويلية خصوصاً.

■ **الخلاصة:**

إن المرتب (الإسمي والعيني) بالأسعار الجارية الذي يتقاضاه المشتغل في الصناعات التحويلية الكبيرة قد تطور بنسبة معتدلة خلال فترة الدراسة؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي (6.5%)، إلا أننا لو نظرنا للتطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة نجد أنه يقفز إلى نسبة (11.9%) للسنوات (2001 ـ 2003).

إن متوسط مرتب وأجرة المشتغل السنوي الجاري تصاعد تدريجياً بشكل واضح؛ إذ بلغ سنة 1964 حوالي (372) ديناراً وارتفع إلى حوالي (742) ديناراً سنة

1968. ثم إلى (868) ديناراً سنة 1970 وقفز إلى (460 3) سنة 2001 ثم إلى (331 4) ديناراً سنة 2003.

ضمن السياق التاريخي للأسعار، فقد هيمنت مستويات الأسعار العالية وتصاعدها المضطرد خلال سنوات الدراسة على مرتبات المشتغلين؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي للأسعار (6.1%) مما جعل المرتبات تتآكل وتؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمشتغلين.

غير أنه اعتباراً من نهاية سنة 1999 تغيرت الصورة تماماً نتيجة لتراجع مستويات الأسعار بدرجة كبيرة؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي للأسعار (معدل التضخم) 2001 ـ 2003 نسبة (– 7.0%) الأمر الذي به تحقق تطور ملموس في متوسط المرتب الحقيقي للمشتغل؛ إذ بلغ للسنوات 2001، 2002، 2003 (909 3) ديناراً و(339 5) ديناراً و(539 5) ديناراً على التوالي، وهذا يعني أن مستوى القوة الشرائية له قد ارتفع بالنسب التالية: (13.0%) و(25.3%) و(27.9%) على التوالي.

أما السنوات السابقة (بافتراض تقييم المرتب بأسعار سنة 1999) فإن ارتفاع القوة الشرائية بدأ خيالياً وذلك نتيجة لانخفاض الرقم القياسي في تلك السنوات بدرجة كبيرة محسوباً بأسعار سنة 1999.

إن التأثير العكسي لانخفاض الأسعار في السنوات الأخيرة المشار إليها أعلاه والبالغة (– 7.0%) تجسد في ارتفاع معدل القوة الشرائية للمشتغل خلال السنوات المذكورة بنسبة (22%).

ثمة ظاهرة صحية تجسدت في التوسع في نشاط المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة المساهمة ذات الجنسية الليبية؛ إذ استقطبت عدداً لا يستهان به من المشتغلين على قلة عددها؛ إذ بلغت كثافة المنشأة الواحدة أكثر من (351) مشتغلاً وهي بهذا تقترب من كثافة المنشآت المملوكة للمجتمع، وبذلك فهي تساهم بتقليص مستوى البطالة، ومن جهة أخرى فإنها تدفع مرتبات بما

يتقارب مع ما تدفعه المنشآت المملوكة للمجتمع، إذ أن متوسط ما تدفعه للمشتغل يصل (359) ديناراً سنوياً.

التوصيات:

- من الضروري العمل على إبقاء الأسعار في حدودها الدنيا؛ لأن ذلك ينعكس إيجابياً على القوة الشرائية للمشتغلين عموماً والمشتغلين في الصناعات التحويلية خصوصاً.
- من الضروري تعزيز حوافز الإنتاج والمكافآت للمشتغلين، التي تنشط العملية الإنتاجية الصناعية من جهة وترفع من مستوى رواتب وأجور المشتغلين من جهة أخرى، وبالتالي تعزز قدرتهم الشرائية. ولابد من خلق الموازنة المطلوبة بين ما يتقاضاه الفنيون والعاملون في خطوط الإنتاج وبين ما يتقاضاه الإداريون.
- نعتقد أن الاتجاه السائد بتنامي الشركات الصناعية المساهمة وكذلك التشاركية يعد عنصراً هاماً في تنمية وتشغيل الاستثمارات الأهلية من جهة واستقطاب العمالة من جهة أخرى، مما ينعكس إيجابياً في تقليص حجم البطالة ويوسع قاعدة أصحاب الدخول، لهذا يتطلب تعزيز وتطوير هذا التوجه.
- إن توفير البيانات الإحصائية الصناعية المنتظمة والمفصلة عموماً وقوة العمل وأصنافها وأجورها وجنسيتها بشكل خاص يعتبر في غاية الأهمية؛ لأن هذه الإحصاءات تخدم صاحب المنشأة الصناعية بدرجة كبيرة قبل أي شيء آخر، لأنها تمكنه من رصد حركة العمل والإنتاج في منشأته بكل دقة وتعينه على اتخاذ

القرارات المناسبة لتطويرها، كما أنها تفيد المجتمع عموماً كما أسلفنا ذكره، الأمر الذي يتطلب من كافة المنشآت الصناعية الكبيرة إيجاد الآليات الكفيلة بتوفير البيانات الإحصائية الشاملة عن أنشطتها والسريعة بتوقيتاتها لأهمية عنصر الزمن في الإنتاج الإحصائي.

- من المهم جداً أن تكون معطيات الإحصاءات الصناعية السنوية متناسقة، بحيث تسهل عملية المقارنة والتحليل ضمن السلاسل الزمنية، كما أن عرض بيانات المشتغلين بحسب أصنافهم المهنية تعتبر في غاية الأهمية؛ لأن كل صنف له خواصه وطبيعة مساهماته في العملية الإنتاجية، فالفني (مهندس أو ما شابهه) يختلف عن عمل العامل غير الماهر، والعامل الماهر الذي يدير آلة مثلاً تختلف خصائصه ووظيفته عن سائق الحافلات في المنشأة. وهكذا يتطلب وضع معيار ثابت لتصنيف المشتغلين، وحث المنشآت الصناعية على التجاوب في هذا المجال.

***

المصادر:

1- نتائج البحث السنوي بالمنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة لسنتي 2002 ـ 2003 الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

2- نتائج المسح الصناعي سنة 2001 ـ الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

3- سلسلة الرقم القياسي لتكلفة المعيشة 1964 ـ 2004 الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ـ تحت الطبع.

4- اتجاهات أسعار تكلفة المعيشة للسنوات 1999 ـ 2002 الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

5- المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 ـ 2003 الجزء الثالث الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

6- خصائص القوى العاملة في الجماهيرية العظمى ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق سنة 2004.

7- المجموعة الإحصائية لسنة 1969 ـ الهيئة الفنية للتخطيط ـ مصلحة الإحصاء والتعداد.

8- المجموعة الإحصائية لسنة 1970 ـ مصلحة الإحصاء والتعداد.

9- نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة للصناعات التحويلية لسنة 1968 وزارة التخطيط ـ مصلحة الإحصاء والتعداد.

الهوامش :

(1) لم يتسن الحصول على أصناف المشتغلين ضمن السنوات الإحصائية المتاحة عن الصناعات التحويلية الكبيرة، باستثناء سنة 2001 ولهذا لم تحسب القوة الشرائية وفقاً لذلك.

(2) يلاحظ في ذلك نشرتي نتائج البحث السنوي للصناعات التحويلية لسنتي 2002 و2003 حيث يوجد تفصيل للمزايا وللرواتب، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

(3) لاحظ خصائص القوى العاملة في الجماهيرية العظمى ـ 2004 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، قطاع الإحصاء والتعداد، صفحة 42 ـ حيث إن نسبة (66.6%) من قوة العمل الليبية تنضوي تحت نشاط الخدمات الإدارية والاجتماعية والمملوكة للمجتمع.

(4) سلسلة الرقم القياسي لتكلفة المعيشة 1964 ـ 2004 منقحة بأوزان المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 ـ 2003 ـ الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، تحت الطبع.

(5) اتجاهات أسعار تكلفة المعيشة للسنوات 1999 ـ 2002 الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وقد أضيف إليها مكتبياً سنة 2003 لأغراض الدراسة.

(6) استخرجت القوة الشرائية بطرح متوسط المرتب الحقيقي للمشتغل من متوسط المرتب الجاري وقسمة الناتج على متوسط المرتب الجاري.

(7) استخرج من قسمة إجمالي الإنفاق الأسري على عدد الليبيين أصحاب الدخول فقط باعتبارهم هم الذين ولدوا الدخل للأسر وبنفس الوقت هم الذين أنفقوا هذا الدخل في شراء السلع والخدمات.

يلاحظ المسح الاقتصادي والاجتماعي 2002 ـ 2003 الجزء الثالث ـ صفحة (32) وصفحة (220) (حيث استخرج إجمالي الإنفاق بضرب متوسط إنفاق الفرد × عدد أفراد العينة).

ملاحظة: على مستوى دخل هؤلاء أنفسهم فقد بلغ المتوسط (490 4) ديناراً سنة 2003، نفس المصدر.

المسوح التقييمية السريعة لحالات تعاطي المخدرات

إعداد: أ.د عبد السلام الدويبي
عضو هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب / جامعة الفاتح

تعتبر المسوحات التقييمية السريعة لأوضاع تعاطي المخدرات من المنهجيات البحثية المطبقة بكفاءة وفاعلية، وتدخل هذه المسوح ضمن ما يعرف بالدراسات الاستكشافية (Exploratory Research)، وهذا النوع من المسوح التقييمية من المنهجيات التي يطبقها برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة(UNODCCP)، في رصد الظاهرة الإجرامية عموماً وظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات على وجه الخصوص.

تمهيد :

في هذه المنهجية البحثية يتم توظيف عدة تقنيات، لجمع البيانات النوعية والكمية، والاستعانة بالعديد من المصادر المرجعية، وذلك بقصد تقييم الأوضاع الاجتماعية عموماً بما فيها المشاكل الاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة لقيت هذه المنهجية التي تتميز بتنوع مصادر البيانات المستخدمة والسرعة التي تتم بها وفعاليتها من حيث التكلفة، تشجيعاً وتطبيقاً على نحو متزايد داخل منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات البحثية والعلمية.

وتتناول هذه الورقة شرح الأبعاد والمضامين المختلفة لهذه المنهجية، في إطار ثبات نجاحها في تقييم أوضاع تعاطي المخدرات في أكثر من مكان في العالم، بما في ذلك ليبيا، وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومراقبة المخدرات.

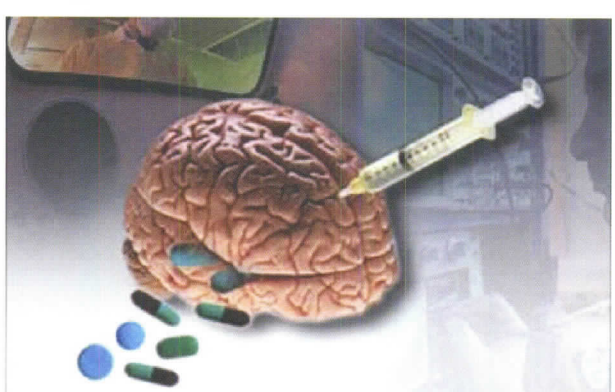

التقييم السريع: المفهوم والخصائص :

يعتبر التقييم السريع أحد منهجيات البحث العلمي التي تستخدم مجموعة من التقنيات بقصد الحصول على بيانات كمية ونوعية، إضافة إلى تمكنها من الاستعانة بمختلف مصادر البيانات، وذلك بقصد الوصول إلى فهم خصائص وأبعاد وطبيعة المشاكل الاجتماعية والسلوكية والصحية، وتحديد مداها واتجاهاتها، وحصر خدمات وآليات التعامل

مع المشكلة، وتحديد أوجه القصور في المعالجات، وتطوير مقترحات تتناسب مع حجم وطبيعة وخصائص هذه المشكلة.

ووفقاً للأدبيات المتاحة من مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة يقصد بالتقييم السريع، كما يشير في دلالته، للتوصل بسرعة إلى تقدير لطبيعة ومدى وأنماط السلوك المرتبط بمشكلة معينة، كاف لاتخاذ قرار أو القيام بإجراء معين وملائم.

أهمية التقييمات السريعة للأوضاع :

تعتبر التقييمات السريعة للمشاكل الاجتماعية والصحية، بما فيها مشاكل تعاطي وإدمان وترويج المخدرات، من المنهجيات البحثية المناسبة لإجراء بحوث حول السكان المهمشين أو المتعاطين والمروجين والمدمنين للمخدرات المتخفين أو الذين يصعب الوصول إليهم، وكذلك الذين لا يتيسر الكشف عنهم بالمنهجيات الاستقصائية التقليدية التي تستخدم أسلوب العينة الممثلة إحصائياً.

ومفهوم السرعة في هذا اللون من التقييم يعني سرعة الإجراء من أجل رصد الأبعاد المختلفة للمشكلة البحثية المطروحة، كما يرصد الصياد الفريسة ليصوب نحوها سلاحه، وإعداد التدخلات السريعة المناسبة للمعالجة سواء كانت مشكلة مخدرات أو سواها.

ويتناسب أسلوب التقييم السريع مع ظاهرة تعاطي المخدرات وترويج وزراعة وصناعة المخدرات في أغلب الأحيان. لكون هذه السلوكيات هي في الغالب سلوكيات متخفية أو مستترة وموصومة ومجرمة.

وتشير تقارير الأمم المتحدة في هذا الشأن حول أهمية هذه المنهجية في دراسة مشكلة المخدرات بكافة أبعادها، إلى أن هذه المشكلة ذات طبيعة متغيرة بسرعة مع وجود اختلافات نوعية وكمية جغرافياً واجتماعياً وحتى داخل فئات المتعاطين أو المدمنين أو المروجين للمخدرات، أيضا فإن هذه المشكلة تتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة وترتبط بعدد من التداعيات والمشكلات المتصلة بتعاطي المخدر من حيث النوع وكيفية التعاطي والسياق الاجتماعي للتعاطي.

ومما يعطي للتقييمات السريعة أهميتها البحثية خاصة في موضوع المخدرات، هو ضرورة مقاربة مشكلة المخدرات في

إطار خصوصي وفي سياق ثقافي اجتماعي صحي وأمني وتاريخي، خاصة في ظل ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تغيرات متسارعة في وتيرتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتنامي السياسات الوطنية والدولية تجاه منع تعاطي المخدرات وخفض الطلب عليها وتغيير مسارات الاتجار بها بشكل غير مشروع.

أهداف التقييمات السريعة :

يُستهدف من إجراء التقييمات السريعة خاصة في مجال المخدرات تعاطياً وترويجاً وإدماناً تحقيق ما يلي :

1. تحديد حجم وطبيعة وخصائص مشكلة تعاطي المخدرات وربطها بالظروف المجتمعية في مفهومها الشامل.
2. إبراز حجم وخصائص الأنماط المستخدمة في تعاطي المخدرات مثل الحقن، ومدى انتشار هذا النمط جغرافيا وبشرياً لتكوين مرجعية للإنذار المبكر.
3. الرصد الاستعجالي لأنواع السلوك الخطرة وتوزيعها مكانياً وبشرياً.
4. تحديد ووصف التدخلات التي أُجريت أو التي تلزم لخفض العواقب الصحية الضارة لتعاطي المخدرات..

5. تقييم توفر علاج الإدمان ومدى كفايته .
6. تقييم طبيعة برامج التوعية والتثقيف لخلق ثقافة مضادة للمخدرات.
7. تكوين نواة لنظم رصد اتجاهات وأنماط التعاطي .
8. إعطاء صورة شاملة وتلخيصية عن حالة تعاطي وإدمان وترويج المخدرات ولفت الانتباه لخطورة المشكلة.
9. المساعدة على تصميم استراتيجيات تستجيب بكفاءة لمختلف الفئات المعرضة لخطر المخدرات.

الخصائص العامة للتقييمات السريعة :

تتميز التقييمات السريعة عن غيرها من الاستقصاءات البحثية بجملة من الخصائص منها:

1- السرعة :

وهذه الميزة تستجيب بكفاءة للسرعة التي تتغير بها اتجاهات وأنماط التعاطي، خاصة مع غياب شبكات الرصد الكفؤة، ومن هنا يمكن بواسطة هذه التقنية البحثية تسجيل هذه التغيرات ومواجهتها بنفس السرعة.

2- الفعالية من حيث التكلفة :

تتطلب التقنيات السريعة تكلفة أقل من غيرها وأكثر عائداً وقابلية للتطبيق بتوظيف بياناتها عند إعداد التدخلات.

3- المرونة :

وتتصف التقنيات التقييمية السريعة بالمرونة في اختيار العينة وطرق جمع البيانات والظروف المحيطة والربط بين عدة تقنيات لجمع البيانات واستخدام فئات مركبة من المبحوثين ومصادر مركبة للبيانات.

4- التوثيق :

لا يقتصر التقييم السريع للأوضاع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات بحصر اتجاهات وأنماط مشكلة تعاطي المخدرات فقط، بل يتعداه ليبحث في حجم الردود والتدخلات التي يمكن تطبيقها بقصد معالجة المشكلة، والتي منها مراجعات واستشارات قانونية ومبادرات لعلاج الإدمان أو برامج توعية وتثقيف.

5- التقييم :

حيث يتم بموجب التقييمات السريعة رصد الثغرات في

الفعاليات والسياسات المطبقة والتشريعات النافذة، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها.

أنواع التقييمات السريعة :

حددت (اليونديسيب) أنواع التقييمات السريعة بربطها بقضايا معينة في مجال المخدرات ومن هذه الأنواع :

1. التقييم السريع الشامل، مثل التقييمات القطرية لوصف اتجاهات وأنماط تعاطي المخدرات، وخصائص المتعاطين، واحتياجاتهم، و أوضاع خدمات علاج الإدمان، وخفض الطلب، والتدخلات المطبقة.
2. التقييم السريع النوعي، الذي يركز على موضوع أو قضية محددة ومركزة، مثل تصميم استراتيجيات الاتصال وتوجيه الخطاب التوعوي والتثقيف لخلق ثقافة مضادة للمخدرات، أو موضوع الحقن بالمخدرات ومخاطره وارتباطه بفيروس العوز المناعي البشري.
3. التقييمات السريعة المتكررة، وهي التي تجري بشكل متكرر خلال فترات زمنية محددة بقصد المتابعة.

المكونات المنهجية للتقييمات السريعة :

يمكن استعراض أهم المكونات المنهجية للتقييمات السريعة على النحو التالي :

جمع البيانات المتاحة :

أ- المعلومات الثانوية :

يصف التقييم السريع مجموعة متنوعة من مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة، ويطلق على هذه المعلومات أو البيانات (البيانات الثانوية)، وهي المعلومات والبيانات الإحصائية والوثائقية التي تجمع بصورة اعتيادية من قبل الأجهزة المختصة.

وفي العموم يتولى التقييم السريع جمع هذه البيانات وتحليلها بشكل دقيق كخطوة أولى وأساسية بقصد توضيح السياق العام الذي يجري فيه هذا التقييم، وكذلك رصد النواقص في المعلومات المتاحة. والمعلومات الثانوية تعطي مرجعيات معلوماتية فعالة حول مشكلة المخدرات.

ويتم في مرحلة جمع البيانات الثانوية إجراء تحليل دقيق للمعلومات المتوفرة، للتأكد من دقتها ومصداقيتها والوصول إلى افتراضات أولية للتأكد من صحتها لاحقاً.

وعادة ما تكون هذه البيانات في شكل:

أ- وثائق السياسات والتشريعات المتعلقة بمنع تعاطي وترويج وإنتاج المخدرات وخفض الطلب.

ب- الإحصاءات الرسمية.

ج- البيانات التي توفرها الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.

د- نتائج البحوث والدراسات التي تُجرى في هذا المضمار.

هـ- سجلات السجون والمستشفيات ومراكز العلاج والتأهيل.

و- تقارير الصحافة والإعلام.

ب- البيانات الأولية :

حيث لا يمكن للبيانات الثانوية أن تغطي متطلبات التقييم السريع، فإن الأمر يتطلب جمع بيانات أولية من فئات معينة ومستهدفة، عن طريق عينة ممثلة ومختارة وصالحة لرصد الأنواع المحددة من السلوك.

وقد يتطلب الأمر جمع عينات عمدية، وهذه الآلية تستخدم في اختيار حالات تؤدي بسرعة إلى الحصول على أكبر قدر من المعرفة بالعمليات والسلوكيات والأنشطة الاجتماعية حول موضوع التقييم، وهذه تسمح باكتشاف ووصف الاتجاهات الجديدة وبالتالي تطوير الفرضيات.

ويتم أيضاً جمع البيانات من مجال بشري حسب الفرضية، خاصة عندما تكون هذه البيانات عند أشخاص محددين ووحيدين ومتاحين.

وتُجرى عملية سحب العينة أيضاً وفقاً لما يعرف بالجمع

التسلسلي أو التراكمي، ويتم فيها اختيار العينة فيما يعرف بجمع العينات عن طريق الإحالة التسلسلية، وفيها يبدأ العمل مع حالات محددة وصغيرة من المبحوثين الذين يقودون إلى حالات أكبر ومجال بشري أوسع.

وفي جمع البيانات الأولية من العينات قد يلجأ التقييم السريع إلى أسلوب جمع العينات عنقودياً في إطار الخصائص الجغرافية والاجتماعية.

تقنيات تقدير المدى العام للتعاطي :

أورد تقرير منظمة الصحة العالمية في دليل التقييم السريع للمخدرات عن طريق الحقن، والدراسة العلمية التي أعدها مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها، بأن تقنيات التقدير تكون مفيدة في حالات السكان المستترين أو الذين يصعب الوصول إليهم، وتعتمد التقديرات أساساً على البيانات الثانوية، وتطبق في تقنيات التقدير ما يعرف بتقنيات المضاعف، وتقنيات الترشيح، وتقنيات الفرز وإعادة الفرز.

فتقنيات المضاعف مثلاً تنطلق من رقم قياسي يمثل العدد الإجمالي للسكان الذين يتعاطون المخدرات، وتستخلص بيانات المضاعف بشكل عام من نتائج التقييم السريع، وباستخدام معادلة الرقم القياسي مضروب في المضاعف يمكن حساب الحجم الإجمالي لمتعاطي ولمدمني المخدرات أو لمروجيها.

وعند استخدام تقنيات الترشيح يتم وضع تقديرات المضاعفات على أساس ما قدمه أفراد العينة من معلومات وإجابات حول غيرهم من متعاطي المخدرات.

وبخصوص تقدير الفرز وإعادة الفرز لعينة عشوائية من المتعاطين أو المدمنين، فإن ذلك يتم بمساعدة مقدم معلومات

رئيسي من ذوي الخبرة أو المعرفة بالمنطقة وبالناس في المجتمع المحلي، ويستفاد من سجلات مراكز العلاج والسجون والمحاكم والمستشفيات ومراكز الشرطة لمعرفة الحالات إجمالاً.

وبالإضافة إلى ذلك يوظف التقييم السريع تقنيات متعددة للتقدير وجمع البيانات وهي:

إعداد الخرائط :

تساعد عملية إعداد الخرائط بتوضيح التوزيع الجغرافي لأنواع كثيرة من المعلومات، ويطلق على هذه الخرائط (G.I.S)، وتسهل هذه الخرائط تتبع الظاهرة مكانياً وبشرياً، وتحديد استراتيجيات عمل محددة سواء كانت بحثية تقييمية أو علاجية تدخلية.

عملية ربط البيانات الكمية والنوعية :

حيث تقوم التقييمات السريعة بالتعامل مع أنواع مركبة من البيانات الكمية والنوعية، فإن الأمر يتطلب إيجاد علاقة وربط بين الكمي والنوعي، بهدف وضع صورة أكثر شمولية وتكاملاً عن الموضوع، ويتم الربط بشكل ميسر باستخدام طريقة القياس بالاستعانة بحساب المثلثات .

المجالات الرئيسية للتقييم السريع :

ينصب الاهتمام في التقييمات السريعة على المجالات التالية :

أ – التقييم السريع السياقي :

يهتم هذا النوع من التقييم بوصف العوامل البنيوية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الحالة العامة لتعاطي وإدمان وترويج المخدرات ومحاولات العلاج والتصدي.

ب– تقييم تعاطي المخدرات :

يعتبر هذا النوع من التقييم احد المكونات الرئيسية للتقييم السريع، ويهدف إلى وصف شامل لحالة تعاطي المخدرات وربطها بالظروف المختلفة، ويركز بالخصوص على ما يلي:

1. طبيعة التعاطي.
2. كيفية التعاطي.
3. الأنماط والاتجاهات.
4. الخصائص الاجتماعية والنفسية للمتعاطين.
5. أماكن التعاطي.

ج– تقييم الموارد :

ويهدف تقييم الموارد إلى رصد وتحديد الموارد المتاحة المالية منها والبشرية في مواجهة وعلاج مشكلة تعاطي وإدمان المخدرات وأساليب الوقاية.

د– تقييم التدخلات والسياسات :

وتمثل هذه التقييمات مكوناً من مكونات التقييم السريع، وتهدف إلى تقييم طبيعة التدخلات والسياسات وتحديد ملاءمتها وكفاءتها والعوامل الداعمة أو المعرقلة لها.

الخاتمة :

تبين من خلال عرض التحليل السابق للمسوح التقييمية السريعة مدى أهمية هذا النوع من التعامل مع مشكلة المخدرات في تشعبها وسرعة تغيير أنماطها وضرورة التصدي لها ومصدرية ووثوقية معلوماتها.

المراجع :

1. أ.د. عبد السلام بشير الدويبي، دراسات في المشكلات الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، طرابلس، 1987.
2. مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة: التقييمات السريعة لحالات تعاطي المخدرات والردود عليها.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2003.
4. منظمة الصحة العالمية، دليل التقييم السريع لتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، 1998.
5. مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات، تقدير انتشار مشكلة تعاطي المخدرات في أوروبا، 1997.

النمو السكاني

إعداد: أ.سالم ابوعائشة خليفة
رئيس قطاع الإحصاء والتعداد
الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

استعرضنا في الأعداد السابقة تطور التعدادات السكانية وتطور حجم السكان على مر الزمن، تطرقنا خلالها إلى تطور سكان ليبيا، ونعرض في هذا العدد النمو السكاني بشكل عام وعلاقته بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز في ذلك على النمو السكاني في ليبيا.

مقدمة

تعتمد دراسة النمو السكاني على عدد السكان وتوزيعهم، وبذلك فإن عدد السكان يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وتنقسم دراسة النمو السكاني إلى جزئين : الأول هو تحليل ووصف التغيرات التي حدثت في الماضي. والثاني هو التنبؤ بما سيكون عليه سكان منطقة معينة في المستقبل. وحسب دقة البيانات المستخدمة في حساب معدل النمو تكون درجة التنبؤ عالية ما لم يحصل تغير مفاجئ في المجتمع المدروس، وكلما طالت المدة التي يحسب لها التنبؤ، قلت درجة الثقة في التقديرات التي يتوصل إليها.

لقد تنبهت حكومات العالم منذ منتصف القرن الماضي إلى الزيادة السريعة في عدد السكان بسبب النمو الكبير الذي شهدته المجتمعات، نتيجة للتطور الصناعي الذي حدث في مطلع القرن الماضي واستمر يتسارع، وهو ما وفر تطور الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وأدى إلى تزايد السكان بسرعة، حيث تضاعف سكان العالم في

الفترة ما بين 1950–1990. وعلى أثر ذلك عقدت المؤتمرات الدولية المعنية بمناقشة ومعالجة المشاكل السكانية، كان أولها في بوخارست في عام 1974ف. حيث نوقشت القضايا المتعلقة بالحد من النمو السكاني السريع، مثل توفير الرعاية الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، والأمومة الآمنة، والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة، والحماية من الأمراض التي تنتقل جنسيا وعلاجها، ورغم أن هذه القضايا واجهت ترددا من بعض الدول في

ذلك الوقت فإنها لاقت قبولا في مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية الذي عقد في شهر الفاتح من عام 1994ف.

لقد اهتم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بمبدأ أن حجم السكان ونموهم وتوزيعهم هي أمور مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن اتخاذ تدابير في إحداها يعزز التدابير في المجال الآخر. وقد كان واضحا الربط بين المجالين خلال العقود الماضية منذ مؤتمر 1974ف، بسبب سرعة نمو السكان في المناطق النامية وتزايد تطبيق برامج تنظيم الأسرة في الدول المتقدمة، وفي عام 1994ف، رأت البلدان النامية أن هناك حاجة للتصدي للزيادة السكانية من أجل تحقيق التوافق بين النمو الاقتصادي وتحسين رفاه السكان.

لقد استمر الاهتمام الدولي بقضايا السكان واتفقت الدول على مجموعة من الأهداف في سنة 2000ف. بلغ عددها 8 أهداف تضمنت 48 مؤشراً للقضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي للجميع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وتخفيض معدل وفيات الرضع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين مستوى الصحة الإنجابية، الخ...، وكل ذلك جاء نتيجة للمعدل المرتفع للنمو السكاني، حيث تخشى الدول من عدم السيطرة على مستويات هذه الأهداف وعدم القدرة على تخفيضها مستقبلا بسبب التزايد السريع للسكان ومحدودية الموارد الاقتصادية التي تلبي الحاجات الغذائية والصحية والتعليمية وصولا إلى رفاهة الفرد؛ لذا فقد التزمت الدول بإعداد تقارير عن هذه الأهداف سميت بالأهداف التنموية للألفية، وعلى جميع الدول أن تسعى إلى تحقيقها مع حلول العام 2025ف.

النمو السكاني حسب قارات العالم :

تشير التقارير الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعا في العديد من الدول النامية والآخذة في النمو، وفي الواقع فإن الزيادة السكانية قد بلغت ذروتها في الربع الأخير من القرن الماضي. حيث وصلت إلى 82 مليون نسمة سنويا. ويقدر معدل النمو السنوي على المستوى الدولي في الفترة 2000–2005 بحوالي (1.2%سنوياً). ويصل في أقل البلدان نمواً إلى (2.4%). وفي المناطق النامية إلى (1.5%). وينخفض في المناطق الأكثر نموا إلى (0.2%).

ونعرض في الجدول التالي متوسط معدلات النمو السكاني حسب قارات العالم.

النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني حسب قارات العالم خلال الفترة 2000–2005:

أفريقيا	2.2
آسيا	1.3
أوربا	-0.1
أمريكا الجنوبية	1.4
أمريكا الشمالية	1.0
استراليا	1.0
الدول العربية	2.3

المصدر: تقرير حالة سكان العالم 2004 (UNFPA)

من الواضح جدا أن معدلات النمو في الدول العربية تعتبر من أعلى المعدلات في العالم، وعند مقارنة متوسط النمو السنوي للسكان بين القارات نلاحظ أن أكبر نمو سكاني سجل في قارة أفريقيا، بينما تسجل قارة أوربا نمواً سالباً، أي انخفاضاً في عدد السكان، وتقترب قارة آسيا وأمريكا الجنوبية من متوسط معدل النمو العالمي، بينما تنخفض النسبة في قارتي أمريكا الشمالية واستراليا عن هذا المعدل قليلا.

النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني.

يربط العديد من علماء الديموغرافيا الزيادة السكانية بتحسن الأوضاع الاقتصادية، كما يرجع بعض علماء الاقتصاد الزيادة السكانية إلى توفر فرص العمل،

وأن العمل سلعة قابلة للزيادة وفق رغبات الإنتاج، إضافة إلى أن السعر الحقيقي للعمل يتحدد بتكاليف الإنتاج، والمقصود هنا هو إنتاج المواد الغذائية التي تتطلبها معيشة العمال وتكاثرهم. ويرى بعض الاقتصاديين أن زيادة الرواتب تؤدي إلى زيادة حالات الزواج، وبالتالي زيادة معدل النمو السكاني. ويعمد الفكر الاقتصادي الحديث إلى الربط بين معدل الإعالة ومعدلات الإنتاج، ذلك أن المجتمعات الآخذة في النمو تتميز بنسب عالية من صغار السن الذين لا ينتجون، بالرغم من حاجتهم إلى مواد استهلاكية ضخمة وخدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وعلى ذلك فإن النمو السريع للسكان يعد عائقا للتنمية بسبب التوجه إلى الخدمات الأساسية للمجتمع الفتي، وإلى ارتفاع معدل الإعالة.

وعندما ينخفض معدل النمو يزداد المعروض من القوى العاملة، وغالبا ما يؤدي إلى انخفاض الرواتب، ومن ثم إلى التأخر في الزواج، مما يتسبب في انخفاض النمو السكاني، وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم القوى العاملة الذي يؤدي إلى ارتفاع الرواتب وتحسن الأوضاع الاقتصادية، الذي بدوره يؤدي إلى التبكير بالزواج فيعود المجتمع إلى زيادة النمو.

لقد شهدت الدول الصناعية نموا كبيرا في اقتصادياتها عندما ازدهرت الصناعة لديها، وتسبب ذلك في نمو سكانها، ولكن هذه الدول قامت بعد ذلك باتخاذ إجراءات حدت من الزيادة السريعة للسكان من بينها تنظيم الأسرة. وقد يعاني البعض منها حاليا من شيخوخة السكان. وشهدت الدول المنتجة للبترول ارتفاعا في نمو السكان بعد اكتشاف النفط وكثرة استخداماته، وبدأ معدل النمو السكاني ينخفض في هذه المجتمعات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي. والخلاصة أن النمو السكاني كان أعلى من النمو الاقتصادي، وخشية من استمرار هذه الظاهرة في المستقبل حذر العلماء من الزيادة السريعة للسكان، وعقدت المؤتمرات والندوات الدولية التي نادت بتنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض وتعميم التعليم للرفع من مستوى ثقافة الأفراد، لعل أهمها مؤتمر بوخارست ومؤتمر بكين ومؤتمر القاهرة.

معدلات النمو السكاني في ليبيا :

ارتبط النمو السكاني في ليبيا كغيرها من الدول بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. فلم تسجل معدلات نمو تذكر في ليبيا إلا بعد منتصف القرن الماضي لعدة أسباب؛ لعل أهمها الظروف الاقتصادية التي عاشها السكان في المنطقة قبل اكتشاف البترول، ومناخ ليبيا الذي يغلب عليه الطابع الصحراوي مما جعل المنطقة في تلك المدة تعد من المناطق الطاردة للسكان. هذا بالإضافة إلى التواجد الأجنبي الذي فرض الضرائب على السكان عن كل الممتلكات الخاصة بهم، فساهم ذلك في تدني المستوى التعليمي والثقافي، نتيجة لعدم وجود مصادر للدخل، وانعدام الخدمات الصحية بسبب عدم وجود الدولة التي يمكن أن تقدم الخدمات الصحية والتعليمية مجانا، بالإضافة إلى انتشار السكان على مساحة واسعة. كما أن شمال ليبيا كان جزءاً من ساحة الحرب العالمية، وهو ما زاد من مشاكل السكان وتشتتهم ملتجئين إلى الصحراء هربا من ويلات تلك الحرب.

ويتبين من الإحصاءات السكانية المتوفرة من التعدادات السكانية أن السكان الليبيين سجلوا نموا تدريجيا بدأ من منتصف الخمسينات في القرن الماضي واستمر في الارتفاع إلى أن وصل أعلى مستوى له في الفترة 1973–1984 ثم عاد للانخفاض بعد ذلك.

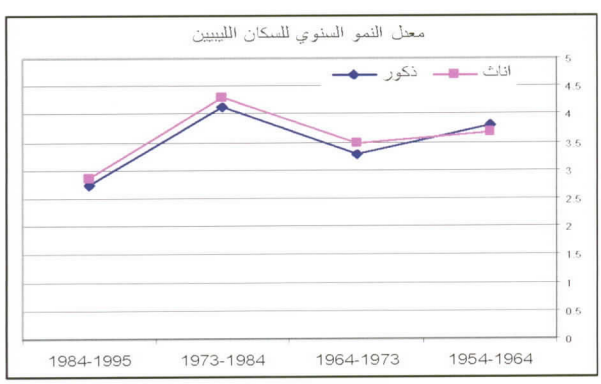

معدلات النمو السكاني للسكان الليبيين في الفترة 1954 -1995

الفترة	معدل النمو	
	ذكور	إناث
1964-1954	3.8	3.7
1973-1964	3.3	3.5
1984-1973	4.13	4.30
1995-1984	2.75	2.86

توضح البيانات أن معدل نمو الإناث أعلى من معدل نمو الذكور في جميع المراحل إلا في الفترة 1954-1964ف، وربما يرجع ذلك إلى عمليات تجميع البيانات، حيث إن العوامل الاجتماعية كانت تلعب دورها في إعطاء البيانات المتعلقة بالإناث. وفي الواقع لا يوجد فرق يذكر بين معدل النمو السنوي للذكور والإناث خلال هذه الفترة.

توزيع السكان الليبيين حسب النوع والفئات العمرية في تعداد 1984

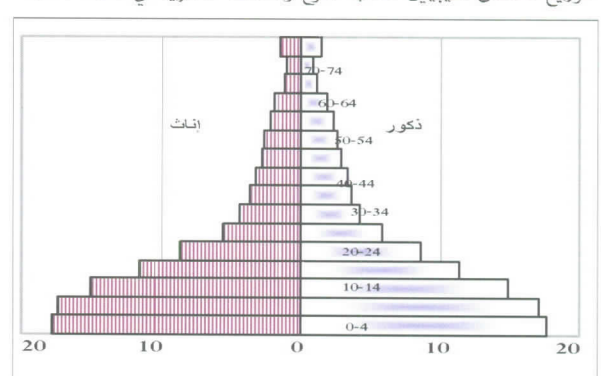

توزيع السكان الليبيين حسب النوع والفئات العمرية في تعداد 1995

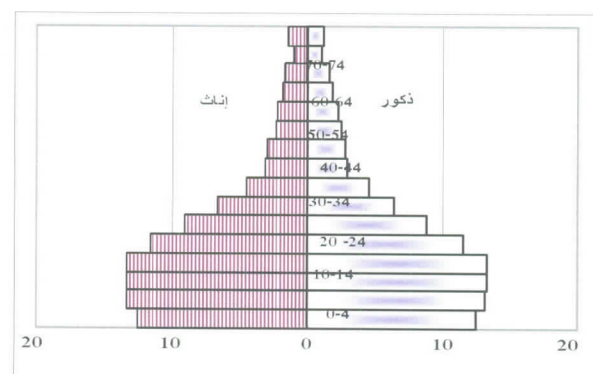

العوامل التي أدت إلى نمو السكان الليبيين :

عانى المجتمع الليبي من قسوة الطبيعة والجفاف والمناخ الصحراوي الذي يشكل أغلب مساحة خارطة ليبيا، وكان السكان الليبيون يغلب عليهم طابع الريف والسكان الرحل حيث يتواجدون في المناطق التي تتساقط بها الأمطار، كما أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى زيادة متاعب السكان وابتعاد أغلبهم عن المناطق الساحلية التي عادة ما تتساقط بها الأمطار في فصل الشتاء ولجوئهم إلى المناطق الصحراوية هربا من كل تلك الظروف التي حالت دون زيادة السكان. ومنذ اكتشاف البترول في ليبيا في منتصف الستينات من القرن الماضي بدأ السكان الليبيون في النمو السريع بسبب توفر الموارد الاقتصادية وتحسن الوضع الصحي وانخفاض معدل الأمية بين السكان. وفي بداية السبعينات من القرن الماضي ارتفع متوسط دخل الفرد إلى أعلى المستويات، وسجل الاقتصاد الليبي نمواً كبيراً، وتبنت الدولة الرعاية الصحية، ووفرت التعليم المجاني للجميع وإتاحة الفرصة لمحو الأمية وتعليم الكبار، بل جعلت التعليم الابتدائي إلزاميا على جميع السكان، واهتمت بالبنية التحتية فأنشأت المساكن وشقت الطرق ومدت الكهرباء إلى كل المدن والقرى السكنية وقضت على المباني الهامشية، فاستقر السكان وتحسنت أوضاعهم المعيشية، فارتفع معدل الزواج وارتفع معدل المواليد الخام وانخفض معدل الوفيات الخام وعاد عدد كبير من الليبيين المهاجرين للخارج، كل تلك الأسباب أدت إلى ارتفاع معدل النمو حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

* * *

المراجع:

1. تعدادات السكان 1954-1964-1973-1984 -1995.
2. أسس علم السكان / المؤلف زيدان عبد الباقي / الناشر مكتبة وهبة.
3. أساسيات علم السكان / تأليف ت.لين سميث / الناشر المكتب المصري الحديث / الإسكندرية.

القمة العالمية حول مجتمع المعلومات

المرحلة الثانية

تونس 16- 18 / 11 / 2005 ف

(ملف خاص)

- أضواء على مجتمع المعلومات : من قمة جنيف إلى قمة تونس.
- الوثيقة الأولى "التزام تونس"
- الوثيقة الثانية : "برنامج عمل قمة تونس"
- ماذا بعد قمة تونس ؟
- هل يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تكون قضية وطنية ؟

إشراف: أ. لطفي الزروق كرموس

مستشار المعلوماتية بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

ورئيس الفريق التحضيري لمشاركة الجماهيرية في القمة

أضواء على مجتمع المعلومات : من قمة جنيف 2003 إلى قمة تونس 2005 حول مجتمع المعلومات

جولتان لقمة عالمية حول مجتمع المعلومات هدفها الأساسي سد الفجوة الرقمية بين شعوب العالم، كانت الأولى في جنيف 2003ف والثانية بتونس 2005ف.

وقد صدر عن قمة جنيف وثيقتان هامتان هما إعلان المبادئ وخطة العمل التي وضعت قادة العالم والحكومات وأطرافا أخري من المجتمع المدني وقطاع الأعمال، أمام مسؤوليات وتحديات كبيرة، ورسمت لهم الطريق لقيام مجتمع معلومات شامل وعادل، كمطلب إنساني حضاري واستشعار خطر التخلف عن مواكبة هذا التغيير، الذي بدأ يقسم العالم إلى فريقين، تفصل بينهما فجوة حضارية واقتصادية تزداد اتساعا وخطورة كل يوم، فريق الدول المتقدمة، التي تمتلك التكنولوجيا وتسيطر عليها وتجنى ثمارها وتحقق الرفاهية لشعوبها، وفريق الدول النامية والفقيرة، التي تغوص في مشاكل الفقر والأمراض والبطالة وعدم الاستقرار، لذلك كان لا بد من دعوة المجتمع الدولي ليواجه هذه المشكلة الخطيرة وتحدياتها، حتى يكون مجتمعا إنسانيا متجانسا تسوده العدالة والرفاهية. وقد سبق أن نشرنا وثائق قمة جنيف في الأعداد السابقة لهذه المجلة.

ومع نهاية 2005ف. وبعد جهود استمرت أكثر من سنتين، اجتمع ممثلون لحكومات أكثر من 170 بلدا كان من بينهم رؤساء دول وحكومات، والعشرات من مؤسسات المجتمع المدني بجميع أطيافه، ورجال الأعمال والقطاع الخاص، في قمة المرحلة الثانية التي انتظمت بتونس خلال المدة 16-2005/11/18ف. وبعد ثلاثة أيام من المناقشات والمفاوضات الحادة اختتمت القمة أعمالها، واعتمد ممثلو 170 بلدا وثيقتين هامتين، سميت الأولى

"وثيقة التزام تونس" تعبر عن التزام رؤساء العالم بـ: (الاعتراف بحق التعبير وحرية تدفق المعلومات، وأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مسائل غير قابلة للتجزئة، وهي ضرورية لمجتمع معلومات جامع، وعلى ضرورة إزالة كل الحواجز أمام النفاذ إلى المعلومات، لكل الناس وفي كل مكان في العالم، بشكل ميسر وشامل ومنصف، باعتبار أن هذه المسائل تعود بالنفع الأكيد على التنمية ورفاهية الشعوب).

وسميت الوثيقة الثانية باسم خطة العمل لقمة تونس (أجندة تونس لمجتمع المعلومات)، حيث جاءت لتوضيح الخطوط العريضة للبرنامج التنفيذي لما بعد قمة تونس، وآليات التعاون والتنفيذ لغايات وأهداف مجتمع المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بغية تمتع جميع الشعوب والأفراد بمزايا ثورة المعلومات، والحد من الفجوة الرقمية بين بلدان الشمال والجنوب.

كما التزم المشاركون في القمة بـ"الربط الدائم بين أهداف التنمية المستديمة وحق إشاعة مجتمع المعلومات، والاهتمام الدائم بالاحتياجات الخاصة لشعوب البلدان النامية وأقل البلدان نموا، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان الجزرية الصغيرة"، إلى جانب "حشد الموارد البشرية والمالية لتوظيف المعلومات لخدمة أغراض التنمية."

وقد شاركت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في هذه القمة وأعمالها التحضيرية بوفد ترأسه الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، الذي أكد في كلمته أمام وفود العالم بأن الجماهيرية انطلاقا من قناعاتها بأن الشعوب من حقها الطبيعي الحصول على المعرفة وأن الهوة التكنولوجية بين العالمين المتقدم والنامي تتسع بإيقاع مذهل، وأنها مسألة تتطلب سرعة اتخاذ خطوات وقرارات ملموسة وجادة، كما عبر أيضاً عن ذلك مشيرا إلى المشكلة الأساسية التي تعرضت لها قمة تونس وهي إدارة الإنترنت، قائلا "إن مشاركة الجميع في إدارة الإنترنت هي الأمر الطبيعي كي يكون هذا الإنتاج الإنساني الكبير في خدمة كل المجتمع الدولي، وغياب هذه المشاركة يجعل هذا الإنتاج يتحول إلى عامل تفكيك للمجتمع الدولي... إذ سيدفع انفراد جهة معينة بإدارة الانترنت إلى مبادرات منفصلة تجعل جهات متعددة تعمل على إقامة منظومات معلوماتية خاصة بها، ويزول المجتمع الكوني....

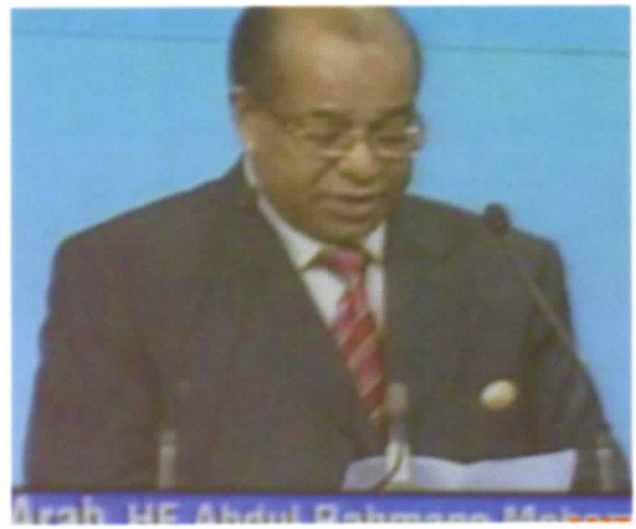

ونظرا لأهمية هذه الوثائق ننشر في هذا العدد الوثيقتين كاملتين في ملف خاص عن هذه القمة.

❖❖❖

الوثيقة الأولى "التزامات تونس

1. نحن ممثلي شعوب العالم، وقد اجتمعنا في تونس في الفترة من 16-18 نوفمبر 2005 في هذه المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لنؤكد من جديد دعمنا الثابت لإعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في ديسمبر 2003.

2. نؤكد من جديد رغبتنا والتزامنا ببناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي يضع البشر في صميم اهتمامهم، يقوم على أساس أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية والاحترام الكامل والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حتى يتسنى للناس في كل مكان إنشاء المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستعمالها وتبادلها، كي يحققوا إمكاناتهم بالكامل ويبلغوا الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

3. ونؤكد من جديد الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزؤ، وترابطها وتآزرها، بما فيها الحق في التنمية، وفقاً لما يجسده إعلان فيينا. ونؤكد أيضاً من جديد أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، كلها يرتبط أحدها بالآخر ويعزز أحدها الآخر. ونؤكد مرة أخرى تصميمنا على تعزيز احترام سيادة القانون في الأمور الدولية والوطنية على السواء.

4. نؤكد من جديد على الفقرات 4 و5 و55 من إعلان مبادئ جنيف، ونعترف بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والمعارف والأفكار أساسية في مجتمع المعلومات، وأن هذه الحريات تعود بالنفع على التنمية.

5. إن قمة تونس تمثل فرصة فريدة لإذكاء الوعي، بما تجلبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من فوائد للإنسانية، وبما يمكنها إحداثه من تحول في الأنشطة البشرية والتفاعل بين البشر وفي حياتهم وبذلك تسهم في زيادة الثقة في المستقبل.

6. وهذه القمة هي مرحلة هامة لانطلاق جهود العالم لاستئصال الفقر وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنشأنا بموجب قراراتنا في جنيف صلة وثيقة طويلة الأجل بين عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات وغيرها من المؤتمرات والقمم الكبرى للأمم المتحدة. وندعو الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية إلى الالتقاء على هدف تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدين في جنيف. وفي هذا السياق تتسم نتائج اجتماع القمة العالمية لسنة 2005 بشأن استعراض تنفيذ إعلان الألفية بأهمية خاصة.

7. ونؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في جنيف والانطلاق منها إلى مرحلة تونس بالتركيز على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية، وعلى إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها، وكذلك على متابعة وتنفيذ مقررات جنيف وتونس، وفقاً لما يشير إليه برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

8. وإذ نؤكد من جديد على الأدوار والمسؤوليات الهامة لجميع أصحاب المصلحة كما جاء في الفقرة 3 من خطة عمل جنيف، فإننا نقر بالدور الرئيسي والمسؤوليات الرئيسية للحكومات في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

9. ونؤكد من جديد تصميمنا على السعي لكفالة تمكن كل شخص من الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تنشأ عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونذكر بأن الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ينبغي أن تعمل يداً بيد من أجل: تحسين النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها وكذلك إلى المعلومات والمعارف، وبناء الطاقات وزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، ورعاية التنوع الثقافي واحترامه، والاعتراف بدور وسائط الإعلام، ومعالجة الأبعاد الأخلاقية في مجتمع المعلومات، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونؤكد أن هذه المبادئ أساسية لبناء مجتمع معلومات جامع تستند صياغته إلى إعلان مبادئ جنيف.

10. وندرك أن النفاذ إلى المعلومات والمشاركة في المعرفة وفي إنشائها هي أمور تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم تساعد جميع البلدان على الوصول إلى الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن الإسراع في هذه العملية بإزالة الحواجز أمام النفاذ إلى المعلومات للجميع بشكل شامل ومنصف ومحتمل التكلفة. ونؤكد على ضرورة إزالة العوائق أمام سد الفجوة الرقمية خاصة تلك الحواجز التي تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان ورفاه شعوبها، بشكل كامل، وخاصة في البلدان النامية.

11. وبالإضافة إلى ذلك أصبح من الممكن، بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تشترك مجموعات من السكان أكبر بكثير من أي وقت مضى في اللحاق بركب المعرفة الإنسانية وتقاسمها وتوسيع قاعدتها، وزيادة نموها في جميع مجالات المساعي الإنسانية وكذلك تطبيقها في التعليم والصحة والعلوم. وتنطوي تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات على إمكانات هائلة لتوسيع النفاذ إلى نوعيات عالية من التعليم ودعم محو الأمية والتعليم الأولي للجميع، وتسهيل عملية التعلم نفسها، وبالتالي إرساء القواعد الأساسية لمجتمع معلومات ومعارف واقتصاد يقوم على المعرفة، بشكل مفتوح وجامع، وذي توجه تنموي يحترم التعدد الثقافي واللغوي.

12. ونؤكد على أن تبني المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات له دور أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن تؤدي آثار النمو وزيادة الإنتاجية الناتجة عن استثمارات حسنة التنفيذ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة التجارة وزيادة فرص العمل. ولهذا فإن كلاً من نمو المؤسسات وسياسات سوق العمل له دور حاسم في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وندعو الحكومات والقطاع الخاص إلى تعزيز قدرات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لأن هذه المؤسسات توفر أكبر عدد من فرص العمل في معظم الاقتصاديات. وسنعمل معاً، مع جميع أصحاب المصلحة، على وضع السياسات اللازمة والأطر القانونية والتنظيمية الضرورية لدعم إقامة المشاريع، وخاصة المؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة والمتناهية الصغر.

13. ونقر أيضاً بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها آثار إيجابية ضخمة كأداة من أدوات التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك فإن تهيئة بيئة تمكينية مناسبة على المستويين الوطني والدولي من شأنها أن تمنع الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة وأن تقلل من اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وبين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة وبين الأغنياء والفقراء من الأفراد، وكذلك بين الرجال والنساء.

14. ونقر أيضاً بأن من الضروري، بالإضافة إلى بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجود تأكيد مناسب على تنمية القدرات البشرية وعلى تهيئة تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحتوى رقمي باللغات المحلية حيث يكون ذلك ممكناً من أجل الوصول إلى نهج شامل لبناء مجتمع معلومات عالمي.

15. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع البلدان وبضرورة مراعاة مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد واحترام نواحي مجتمع المعلومات ذات التوجه التنموي، فإننا نؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة فعالة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو الاقتصادي ونمو المؤسسات. وندرك أن النهوض بالبنية التحتية وبناء القدرات البشرية وأمن المعلومات وأمن الشبكات كلها أمور حيوية في تحقيق هذه الغايات. ونعترف كذلك بضرورة المواجهة الفعالة للتحديات والتهديدات الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض لا تتفق مع أهداف حفظ الاستقرار الدولي والأمن الدولي، وبأنها يمكن أن تؤثر تأثيراً سيئاً على تكامل البنية التحتية في داخل الدول، مما يؤثر على أمن تلك الدول، لذلك من الضروري أن نعمل على منع إساءة استخدام موارد المعلومات وتكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية وإرهابية، وذلك مع احترام حقوق الإنسان.

16. ونلتزم أيضاً بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية آخذين بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية لكي يمكن بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

17. ونحث الحكومات على أن تقوم، باستخدام إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإقامة أنظمة عامة للمعلومات بشأن القوانين والقواعد، وأن تعمل على انتشار نقاط النفاذ العمومي وعلى إتاحة هذه المعلومات على نطاق واسع.

18. وسنسعى دون كلل لتعزيز نفاذ الناس في كل مكان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومنصفاً ومحتمل التكلفة من أي مكان، بما في ذلك النفاذ إلى التصاميم العالمية والتكنولوجيات المساعدة، لجميع البشر، خاصة ذوي الإعاقة، لضمان التوزيع العادل لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجتمعات، ولسد الفجوة الرقمية من أجل خلق فرص رقمية للجميع، واستفادة الجميع من المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية.

19. ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير التي تكفل لجميع بلدان العالم نفاذاً منصفاً ومحتمل التكاليف إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى تعم فوائدها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الجميع وحتى نتمكن من سد الفجوة الرقمية فعلاً.

20. ولتحقيق هذه الغاية سنولي اهتماماً خاصاً للحاجات الخاصة للفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون والعاطلون عن العمل والفئات المحرومة والأقليات والسكان الرحل والمسنون وذوو العاهات.

21. ولتحقيق هذه الغاية سنولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات الخاصة لشعوب البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، وأقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والأراضي الواقعة تحت الاحتلال، والبلدان الخارجة من صراعات أو كوارث طبيعية.

22. يجب في تطوير مجتمع المعلومات أن تولى عناية خاصة إلى الأوضاع الخاصة للسكان الأصليين وإلى الحفاظ على تراثهم وميراثهم الثقافي.

23. ونعترف بوجود فجوة إنسانية في داخل الفجوة الرقمية في المجتمع، ونؤكد من جديد التزامنا بتمكين المرأة وبالمساواة بين الجنسين من أجل التغلب على تلك الفجوة. وندرك كذلك أن المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات لا غنى عنها لضمان أن يكون مجتمع المعلومات جامعاً ومن أجل احترام حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على مساندة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والمساهمة في تشكيل جميع نواحي مجتمع المعلومات على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية.

24. ونعترف بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حماية الأطفال وفي تعزيز نموهم. وسنعمل على تكثيف العمل من أجل حماية الأطفال من الاستغلال والدفاع عن حقوقهم في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونؤكد في هذا الصدد أن مصالح الأطفال هي من أهم الاعتبارات.

25. ونؤكد من جديد التزامنا بتمكين الشباب باعتبارهم من أهم المساهمين في بناء مجتمع المعلومات الجامع. وسنعمل على أن يشارك الشباب بنشاط في برامج التنمية المبتكرة التي تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى توسيع الفرص أمامهم للاندماج في عمليات الاستراتيجيات الإلكترونية.

26. ونعترف بأهمية المحتوى الخلاق والتطبيقات المبتكرة في التغلب على الفجوة الرقمية، والإسهام في تحقيق أهداف وغايات التنمية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

27. وندرك أن تحقيق النفاذ المنصف والمستدام إلى المعلومات يتطلب تنفيذ استراتيجيات لحفظ المعلومات الرقمية التي تتولد عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المدى الطويل.

28. ونؤكد من جديد رغبتنا في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير تطبيقاتها في شراكة مع القطاع الخاص، على أساس معايير مفتوحة أو صالحة للتشغيل البيني ومحتملة التكاليف ومتاحة للجميع، وميسرة في كل مكان وفي كل وقت، لأي شخص وباستعمال أي جهاز، مما يؤدي إلى شبكة في متناول الجميع فعلاً.

29. نحن مقتنعون بأنه في وسع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والمستعملين استخدام مختلف التكنولوجيات ونماذج الترخيص، بما في ذلك المطورة منها بموجب تراخيص ملكية والمطورة في إطار المصدر المفتوح والنفاذ الحر، كل حسب اهتماماته، مع ضرورة تأمين خدمات يعتمد عليها وبرامج فعالة لصالح شعوبها. ومع مراعاة أهمية البرمجيات ذات الملكية في السوق في مختلف البلدان، فإننا نكرر تأكيدنا على ضرورة تشجيع وتعزيز التعاون في مجال تطوير المنصات الصالحة للتشغيل البيني والبرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح بطرق تستفيد من إمكانات جميع نماذج البرمجيات، وخصوصاً في مجالات التعليم والعلوم وبرامج الشمول الرقمي.

30. وإذ ندرك أن التخفيف من الكوارث يمكن أن يعزز كثيراً من جهود التنمية وتحقيق تنمية مستدامة والمساعدة على الحد من الفقر، فإننا نكرر التزامنا باستخدام طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكاناتها من خلال تأكيد ودعم التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

31. ونلتزم بالعمل معاً من أجل تنفيذ جدول أعمال

التضامن الرقمي، حسبما ورد في الفقرة 27 من خطة عمل جنيف. إن التنفيذ الكامل والسريع لجدول الأعمال هذا مع ضمان الإدارة الرشيدة على جميع المستويات، يتطلب على وجه الخصوص حلاً عاجلاً وفعالاً وشاملاً ودائماً لمشكلة ديون البلدان النامية حسب الاقتضاء، وإلى نظام تجارة عالمي متعدد الأطراف يقوم على أساس حكم القانون والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، يعمل في نفس الوقت على حفز التنمية على نطاق العالم، وتستفيد منه جميع البلدان في جميع مراحل التنمية، كما يتطلب التوصل إلى مناهج وآليات دولية محددة لزيادة التعاون الدولي والمساعدة الدولية من أجل سد الفجوة الرقمية، وتنفيذ هذه المناهج والآليات بفعالية.

32. ونلتزم كذلك بتشجيع شمول مجتمع المعلومات لجميع الشعوب من خلال تطوير واستعمال اللغات المحلية

و/أو لغات الشعوب الأصلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسنواصل جهودنا من أجل حماية وتعزيز التنوع الثقافي، والهويات الثقافية، في داخل مجتمع المعلومات.

33. ونعترف بأنه مع أن التعاون التقني يمكن أن يقوم بدور مساعد فإن بناء القدرات على جميع المستويات هو المطلوب لضمان إتاحة الخبرة المؤسسية والفردية المطلوبة.

34. ونحن ندرك الحاجة بل ونسعى إلى حشد الموارد البشرية والمالية، وفقاً للفصل الثاني، من أجل التمكن من زيادة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتحقيق الخطط القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل المكرسة لبناء مجتمع المعلومات، كمتابعة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذها.

35. وندرك الدور الرئيسي للسياسة العامة في وضع الإطار العام الذي يتم فيه تعبئة الموارد.

36. ونقدر إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز السلم ومنع الصراعات التي تؤثر تأثيراً سيئاً على تحقيق الأهداف الإنمائية وغيرها. ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مواضع الصراع عن طريق نظم الإنذار المبكر، من أجل منع الصراعات والعمل على حلها سلمياً، ومساندة العمل الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين في الصراعات المسلحة وتيسير مهمة بعثات حفظ السلام، والمساعدة في بناء السلم والتعمير بعد الصراع.

37. ونحن مقتنعون بأن من الممكن تحقيق أهدافنا من خلال المشاركة والتعاون والشراكة بين الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وأنه لا غنى عن التعاون الدولي والتضامن على جميع المستويات لكي تعم منافع مجتمع المعلومات الجميع.

38. ولن تتوقف جهودنا بانتهاء القمة، ذلك أن بروز مجتمع المعلومات العالمي الذي نسعى جميعاً إلى تحقيقه يوفر فرصاً متزايدة لجميع الشعوب ولإقامة مجتمع عالمي جامع لم يكن من السهل تصوره قبل سنوات قليلة. ويجب أن نسخّر هذه الفرص المتاحة اليوم وأن ندعم تطورها وتقدمها.

39. ونؤكد من جديد عزمنا الثابت على تقديم وتنفيذ استجابة فعالة ومستدامة للتحديات والفرص المتمثلة في بناء مجتمع معلومات عالمي حقيقي يستفيد منه جميع الشعوب.

40. ونؤمن إيماناً راسخاً بالتنفيذ الكامل والآني للمقررات التي اتخذناها في جنيف وتونس، على النحو المبين في برنامج أعمال تونس بشأن مجتمع المعلومات.

❖❖❖

الوثيقة الثانية : برنامج عمل قمة تونس بشأن مجتمع المعلومات : من النظرية إلى الحلول العملية والتطبيق

برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات :

1- نعترف بأن الوقت قد حان للتحرك قُدماً من المبادئ إلى العمل، آخذين بعين الاعتبار العمل الجاري في تنفيذ خطة عمل جنيف وتعيين المجالات التي شهدت تقدماً أو التي تشهد تقدماً أو التي لم تنجز بعد.

2- نؤكد من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في جنيف وننطلق على أساسها في تونس، بالتركيز على الآليات المالية لسد الفجوة الرقمية وعلى إدارة الإنترنت والمسائل المتصلة بها وكذلك على تنفيذ مقررات جنيف وتونس ومتابعتها.

الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية :

3- نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في إنشاء فريق المهام المعني بالآليات المالية، ونشيد بأعضاء الفريق لجهودهم في إعداد التقرير.

4- ونذكّر بأن ولاية فريق المهام هي القيام باستعراض دقيق لكفاية الآليات المالية، القائمة في مواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

5- يوضّح تقرير فريق المهام تعقّد الآليات القائمة في القطاعين العام والخاص التي تتيح التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويعيّن التقرير مجالات يمكن فيها تحسين هذه الآليات ويمكن فيها للبلدان النامية وشركائها في التنمية إعطاء أولوية أعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

6- واستناداً إلى خلاصة استعراض التقرير نظرنا في التحسينات والابتكارات في الآليات المالية، بما فيها إنشاء صندوق تضامن رقمي يتم تمويله بالتبرعات، كما جاء في إعلان المبادئ الصادر عن القمة في جنيف.

7- ونعترف بوجود الفجوة الرقمية وبالتحديات التي تثيرها أمام بلدان كثيرة تضطر إلى الاختيار بين الكثير من الأهداف الإنمائية المتنافسة في تخطيطها للتنمية وفي المتطلبات المتنافسة على أموال التنمية في مواجهة شحّة الموارد.

8- ونعترف بحجم المشكلة التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية، وهو ما يتطلب استثمارات كافية ومستدامة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وفي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا على مدى سنوات كثيرة قادمة.

9- ونهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يعتمد سياسات وبرامج تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في الانتفاع بالتكنولوجيا في سعيها لتحقيق التنمية عن طريق الاستعانة بوسائل عدة من بينها التعاون التقني وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية.

10- ونعترف بأن الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تنطوي على أهمية جوهرية، وأن توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية هو الأساس الذي يُرتكز عليه في السعي لإقامة آليات مالية كافية وملائمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفقاً لجدول أعمال التضامن الرقمي الوارد في خطة عمل جنيف.

11- ونعترف ونقر بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة للعالم النامي، كما جاء في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف[1]، الذي يواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالحاجة الشديدة إلى التركيز على احتياجاته الخاصة من التمويل لإحراز الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

12- ونحن متفقون على أن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتعين أن يوضع في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا لمجرد كونها وسيطاً للاتصال ولكن أيضاً بوصفها عاملاً يمكّن من تحقيق التنمية وأداة لبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

13- كان تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم البلدان النامية يرتكز في الماضي على الاستثمارات العامة. وحدث مؤخراً تدفق استثمارات كثيرة حظيت مشاركة القطاع الخاص فيها بالتشجيع، استناداً إلى أساس تنظيمي سليم، وتنفيذ سياسات عامة ترمي إلى سد الفجوة الرقمية.

14- ونشعر بتشجيع كبير لأن خطى التقدم المحرزة في تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات المعطيات عالية السرعة تزيد باستمرار من الإمكانيات المتوفرة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول، للمشاركة في سوق عالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس ما تتمتع به من مزايا نسبية. وتتيح هذه الفرص البازغة أساساً تجارياً قوياً للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. وينبغي للحكومات، بناء على ذلك، أن تتخذ تدابير، في إطار السياسات الإنمائية الوطنية، لتهيئ بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمارات اللازمة في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير خدمات جديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان ألاّ تطبق سياسات وتدابير من شأنها أن تثبط أو تعوق أو تمنع المشاركة المستمرة لهذه البلدان في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

15- ونلاحظ التحديات الكثيرة التي تواجه توسيع نطاق المحتوى المعلوماتي المفيد الذي يمكن النفاذ إليه في العالم النامي، ونلاحظ بصفة خاصة أن مسألة تمويل مختلف أشكال المحتوى والتطبيقات تتطلب اهتماماً جديداً، لأن هذا المجال كثيراً ما أغفل نتيجة للتركيز على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

16- ونعترف بأن جذب الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقف بصورة حاسمة على وجود بيئة تمكينية تشمل الإدارة السليمة على جميع المستويات، بما في ذلك وجود سياسة عامة وإطار تنظيمي داعمين ويتسمان بالشفافية وبتشجيع المنافسة، على نحو يعبّر عن الواقع الوطني.

17- ونسعى للدخول في حوار نشيط استباقي حول المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة السليمة للشركات عبر الوطنية، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية.

18- ونؤكد على أن قوى السوق وحدها لا تستطيع أن تضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك نشجع تعزيز التعاون والتضامن الدوليين بغية تمكين جميع البلدان، لا سيما البلدان المذكورة في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، من تنمية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المستندة إلى هذه التكنولوجيا بحيث تكون قابلة للاستمرار وقادرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

19- ونعترف أن القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، يضطلع بدور هام في تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان كثيرة، وأن التمويل المحلي يتزايد من خلال التدفقات بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب.

20- ونعترف بأنه نتيجة لزيادة أهمية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البنية التحتية، فإن الجهات المانحة العامة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، تقوم بإعادة توجيه موارد عامة إلى أهداف إنمائية

أخرى، مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والبرامج ذات الصلة، وإلى إصلاحات السياسة العامة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب الأنشطة الإنمائية وإلى تنمية القدرات. ونشجع جميع الحكومات على إعطاء أولوية ملائمة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا التقليدية للمعلومات والاتصالات مثل البث الإذاعي والتلفزيوني. ونشجع أيضاً المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة العامة الثنائية على النظر أيضاً في تقديم المزيد من الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كانت مشاريع إقليمية أو مشاريع وطنية على نطاق كبير ولأغراض تنمية القدرات ذات الصلة. وينبغي لها أن تنظر في ربط مساعداتها واستراتيجيات شراكاتها بالأولويات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجياتها للحد من الفقر.

21- ونعترف بأن التمويل العام يؤدي دوراً حاسماً في تأمين نفاذ المناطق الريفية والسكان المحرومين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، بمن فيهم سكان الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية.

22- ونلاحظ أن الاحتياجات في مجال بناء القدرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أولوية عالية في جميع البلدان النامية، وأن مستويات التمويل الحالية ليست كافية لتلبية هذه الاحتياجات، على الرغم من وجود آليات تمويلية كثيرة مختلفة داعمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

23- ونعترف بوجود عدد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الموارد المالية، وهي مجالات لم تلق اهتماماً كافياً حتى الآن في النهج الحالية لتمويل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

وتشمل هذه المجالات :

أ- البرامج والمواد والأدوات ومبادرات التمويل التعليمي والتدريب المتخصص اللازمة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما للعاملين في الهيئات التنظيمية وسائر العاملين في القطاع العام ومنظماتهم.

ب- النفاذ إلى الاتصالات والتوصيل بخدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية النائية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وغير ذلك من الأماكن التي تثير ظروفها تحديات تكنولوجية وسوقية فريدة.

ج- البنية التحتية الرئيسية الإقليمية والشبكات الإقليمية، ونقاط النفاذ الإقليمية إلى الشبكات والمشروعات الإقليمية المماثلة، لربط الشبكات عبر الحدود وفي المناطق المحرومة اقتصادياً، وهو ما يتطلب سياسات منسقة، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والمالية والتمويل الأولي، والاستفادة من تقاسم التجارب وأفضل الممارسات.

د- قدرة النطاق العريض لتسهيل تقديم طائفة أوسع من الخدمات والتطبيقات، وحفز الاستثمار وتوفير النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمستعملين الحاليين والجدد.

ه- تنسيق المساعدة، حسبما يكون ذلك ملائماً، إلى البلدان المشار إليها في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة، وذلك لتحسين الفعالية وتخفيض تكاليف المعاملات المالية المرتبطة بتوصيل دعم الجهات المانحة الدولية.

و- تطبيقات ومحتويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الرامية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وفي برامج التنمية القطاعية لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبيئة. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى النظر في المسائل التالية ذات الصلة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتي لم تحظ بعناية كافية.

ز- استدامة المشروعات المتعلقة بمجتمع المعلومات مثل صيانة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ح- الاحتياجات الخاصة للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مثل الاحتياجات التمويلية.

ط- التنمية المحلية وتصنيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجياتها في البلدان النامية.

ي- الاضطلاع بأنشطة في مجال الإصلاح المؤسسي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين القدرة في مجال الأطر القانونية والتنظيمية.

ك- تحسين الهياكل التنظيمية وإحداث تغييرات في العمليات التجارية، بغية تعظيم تأثير وفعالية مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات الأخرى التي تتضمن مكونات مهمة من هذه التكنولوجيا.

ل- الحكومة المحلية ومبادرات المجتمعات المحلية التي تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المجتمعات المحلية في مجالات مثل التعليم والصحة ودعم سبل المعيشة.

24- ونحن إذ نعترف بأن المسؤولية المركزية عن تنسيق برامج التمويل العام والمبادرات العامة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنما تقع على عاتق الحكومات، نوصي بإدخال مزيد من التنسيق عبر القطاعات وعبر المؤسسات، سواء من جانب المانحين أو المتلقين داخل الإطار الوطني.

25- ينبغي للمصارف والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف النظر في تطويع آلياتها الحالية، وتصميم آليات جديدة عند الاقتضاء، لتلبية المتطلبات الوطنية والإقليمية بشأن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

26- ونقر بالشروط الأساسية التالية لتحقيق النفاذ المنصف والشامل إلى الآليات المالية وتحسين الاستفادة منها:

أ- وضع سياسات وحوافز تنظيمية تهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل وجذب استثمارات القطاع الخاص.

ب- تحديد وإقرار الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي صياغتها، عند الاقتضاء، بالاقتران بالاستراتيجيات الإلكترونية.

ج- تطوير القدرة المؤسسية والتنفيذية لدعم استعمال صناديق الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل الوطنية ومواصلة دراسة هذه الآليات وسائر الآليات التي تهدف إلى حشد الموارد المحلية.

د- تشجيع تطوير المعلومات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة بالواقع المحلي والتي تعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

ه- دعم "توسيع" البرامج الرائدة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و- دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة كأولوية أولى وكمجال حاسم مستهدَف للتدخلات الإنمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ز- بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية (المعارف) على كل مستوى لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات وخاصة في القطاع العام.

ح- تشجيع كيانات قطاع الأعمال للمساعدة على الإسراع في توسيع الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم الصناعات الإبداعية والمنتجين المحليين للمحتوى الثقافي والتطبيقات، والأعمال التجارية الصغيرة.

ط- تقوية القدرات من أجل تعزيز إمكانات استغلال الأموال المضمونة واستخدامها استخداماً فعالاً.

27- نوصي بإدخال تحسينات وابتكارات في آليات التمويل القائمة، تشمل ما يلي:

أ- تحسين الآليات المالية لتحقيق استقرار الموارد المالية، وتيسير التنبؤ بها وضمان استدامتها، ويفضل أن تكون غير مقيدة.

ب- تدعيم أواصر التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال وضع حوافز لإنشاء البنية التحتية الأساسية الإقليمية.

ج- توفير النفاذ بتكلفة محتملة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدابير التالية:

'1' - تخفيض التكاليف الدولية للإنترنت التي يفرضها مقدمو خدمات الشبكة الأساسية، ودعم إنشاء وتطوير البنى التحتية الأساسية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط التبادل في إطار الإنترنت، لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكة، ضمن جملة تدابير أخرى.

'2' - تشجيع الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت (IIC) باعتبارها مسألة عاجلة لوضع توصيات ملائمة.

د- تنسيق البرامج بين الحكومات والجهات المالية الكبرى للتخفيف من مخاطر الاستثمارات وتكاليف المعاملات التجارية بالنسبة إلى هيئات التشغيل التي تدخل قطاعات سوقية أقل جاذبية، مثل المناطق الريفية ومنخفضة الدخل.

ه- المساعدة على الإسراع بوضع أدوات مالية محلية، بما في ذلك دعم الأدوات المحلية للتمويل متناهي الصغر، والحاضنات التجارية الصغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأدوات الائتمان الحكومي، وآليات المزاد العلني العكسية، ومبادرات إقامة الشبكات القائمة على المجتمعات المحلية والتضامن الرقمي وغيرها من الابتكارات والتجديدات.

و- تحسين القدرة على النفاذ إلى التسهيلات التمويلية بغية تسريع وتيرة تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، بما في ذلك تشجيع التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب.

ز- ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في جدوى إنشاء منتدى

افتراضي لتقاسم المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن المشروعات المحتملة ومصادر التمويل والآليات المالية المؤسسية.

ح- تمكين البلدان النامية من زيادة قدرتها على توليد أموال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستحداث أدوات مالية جديدة ملائمة لاقتصادياتها، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية ورأس المال المبدئي.

ط- حث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب توافق آراء مونتيري.

ي- ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في التعاون فيما بينها تعزيزاً لقدراتها على الاستجابة السريعة، بغية دعم البلدان النامية التي تلتمس المساعدة بصدد سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ك- تشجيع زيادة المساهمات الطوعية.

ل- الاستخدام الفعّال، حسب الاقتضاء، لآليات تخفيف الديون كما جاء في خطة عمل جنيف، بما في ذلك إلغاء الديون، ومقايضة الديون، لاستخدامها في تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض المشروعات الإنمائية، بما في ذلك المشروعات المندرجة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر.

28- ونرحّب بإنشاء **صندوق التضامن الرقمي في جنيف** بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية، وهو مفتوح لأصحاب المصلحة المعنيين، ويستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامي، بالتركيز أساساً على الاحتياجات المحددة والملحة على المستوى المحلي والسعي إلى الحصول على موارد طوعية جديدة للتمويل "التضامني". ويمثل صندوق التضامن الرقمي تكملة للآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات، والتي ينبغي مواصلة استخدامها استخداماً كاملاً لتمويل نمو البنية التحتية والخدمات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إدارة الإنترنت :

29- نحن نؤكد من جديد على المبادئ التي أعلنت في مرحلة جنيف من القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ديسمبر 2003، من أن الإنترنت قد أصبحت مرفقاً عالمياً متاحاً للجمهور، وأن إدارة الإنترنت ينبغي أن تكون في صلب المسائل التي يضمها جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف، وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد، وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة التعدد اللغوي.

30- نحن ندرك أن الإنترنت، التي هي عنصر محوري في بنية مجتمع المعلومات، قد تطورت من كونها مرفقاً بحثياً وأكاديمياً إلى أن أصبحت مرفقاً عالمياً في متناول الجميع.

31- نحن نقر بأن إدارة الإنترنت، حين تنفذ وفقاً لمبادئ جنيف، هي عنصر أساسي في مجتمع معلومات يضع البشر في صميم اهتمامه، ويشمل الجميع، ذي توجه تنموي، وغير تمييزي. كذلك نلتزم باستقرار وأمن الإنترنت باعتبارها مرفقاً عالمياً، وبضمان توفير الشرعية اللازمة لإدارتها، على أساس المشاركة الكاملة من جميع أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء في إطار أدوار ومسؤوليات كل منهم.

32- ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إنشاء فريق

العمل المعني بإدارة الإنترنت (WGIG). ونوجه الشكر لرئيس الفريق وأعضائه وللأمانة على ما قاموا به من عمل وعلى تقريرهم.

33- ونحيط علماً بتقرير فريق العمل المعني بإدارة الإنترنت الذي بذل قصارى جهده لوضع تعريف عملي لإدارة الإنترنت. فقد ساعد في تحديد عدد من قضايا السياسات العامة المتصلة بإدارة الإنترنت. كذلك فقد ساعد التقرير على زيادة فهمنا لأدوار ومسؤوليات الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، وغيرها من المحافل، كل بحسب دوره، وكذلك أدوار ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

34- إن التعريف العملي لإدارة الإنترنت هو تطوير وتطبيق من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل بحسب دوره، للمبادئ والمعايير والقواعد والأعراف المشتركة، وإجراءات اتخاذ القرارات ووضع البرامج التي تحدد شكل تطور الإنترنت واستعمالها.

35- نحن نؤكد من جديد أن إدارة الإنترنت تشمل مسائل تتصل بالسياسات التقنية والعامة على حد سواء وينبغي أن تضم جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية المعنية. ومن المعترف به في هذا الصدد:

أ- أن سلطة وضع السياسات العامة المتصلة بالإنترنت هي حق سيادي للدول، فهي التي تتمتع بالحقوق كما تقع عليها المسؤوليات في مجال قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت.

ب- أن القطاع الخاص كان له دور مهم وينبغي أن يظل له دور مهم في تطوير الإنترنت، من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

ج- أن المجتمع المدني يقوم أيضاً بدور مهم في المسائل المتصلة بالإنترنت، وخصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية، وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور.

د- أن المنظمات الدولية الحكومية كان لها دور في تسهيل تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور.

ه- أن المنظمات الدولية كان لها أيضاً دور مهم في وضع المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت، وفي وضع السياسات ذات الصلة، وينبغي لها أن تواصل القيام بهذا الدور.

36- نحن نقدر المساهمة القيمة التي تقدمها الأوساط الأكاديمية والفنية في مجموعات أصحاب المصلحة المذكورة في الفقرة 45 في تطوير وتشغيل الإنترنت والارتقاء بها.

37- نحن نسعى إلى تحسين التنسيق بين أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية وغيرها من الهيئات المعنية بإدارة الإنترنت وتبادل المعلومات فيما بينها. وينبغي اتباع نهج تعدد أصحاب المصلحة، بقدر الإمكان، على جميع المستويات.

38- نحن ندعو إلى تعزيز وتقوية المؤسسات الإقليمية المتخصصة لإدارة موارد الإنترنت عملاً على ضمان حق كل منطقة في إدارة موارد الإنترنت الخاصة بها، والحفاظ في نفس الوقت على التنسيق العالمي في هذا المجال.

39- نحن نسعى إلى بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتعزيز أسس هذه الثقة. ونحن نؤكد من جديد ضرورة المضي، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، في تعزيز وتنمية وتنفيذ ثقافة عالمية للأمن السبراني، كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57/239، وفي قرارات

بعض المحافل الإقليمية ذات الصلة. وتتطلب هذه الثقافة إجراءات وطنية ومزيداً من التعاون الدولي لتعزيز الأمن، والعمل في الوقت ذاته على النهوض بحماية المعلومات الشخصية وحماية الخصوصية والبيانات. وينبغي أن يعزِّز استمرار تنمية ثقافة الأمن السبراني إمكانيات النفاذ والتجارة، وأن يراعي مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد، وأن يحترم الجوانب الموجهة نحو التنمية في مجتمع المعلومات.

40- نحن نؤكد على أهمية ملاحقة الجرائم السبرانية قضائياً، بما فيها الجرائم السبرانية التي تُرتكب ضمن ولاية قانونية ولكنها تؤثر على ولايات قانونية أخرى. وندعو الحكومات بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين إلى وضع التشريعات اللازمة للتحقيق في الجرائم السبرانية وملاحقتها قضائياً، مع الاستفادة من الأطر القائمة، ومنها على سبيل المثال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 55/63 وقرارها 56/121 بشأن "مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية" واتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجرائم السبرانية.

41- نحن مصممون على أن نتعامل بصورة فعالة مع المشكلة الكبيرة والمتزايدة التي تثيرها الرسائل الاقتحامية، وننوه بالأطر الحالية المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة للتعاون الإقليمي والدولي بشأن الرسائل الاقتحامية، ومنها على سبيل المثال استراتيجية مكافحة الرسائل الاقتحامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطة عمل لندن، ومذكرة التفاهم بين سول وملبورن لمكافحة الرسائل الاقتحامية، وما يتصل بذلك من أنشطة تقوم بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

والاتحاد الدولي للاتصالات. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى اتباع نهج متعدد الوسائل لمكافحة الرسائل الاقتحامية، ومن ذلك مثلاً زيادة وعي المستهلكين ودوائر الأعمال، والتشريعات المناسبة، وسلطات وأدوات إنفاذ القانون، ومواصلة تطوير التدابير التقنية والتنظيمية الذاتية، وأفضل الممارسات، والتعاون الدولي.

42- نحن نؤكد من جديد التزامنا بالحرية في السعي إلى التماس المعلومات وتلقيها ونقلها واستعمالها، وخصوصاً من أجل استحداث المعارف وتجميعها ونشرها. ونؤكد أن التدابير المتخذة لضمان استقرار وأمن الإنترنت ومكافحة الجريمة السبرانية وصد الرسائل الاقتحامية يجب أن تحمي وتحترم الأحكام المتعلقة بالخصوصية وحرية التعبير، كما ترد في الأجزاء ذات الصلة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

43- نكرر من جديد التزامنا بالاستعمالات الإيجابية للإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وباتخاذ ما يلزم من إجراءات وتدابير وقائية يحددها القانون ضد الاستعمالات المسيئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسبما ورد في الجزء الخاص بالأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات في إعلان

المبادئ وخطة العمل الصادرين في جنيف.

44- ونؤكد أيضاً على أهمية مكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله على الإنترنت، مع احترام حقوق الإنسان والتمسك بالالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، كما تشير إليها وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة *A/60/L.1 فيما يتعلق بالمادة 85 من نتائج القمة العالمية لعام 2005.

45- نحن نؤكد على أهمية أمن الإنترنت واستمراريتها واستقرارها، وضرورة حماية الإنترنت وغيرها من شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من التهديدات ومواطن الضعف. ونؤكد على ضرورة الوصول إلى تفاهم مشترك للمسائل الخاصة بأمن الإنترنت، ومزيد من التعاون في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأمن الإنترنت وتجميعها ونشرها، وتبادل أفضل الممارسات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن التدابير الموجهة نحو مكافحة التهديدات الأمنية للإنترنت على المستويين الوطني والدولي.

46- نحن ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى ضمان احترام الخصوصية وحماية المعلومات والبيانات الشخصية، سواء عن طريق سن التشريعات أو تنفيذ أطر التعاون أو أفضل الممارسات والتنظيم الذاتي أو عن طريق التدابير التقنية التي تتخذها دوائر الأعمال والمستعملون. ونشجع جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الحكومات، إلى التأكيد من جديد على حق الأفراد في النفاذ إلى المعلومات وفقاً لإعلان المبادئ الصادر في جنيف وغيره من الصكوك الدولية المتفق عليها، وإلى التنسيق على المستوى الدولي عند اللزوم.

47- نحن ندرك تزايد حجم وقيمة جميع أعمال التجارة الإلكترونية، سواء داخل الحدود الوطنية أم عبر هذه الحدود، وندعو إلى وضع قوانين وممارسات وطنية لحماية المستهلك وآليات للتنفيذ حيثما يكون ذلك ضرورياً، عملاً على حماية حق المستهلكين الذين يبتاعون السلع والخدمات على الخط، كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لتيسير المزيد من التوسع، على نحو غير تمييزي، في ظل القوانين الوطنية ذات الصلة، في أعمال التجارة الإلكترونية وفي ثقة المستهلك فيها.

48- ونلاحظ بارتياح الزيادة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات لخدمة المواطنين، ونشجع البلدان التي لم تقم بعد بوضع برامج واستراتيجيات وطنية للحكومة الإلكترونية على أن تبادر بذلك.

49- نؤكد من جديد التزامنا بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية، ونلتزم بضمان التنمية المتسقة والمنصفة للجميع. ونحن ملتزمون في ترتيبات إدارة الإنترنت عموماً، بتقديم التوجيه بشأن المسائل الإنمائية، وبإدراج مسائل منها تكلفة التوصيلية الدولية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية الفنية. ونشجع تحقيق التعدد اللغوي في بيئة تطوير الإنترنت، وندعم تطوير البرمجيات التي يمكن تطويعها بسهولة محلياً تمكيناً للمستعملين من اختيار الحلول المناسبة من بين نماذج مختلفة للبرمجيات بما فيها البرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية والمحمية بالملكية الفكرية.

50- نحن نعترف بالشواغل التي تساور البلدان النامية بصورة خاصة بشأن ضرورة إيجاد توازن أفضل في الرسوم المفروضة على التوصيلية الدولية للإنترنت من أجل تعزيز النفاذ. ولذلك ندعو إلى تطوير استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة مما ييسر النفاذ الأفضل والأكثر إنصافاً للجميع، وذلك عن طريق:

أ- العمل على وضع تكاليف العبور والتوصيلية البينية للإنترنت، على أساس التفاوض التجاري في بيئة تنافسية، على أن يكون موجهاً نحو معلمات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع أخذ الأعمال الجارية حول هذا الموضوع في الاعتبار.

ب- إقامة شبكات أساسية إقليمية عالية السرعة للإنترنت ونقاط تبادل وطنية ودون إقليمية وإقليمية للإنترنت.

ج- توصية البرامج المانحة وآليات التمويل الإنمائي بالنظر في ضرورة تقديم تمويل للمبادرات التي تشجع على تحسين التوصيلية ونقاط التبادل للإنترنت والمحتوى المحلي للبلدان النامية.

د- تشجيع الاتحاد الدولي للاتصالات على مواصلة دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت كأمر عاجل، وأن يقدِّم نتائج الدراسة بصفة دورية للنظر فيها وتطبيقها إن أمكن. كما أننا نشجع سائر المؤسسات ذات الصلة على تناول هذا الموضوع.

ه- التشجيع على تطوير ونمو المعدات الطرفية المنخفضة التكلفة مثل الأجهزة الشخصية والجماعية، خاصة المقصود استعمالها في البلدان النامية.

و- تشجيع مزودي خدمات الإنترنت وسائر الأطراف في المفاوضات التجارية على تبني ممارسات تهدف إلى تحقيق تكلفة عادلة متوازنة للتوصيلية.

ز- تشجيع الأطراف المهتمة على التفاوض تجارياً من أجل تخفيض تكاليف التوصيلية لأقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى المذكورة في إعلان المبادئ الصادر في جنيف، مع مراعاة الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً.

51- نحن نشجع الحكومات وسائر أصحاب المصلحة، من خلال الشراكات حيث يكون ذلك ممكناً، على النهوض بالتعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، عن طريق وضع استراتيجيات وطنية لتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وعن طريق النهوض بالقوى العاملة وتخصيص موارد مناسبة. كما إننا نعمل على زيادة التعاون الدولي، على أساس طوعي، ليمتد إلى بناء القدرات في المجالات المتصلة بإدارة الإنترنت. ويمكن أن يشمل ذلك على وجه الخصوص بناء مراكز تميُّز وغيرها من المؤسسات التي تعمل على تيسير نقل الدراية الفنية وتبادُل أفضل الممارسات عملاً على تعزيز مشاركة البلدان النامية وجميع أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت.

52- وعملاً على ضمان المشاركة الفعالة في الإدارة العالمية للإنترنت فإننا نحث المنظمات الدولية، بما فيها المنظمات الدولية الحكومية، كلا في مجال اختصاصه، أن تعمل على ضمان إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة، خاصة في البلدان النامية، للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وعلى أن تعمل على تعزيز وتيسير تلك المشاركة.

53- ونتعهد بالعمل الجاد من أجل تحقيق التعددية اللغوية للإنترنت، كجزء من عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية تشترك فيها الحكومات وجميع أصحاب المصلحة، كل في مجال اختصاصه. وفي هذا الصدد فإننا ندعم أيضاً تطوير المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه، وتطوير المحفوظات الرقمية ومختلف أنواع وسائط الإعلام الرقمية والتقليدية، ونقر بأن هذه الأنشطة يمكن أن تدعم المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين. لذلك نود أن نؤكد على ضرورة ما يلي:

أ- تعزيز عملية إدخال التعددية اللغوية في عدد من

المجالات بما فيها أسماء الميادين وعناوين البريد الإلكتروني وكلمات البحث الرئيسية.

ب- تنفيذ برامج تتيح وجود أسماء الميادين والمحتوى بلغات متعددة على الإنترنت واستخدام مختلف نماذج البرمجيات لمقاومة الفجوة الرقمية اللغوية وضمان مشاركة الجميع في المجتمع الجديد البازغ.

ج- تقوية التعاون بين الهيئات المختصة، عملاً على زيادة تطوير المعايير التقنية والعمل على إشاعتها على مستوى العالم.

54- إننا ندرك أن من الضروري لتشييد مجتمع المعلومات وجود بيئة تمكينية على المستويين الوطني والدولي تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، خاصة في مجالات التمويل والديون والتجارة، بما في ذلك تطوير ونشر الإنترنت واستخدامها على النحو الأمثل. وعلى وجه الخصوص يتسم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية حيوية باعتبارهما محرّك الابتكار والاستثمار الخاص في تنمية الإنترنت. ذلك أن وجود بيئة سياسية محلية ودولية تشجع الاستثمار والابتكار يضيف قيمة كبيرة على جانبي الشبكة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية.

55- وإننا ندرك أن الترتيبات القائمة لإدارة الإنترنت حققت تأثيراً فعالاً جعلت الإنترنت على ما هي عليه اليوم كواسطة شديدة القوة عالية الدينامية ومتنوعة على الصعيد الجغرافي، حيث يضطلع القطاع الخاص بالدور الرائد في العمليات اليومية وحيث يتحقق الابتكار وخلق القيم عند طرفي الاستعمال. ويدلل على التدويل المستمر للإنترنت، إنشاء مؤسسات التسجيل الإقليمية للإنترنت (RIRs) مؤخراً والجهود المعزَّزة للأوساط المعنية بالإنترنت من أجل العمل صوب تحقيق توزيع منصف لعناوين بروتوكول الإنترنت.

56- وما فتئت الإنترنت تشكّل واسطة عالية الدينامية، ولذلك ينبغي أن يكون أي إطار يرمي إلى تناول إدارة الإنترنت تجاوبياً مع النمو الأُسّي للإنترنت وتطورها السريع كمنبر مشترك لاستحداث تطبيقات متعددة.

57- وينبغي الحفاظ على أمن الإنترنت واستقرارها.

58- ونحن ندرك أن إدارة الإنترنت تنطوي على ما هو أكثر من التسمية والعنونة في شبكة الإنترنت. إذ أنها تتضمن كذلك قضايا هامة أخرى من قضايا السياسة العامة منها موارد الإنترنت الحرجة، والجوانب والقضايا الإنمائية المتعلقة باستخدام الإنترنت.

59- ونعترف بأن إدارة الإنترنت تنطوي على قضايا اجتماعية واقتصادية وتقنية مثل اعتدال التكلفة، والموثوقية، ونوعية الخدمة.

60- ونعترف أيضاً بوجود مسائل متقاطعة كثيرة تتعلق بالسياسة الدولية العامة تتطلب العناية، ولا تتناولها الآليات الحالية بصورة كافية.

61- ونحن مقتنعون بأن من الضروري أن نستهل عملية ديمقراطية شفافة متعددة الأطراف وأن ندعمها عند الاقتضاء بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، كل بحسب دوره. ويمكن لهذه العملية أن تتوخى إنشاء إطار أو آليات ملائمة، عند الحاجة، مما يساعد على حفز التطور المستمر والفعال للترتيبات الحالية من أجل تحقيق تضافر الجهود في هذا الشأن.

62- ونؤكد على أن أي نهج لإدارة الإنترنت ينبغي أن يكون جامعاً وشاملاً وأن يستجيب للتطلعات المعقودة عليه، كما ينبغي له أن يساعد دوماً على تعزيز بيئة تمكينية ملائمة للابتكار والتنافس والاستثمار.

63- لا ينبغي أن تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بميدان المستوى الأعلى للرمز الدليلي الخاص ببلد آخر. وينبغي احترام وصيانة وتناول المصالح المشروعة للبلدان، كما يعبّر عنها ويحددها البلد المعني بوسائل متنوعة، بشأن القرارات المؤثرة على ميادين المستوى الأعلى للرموز الدليلية الخاصة بها، وذلك من خلال أطر وآليات محسّنة ومرنة.

64- ونعترف بضرورة العمل على تطوير وتقوية التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل وضع سياسات عامة بشأن أسماء ميادين المستوى الأعلى العامة.

65- ونؤكد على الحاجة إلى تعظيم مشاركة البلدان النامية في القرارات المتعلقة بإدارة الإنترنت، والتي ينبغي لها أن تعكس اهتماماتهم ومصالحهم، ومشاركتها كذلك في مسائل التنمية وبناء القدرات.

66- وبالنظر إلى استمرار تدويل الإنترنت ومبدأ العالمية، نوافق على تنفيذ مبادئ جنيف بشأن إدارة الإنترنت.

67- ونوافق، ضمن أمور أخرى، على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى عقد منتدى جديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسة العامة.

68- ونعترف بأن ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور ومسؤولية على قدم المساواة في الإدارة الدولية للإنترنت ولضمان استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها. ونعترف أيضاً بضرورة أن تضطلع الحكومات بوضع سياسة عامة في هذا الشأن بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

69- ونعترف أيضاً بضرورة تعزيز التعاون في المستقبل لتمكن الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في عمليات التشغيل التقني أو الترتيبات اليومية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية.

70- وينبغي لهذا التعاون المستند إلى المنظمات الدولية ذات الصلة، أن يشمل وضع مبادئ تطبق عالمياً بشأن المسائل المتعلقة بتنسيق وإدارة الموارد الحرجة للإنترنت. وفي هذا الصدد نهيب بالمنظمات المسؤولة عن المهام الأساسية المرتبطة بالإنترنت أن تسهم في تهيئة بيئة من شأنها أن تيسر وضع هذه المبادئ المتعلقة بالسياسة العامة.

71- ستشمل هذه العملية الرامية إلى تعزيز التعاون والتي سيستهلها الأمين العام للأمم المتحدة بمشاركة جميع المنظمات ذات الصلة بحلول الربع الأول من 2006، جميع أصحاب المصلحة، كلا حسب دوره، وستتحرك بأسرع ما يمكن وفقاً للعملية القانونية وستستجيب للمبتكرات في هذا المجال. وينبغي للمنظمات ذات الصلة أن تبدأ عملية تعزيز التعاون لتضم جميع أصحاب المصلحة، بأسرع ما يمكن وبحيث تستجيب للمبتكرات في هذا الميدان. وسيطلب من هذه المنظمات ذاتها أن تقدم تقارير سنوية.

72- ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو إلى عقد اجتماع للمنتدى الجديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، في الربع الثاني من عام 2006، بشأن السياسة العامة - يطلق عليه منتدى إدارة الإنترنت - ويكون في إطار عملية تتسم بالانفتاح والشمول له الولاية التالية :

أ- مناقشة قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت، لتعزيز استدامة الإنترنت ومتانة بنيتها وأمنها واستقرارها وتطويرها.

ب- تسهيل التحاور بين مختلف الهيئات، التي تتناول

مختلف السياسات العامة الدولية، التي تؤثر على قطاعات عريضة فيما يتعلق بالإنترنت ومناقشة المسائل التي لا تدخل في إطار اختصاص أي من الهيئات القائمة.

ج- التواصل مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة وسائر المؤسسات بشأن الأمور الداخلة في اختصاصها.

د- تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، والاستفادة الكاملة في هذا الصدد من الخبرة المتخصصة للأوساط الأكاديمية والعلمية والتقنية.

ه- تقديم المشورة إلى جميع أصحاب المصلحة، مع اقتراح السبل والوسائل التي من شأنها الإسراع في تيسر الإنترنت في البلدان النامية بتكلفة محتملة.

و- تعزيز ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت الحالية والتي تنشأ مستقبلاً، ولا سيما أصحاب المصلحة من البلدان النامية.

ز- تحديد القضايا الناشئة، وتوجيه نظر الهيئات المختصة وعموم الجمهور إليها وتقديم توصيات بشأنها حسب الاقتضاء.

ح- المساهمة في بناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت في البلدان النامية، والاستفادة بشكل كامل من الموارد المحلية للمعارف والخبرات.

ط- القيام بصفة مستمرة بتشجيع وتقييم إدماج مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عمليات إدارة الإنترنت.

ي- مناقشة مسائل أخرى منها ما يتصل بالموارد الحرجة للإنترنت.

ك- المساعدة في التوصل إلى حلول للقضايا الناشئة عن استعمال الإنترنت وعن سوء استعمالها، وهي مسألة تشغل بال مستعملي الإنترنت كل يوم.

ل- نشر ما يتخذ من إجراءات.

73- وسيكون منتدى إدارة الإنترنت في عمله ووظائفه متعدد الأطراف وديمقراطياً وشفافاً. وتحقيقاً لهذا الغرض يمكن لمنتدى إدارة الإنترنت المقترح أن يقوم بما يلي:

أ- الاستناد إلى الهياكل الحالية لإدارة الإنترنت وتطويرها، مع التشديد بصفة خاصة على التكاملية بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه العملية – أي الحكومات وكيانات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات المشتركة بين الحكومات.

ب- أن يكون هيكل المنتدى بسيطاً ولا مركزياً وأن يخضع لاستعراض دوري.

ج- أن يجتمع المنتدى بصفة دورية حسب الحاجة. وينبغي أن تعقد اجتماعاته، من حيث المبدأ، بالتوازي مع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة، لتحقيق أهداف من بينها الاستفادة من الدعم اللوجستي.

74- ونشجع الأمين العام للأمم المتحدة على بحث مجموعة خيارات لإقامة المنتدى، مع مراعاة الاختصاصات المعروفة لجميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدارة الإنترنت وضرورة مشاركتهم الكاملة فيها.

ويعرض الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقارير دورية عن سير أعمال هذا المنتدى.

75- ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يبحث مدى الرغبة في استمرار المنتدى، بالتشاور الرسمي مع المشاركين في المنتدى، في غضون خمس سنوات من إنشائه، وأن يقدم توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة بهذا الصدد.

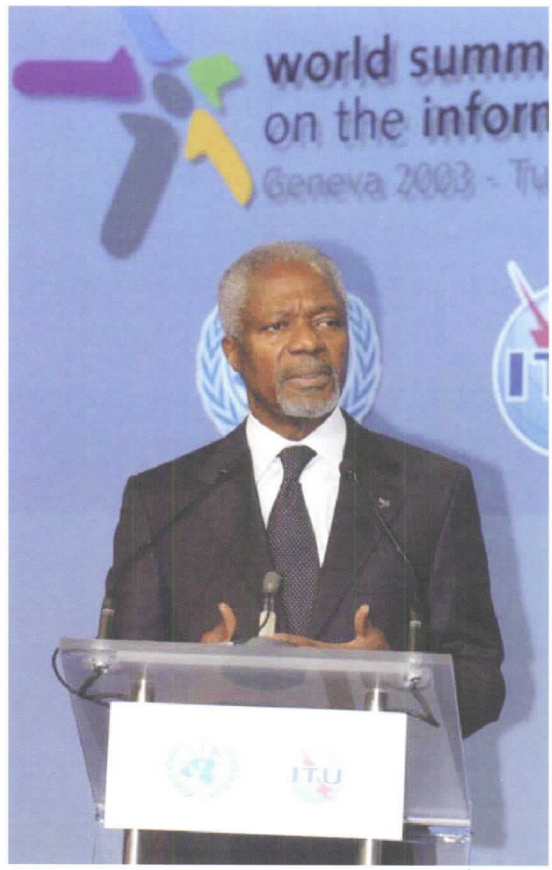

76- ينبغي ألاّ تكون لمنتدى إدارة الإنترنت وظيفة إشرافية وألاّ يحل محل الترتيبات أو الآليات أو المؤسسات أو المنظمات الحالية، وإنما ينبغي أن يتعاون معها ويستفيد من خبراتها. وينبغي إنشاء المنتدى باعتباره عملية محايدة وغير ازدواجية وغير ملزمة. وليس له التدخل في العمليات اليومية أو التقنية للإنترنت.

77- وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يرسل دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى إدارة الإنترنت، مع مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن. كما ينبغي للأمين العام:

أ- الاستفادة من الموارد المناسبة لدى جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك الخبرة المتخصصة للاتحاد الدولي للاتصالات، على النحو الذي صار خلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

ب- إنشاء مكتب يتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف لدعم منتدى إدارة الإنترنت، وتأمين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

78- ينبغي أن يستمر تناول المسائل المتنوعة المتصلة بإدارة الإنترنت في المحافل الأخرى المختصة.

79- ونشجع نشوء عمليات بين أصحاب المصلحة المتعددين، على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، للنقاش والتعاون بشأن التوسع في الإنترنت ونشرها كوسيلة لدعم جهود التنمية من أجل تحقيق أهداف ومقاصد التنمية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

80- ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لمبادئ جنيف.

81- ونرحب بالمبادرة الكريمة من حكومة اليونان التي عرضت استضافة الاجتماع الأول لمنتدى إدارة الإنترنت في موعد لا يتجاوز 2006، وندعو الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال دعوات إلى جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية للمشاركة في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى إدارة الإنترنت.

التنفيذ والمتابعة :

82- يتطلب بناء مجتمع معلومات جامع وذي توجه تنموي جهوداً متواصلة من جانب العديد من أصحاب المصلحة. ولهذا نلتزم بمواصلة ارتباطنا الكامل بالعمل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لكفالة التنفيذ والمتابعة المستدامين للنتائج والتعهدات التي تم التوصل إليها في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومرحلتي القمة في جنيف وتونس. ومع مراعاة الأوجه المتعددة في بناء مجتمع المعلومات، من الضروري

تحقيق التعاون الفعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتفق مع أدوارها ومسؤولياتها المختلفة، والاستفادة من خبراتها.

83- ينبغي للحكومات وسائر أصحاب المصلحة أن يعيّنوا المجالات التي لا تزال تتطلب مزيداً من الجهود والموارد، وأن يقوموا، على نحو مشترك وحسب الاقتضاء، بوضع الاستراتيجيات وآليات التنفيذ والعمليات الملائمة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب والمجموعات التي لا تزال مهمّشة فيما يتعلق بنفاذها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.

84- بالنظر إلى الدور الرائد للحكومات، في شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين، في تنفيذ نتائج القمة العالمية، بما فيها خطة عمل جنيف، على الصعيد الوطني، نشجّع الحكومات التي لم تقم بذلك بعد، على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة واستشرافية ومستدامة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك استراتيجيات إلكترونية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات إلكترونية[2] قطاعية حسب الاقتضاء، كجزء لا يتجزأ من خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر، وذلك بأسرع ما يمكن قبل حلول عام 2010.

85- ندعم جهود التكامل الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس وذي توجه تنموي، ونعيد تأكيد أن التعاون القوي داخل المناطق وفيما بينها لا غنى عنه لدعم تقاسم المعارف. وينبغي أن يسهم التعاون الإقليمي في بناء القدرات الوطنية وفي تطوير استراتيجيات إقليمية للتنفيذ.

86- ونؤكد أن تبادل الآراء وتقاسم الممارسات والموارد الفعالة عنصران جوهريان في تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي بذل الجهود لتوفير المعارف والدراية الفنية فيما يتعلق بتصميم ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات الإلكترونية، حسب الاقتضاء، وتبادل هذه المعارف والخبرات بين جميع أصحاب المصلحة. ونعتبر أن من العناصر الأساسية لسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية، بشكل مستدام، تخفيف الفقر والإسراع في بناء الطاقات الوطنية وتعزيز التنمية التكنولوجية الوطنية.

87- ونؤكد من جديد أنه من خلال التعاون الدولي للحكومات ومن خلال الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة، سيكون في الإمكان النجاح في الاستجابة للتحدي الذي يواجهنا، والمتمثل في تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها أداة في خدمة التنمية وتعزيز استخدام المعلومات والمعرفة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالأولويات الإنمائية الوطنية والمحلية، وبالتالي زيادة تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشر جميعاً.

88- ونحن مصممون على تحسين التوصيلية على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، والنفاذ بأسعار معتدلة إلى تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات وإلى المعلومات، من خلال تعاون دولي معزَّز بين جميع أصحاب المصلحة، يشجّع التبادل التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والتدريب، بما يؤدي إلى زيادة طاقة البلدان النامية على الإبداع والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات والإسهام فيه.

89- ونؤكد من جديد التزامنا بتوفير نفاذ منصف إلى

المعلومات والمعارف للجميع، ونعترف بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. ونلتزم بالعمل من أجل تحقيق الأهداف الإرشادية المبيَّنة في خطة عمل جنيف، والتي تشكل إشارات مرجعية عالمية لتحسين التوصيلية والنفاذ العالمي الشامل والمنصف وغير التمييزي والمحتمل التكلفة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، وهي الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام 2015، وباستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك عن طريق:

أ- إدخال الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية في خطط العمل المحلية والوطنية والإقليمية، حسب الاقتضاء، والتنسيق فيما بينها، وفق الأولويات الإنمائية المحلية والوطنية، مع تدابير محددة في تلك الخطط وإطار زمني لتنفيذها.

ب- وضع وتنفيذ سياسات تمكينية تعكس الأوضاع في البلدان المختلفة، وتعزز بيئة دولية داعمة، كما تعزز الاستثمار المباشر الأجنبي وتعبئة الموارد المحلية، من أجل دعم إقامة المشاريع وتعزيزها، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مع مراعاة أسواقها الخاصة وسياقها الثقافي الخاص. وينبغي أن تنعكس هذه السياسات في إطار تنظيمي يتسم بالشفافية والإنصاف من أجل تهيئة بيئة تنافسية لدعم هذه الأهداف وتعزيز النمو الاقتصادي.

ج- بناء القدرات للجميع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء الثقة في استخدام الجميع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بمن فيهم الشباب وكبار السن والنساء والسكان الأصليون

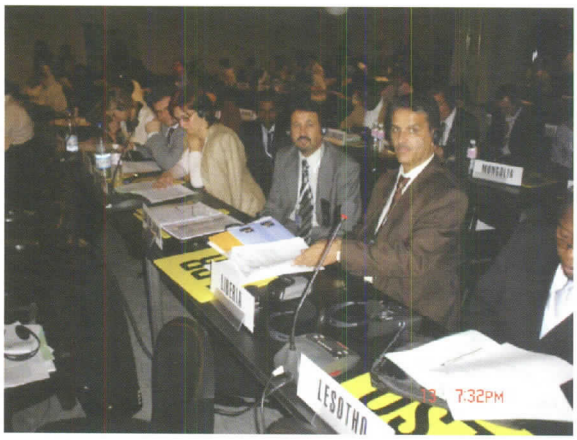

والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، وأفراد المجتمعات الريفية والنائية - وذلك من خلال تقديم وتحسين برامج وأنظمة تعليمية وتدريبية ملائمة تشمل التعليم مدى الحياة والتعلم عن بعد.

د- تعزيز ونشر التدريب والتعليم على نحو فعال، خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما من شأنه أن يعزز ويحفز مشاركة الفتيات والنساء في عملية اتخاذ القرار في بناء مجتمع المعلومات، واشتراكهن بشكل فعال في تلك العملية.

ه- إيلاء اهتمام خاص لوضع مفاهيم لتصميمات عالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة التي تحقق لجميع الأشخاص، بمن فيهم المعاقون، إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و- تعزيز السياسات العامة التي تهدف إلى توفير إمكانية النفاذ بتكلفة محتملة وعلى جميع المستويات، بما في ذلك مستوى المجتمعات المحلية، إلى المعدات والبرمجيات، وتوفير التوصيلية، وذلك من خلال بيئة تكنولوجية تزداد تقارباً، وعن طريق بناء القدرات والمحتوى المحلي.

ز- تحسين النفاذ إلى المعارف الصحية وخدمات الطب عن بعد في العالم، لا سيما في مجالات مثل التعاون العالمي في الاستجابة للطوارئ، والوصول إلى المهنيين

العاملين في مجال الصحة والربط فيما بينهم للمساعدة على تحسين نوعية الحياة والظروف البيئية.

ح- بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى الشبكات والخدمات البريدية واستخدامها.

ط- استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى المعارف الزراعية، ومكافحة الفقر ودعم إنتاج المحتوى المحلي المتعلق بالزراعة، والنفاذ إليه.

ي- إعداد وتنفيذ تطبيقات للحكومة الإلكترونية ترتكز على معايير مفتوحة لتعزيز نمو أنظمة الحكومة الإلكترونية وتشغيلها البيني، على جميع المستويات، مما يساعد على دعم النفاذ إلى المعلومات والخدمات الحكومية، ويسهم في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية الخدمات المتاحة لكل فرد وبأي وسيلة وفي كل مكان وفي أي وقت.

ك- دعم المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية، بما في ذلك المكتبات والمحفوظات والمتاحف، في أدائها لدورها في إعداد المحتوى المتنوع، وضمان النفاذ إليه على نحو منصف ومفتوح ومحتمل التكلفة، والحفاظ عليه، بما في ذلك المحتوى بالشكل الرقمي، دعماً للتعليم الرسمي وغير الرسمي والأبحاث والابتكار. وبصفة خاصة لدعم المكتبات في أداء دورها في تقديم خدمة عامة مجانية ومنصفة، للوصول إلى المعلومات ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوصيلية المجتمعية، خاصة في المناطق المحرومة.

ل- تعزيز قدرة المجتمعات في جميع المناطق على تطوير المحتوى باللغات المحلية أو الأصلية.

م- تعزيز إنشاء محتوى إلكتروني من نوعية جيدة، مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ن- تعزيز استعمال وسائط الإعلام التقليدية والجديدة، من أجل تعزيز النفاذ العالمي إلى المعلومات والثقافة والمعارف لجميع الناس، ولا سيما للسكان الضعفاء والسكان في البلدان النامية، واستعمال الإذاعة والتلفزيون، ضمن استعمالات أخرى، كأدوات للتعليم والتعلم.

س- إعادة تأكيد استقلالية وتعددية وتنوع وسائل الإعلام وحرية المعلومات، من خلال وضع التشريعات المحلية الملائمة، حسب الاقتضاء. وندعو من جديد إلى استخدام ومعالجة وسائل الإعلام للمعلومات بطريقة مسؤولة وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية، ونعيد تأكيد ضرورة تخفيض الاختلال الدولي الذي يؤثر في وسائط الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية. وتأكيدنا هذا يقوم على إعلان مبادئ جنيف، الفقرات من 55 إلى 59.

ع- التشجيع القوي للمؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطوير واستعمال عمليات إنتاج ملائمة للبيئة، عملاً على تقليل الآثار السلبية لاستعمال وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخلص من نفاياتها، على الناس والبيئة. ومن المهم في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

ف- إدماج الأطر والسياسات العامة التنظيمية والذاتية التنظيم وغيرها من الأطر والسياسات العامة الفعالة من أجل حماية الأطفال والشباب من الإيذاء والاستغلال عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في خطط العمل الوطنية والاستراتيجيات

الإلكترونية الوطنية.

ص- التشجيع على إقامة شبكات أبحاث متقدمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحسين التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم العالي.

ق- التشجيع على الخدمة التطوعية على المستوى المحلي للمساعدة في تعظيم الآثار الإنمائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ر- التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز طرق مرنة للعمل، بما في ذلك العمل عن بعد، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة فرص العمل.

90- نحن ندرك العلاقة الوثيقة بين تخفيف الكوارث والتنمية المستدامة وتخفيف الفقر، وأن الكوارث تؤثر تأثيراً خطيراً على الاستثمار في وقت قصير جداً وتظل عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة وتخفيف الفقر. ولا شك عندنا في أهمية الدور التمكيني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية الدولية بما في ذلك:

أ- تعزيز التعاون التقني وتحسين قدرات البلدان، خاصة البلدان النامية، في استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر بالكوارث وإدارة الكوارث والاتصالات في أوقات الطوارئ، بما في ذلك نشر التحذيرات للناس المعرّضين للخطر بلغة مفهومة.

ب- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتأمين النفاذ الميسَّر إلى المعلومات وتقاسمها من أجل إدارة الكوارث، والبحث عن طرائق لتسهيل مشاركة البلدان النامية.

ج- العمل على وجه السرعة على إقامة نظم للإنذار المبكر والرصد على نطاق العالم، تقوم على أساس معايير وتتصل بالشبكات الوطنية والإقليمية وتعمل على تسهيل الاستجابة الطارئة للكوارث في جميع أنحاء العالم، خاصة في المناطق المعرّضة أكثر من غيرها للكوارث.

91- ونشجع البلدان وجميع الأطراف المعنية الأخرى على إتاحة خطوط اتصال مباشر للأطفال في كل بلد، مع مراعاة احتياجات تعبئة الموارد المناسبة لهذا الغرض. وينبغي لهذه الغاية توفير خطوط اتصال ذات أرقام سهلة الحفظ يمكن النفاذ إليها من جميع أنواع الهواتف مجاناً.

92- ونسعى إلى رقمنة بياناتنا التاريخية وتراثنا الثقافي لمنفعة الأجيال القادمة. ونشجع على تبني سياسات فعالة لإدارة المعلومات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك استعمال المحفوظات الرقمية القائمة على أساس المعايير، والحلول الخلاقة للتغلب على مشكلة تقادُم التكنولوجيا، وذلك من أجل المحافظة على المعلومات على المدى الطويل واستمرار الوصول إليها.

93- نعترف بحق كل إنسان في الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها مجتمع المعلومات. ومن أجل ذلك ندعو الحكومات إلى تقديم المساعدة، على أساس طوعي، إلى البلدان المتضررة من أي إجراء أحادي لا يتفق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، من شأنه أن يعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل لسكان البلدان المتضررة، ويعوق رفاه سكان تلك البلدان.

94- وندعو المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية إلى أن تطور، في حدود الموارد المعتمدة، تحليلاتها للسياسة العامة وبرامجها لبناء القدرات، بالاستناد إلى الخبرات العملية والقابلة للتكرار في شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياساتها

وتدابيرها التي أدت إلى تحقيق نمو اقتصادي وتخفيف للفقر، بما في ذلك من خلال تحسين المنافسة بين المؤسسات.

95- ونشير إلى أهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية يوثق بها وتكون شفافة وغير تمييزية. ونكرر في هذا السياق أن الاتحاد الدولي للاتصالات وسائر المنظمات الإقليمية ينبغي لها اتخاذ خطوات تضمن الاستخدام الرشيد والكفء والاقتصادي لطيف الترددالراديوي من قبل جميع البلدان، والنفاذ المنصف إليه، على أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

96- ونعترف بأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين تُعد أساسية للنجاح في بناء مجتمع للمعلومات يكون محوره الناس كما يكون شاملاً وذا توجُّه تنموي، وبأن الحكومات قد تقوم بدورٍ مهم في هذه العملية. ونؤكد أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفي أنشطة المتابعة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الهدف الأكبر المتمثل في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، هي مسألة أساسية لتحقيق النجاح.

97- ونشجع التعاون القوي والمستمر بين أصحاب المصلحة من أجل العمل على التنفيذ الفعال لنتائج القمة في جنيف وتونس، وذلك على سبيل المثال عن طريق تعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية المتعددة أصحاب المصلحة بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع إقامة منصات تحاور مواضيعية لأصحاب مصلحة متعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار جهد مشترك وحوار مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ومع شركاء التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونرحب في هذا الصدد بالشراكات التي على غرار مبادرة "توصيل العالم" التي يقودها الاتحاد الدولي للاتصالات.

98- ونحن متفقون على ضمان استمرار التقدم نحو تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة، ونقرر من أجل ذلك إقامة آلية للتنفيذ والمتابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

99- وعلى الصعيد الوطني، واستناداً إلى نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نشجع الحكومات، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة وبمراعاة أهمية تهيئة بيئة تمكينية، على إقامة آلية وطنية للتنفيذ، ينبغي من خلالها:

أ- جعل الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، حسب الاقتضاء، جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات تخفيف الفقر، الرامية إلى المساهمة في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ب- إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدماجاً كاملاً في صلب الاستراتيجيات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك من خلال تقاسُم المعلومات وتنسيقها على نحو أكثر فعالية بين شركاء التنمية، ومن خلال تحليل وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الخبرات المستمَدة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض برامج التنمية.

ج- استخدام برامج المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة، بما فيها البرامج المنفذة في إطار

مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية، حيثما أمكن، لمساعدة الحكومات في جهودها التنفيذية على الصعيد الوطني.

د- أن تتضمن تقارير التقييم القطرية المشتركة مكوِّناً بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

100- على المستوى الإقليمي:

أ- يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية المشتركة، بناء على طلب الحكومات، وبالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، القيام بتنفيذ أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، كما يمكنها تسهيل المناقشات حول السياسات العامة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ب- يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء وفي إطار ميزانياتها المعتمدة، تنظيم أنشطة إقليمية لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على فترات معقولة، كما يمكن لها أن تساعد الدول الأعضاء بتزويدها بالمعلومات التقنية المناسبة واللازمة لإعداد الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الإقليمية.

ج- من رأينا أن وجود نهج يقوم على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة واشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في تنفيذ الأنشطة الإقليمية للقمة، هو ضرورة أساسية.

101- على الصعيد الدولي، بالنظر إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية:

أ- ينبغي أن يراعى في تنفيذ ومتابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة ما جاء في وثائق القمة من مواضيع وخطوط عمل أساسية.

ب- ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصرف في إطار ولايتها واختصاصاتها، وبناء على مقررات هيئاتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة.

ج- ينبغي أن تتضمن أنشطة التنفيذ والمتابعة مكوّنات مشتركة بين الحكومات وبين أصحاب المصلحة المتعددين.

102- وندعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى، أن تعمل، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57/270 B، على تسهيل الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال، لمساعدة الحكومات الوطنية في جهود التنفيذ. [ونطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ داخل مجلس الرؤساء التنفيذيين فريقاً تابعاً للأمم المتحدة يكون مختصاً بمجتمع المعلومات ويرأسه الاتحاد الدولي للاتصالات]، يتألف من أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويكون مختصاً بتسهيل تنفيذ [وتقييم] ومتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

103- ونطلب كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لا يتجاوز شهر يونيو 2006، يبلغها فيه بأنماط التنسيق بين الوكالات في تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأن يتضمن هذا التقرير توصيات بشأن عملية المتابعة.

104- ونطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف

على المتابعة المنتظمة لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن يستعرض، في دورته العمومية سنة 2006، اختصاصات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك الاعتبارات المتصلة بتقوية هذه اللجنة والمنهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة.

105- ينبغي أن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها جزءاً أساسياً من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وأن يسهم ذلك في تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا يتطلب هذا التنفيذ إقامة هيئات تنفيذية جديدة.

106- ينبغي أن تقوم المنظمات الدولية والإقليمية بتقييم النفاذ الشامل من جانب جميع الدول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد تقارير منتظمة عنه، بهدف خلق فرص عادلة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

107- ونحن نعلق أهمية كبيرة على التنفيذ الذي يشارك فيه أصحاب المصلحة المتعددون على المستوى الدولي، والذي ينبغي تنظيمه مع مراعاة الموضوعات وخطوط العمل المبينة في خطة العمل، وأن يكون ذلك بإشراف أو تسهيل وكالات الأمم المتحدة، حسب مقتضى الحال. ويتضمن بهذه الوثيقة قائمة استرشادية ليست جامعة بالجهات التي يمكن أن تقوم بتسهيل تنفيذ خطوط العمل المبينة في خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات أو الإشراف على تنفيذها.

108- وينبغي مواصلة الاستفادة من تجربة وكالات الأمم المتحدة في عملية القمة والأنشطة التي قامت بها هذه الوكالات - وخصوصاً الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إلى أقصى درجة ممكنة. وينبغي أن تقوم هذه الوكالات الثلاث بدور رئيسي في تسهيل تنفيذ خطة العمل وأن تنظم اجتماعاً للقائمين على تنسيق خطوط العمل، كما هو مبين في الملحق.

109- ينبغي أن يساعد تنسيق أنشطة التنفيذ من جانب أصحاب المصلحة المتعددين على تلافي الازدواجية في الأنشطة. وينبغي أن يتضمن ذلك تبادل المعلومات، وخلق المعارف، وتقاسم أفضل الممارسات، والمساعدة في إيجاد شراكات تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص.

110- ونطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم باستعراض شامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بحلول عام 2015.

111- وندعو إلى إجراء تقييمات دورية، باستخدام منهجية متفق عليها، كما يرد في الفقرات 120- 113.

112- ينبغي وضع مؤشرات مناسبة وخطوط أساس، بما في ذلك مؤشرات التوصيلية المجتمعية، لتوضيح حجم الفجوة الرقمية، بأبعادها المحلية والدولية، وإجراء تقييم دوري للفجوة الرقمية، وتتبُّع التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

113- إن وضع مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مهم لقياس الفجوة الرقمية. وننوه بإطلاق الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات لخدمة أغراض التنمية، في يونيو 2004، وبجهود تلك الشراكة في المجالات التالية:

أ- وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وزيادة تيسُّر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً وكذلك إقامة إطار متفق عليه لوضع هذه المؤشرات لكي تنظر فيها وتبث فيها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية.

ب- تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية لرصد مجتمع المعلومات.

ج- تقييم الأثر الراهن والمحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية وتقليل الفقر.

د- وضع مؤشرات معيّنة، مفصَّلة حسب الجنسين، لقياس الفجوة الرقمية بمختلف أبعادها.

114- وننوه أيضاً بإطلاق الرقم القياسي للفرصة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقم القياسي للفرصة الرقمية، اللذين يتم تطويرهما على أساس مجموعة المؤشرات الرئيسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تم تحديدها في إطار الشراكة من أجل قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية.

115- ونصرّ على أن تُراعى في جميع المؤشرات والأرقام القياسية مختلف مستويات التنمية والظروف الوطنية.

116- ينبغي أن يتم وضع هذه المؤشرات وتحسينها بطريقة تعاونية ومقتصدة التكاليف وغير ازدواجية.

117- وندعو المجتمع الدولي إلى دعم القدرات الإحصائية للبلدان النامية عن طريق تقديم الدعم المناسب على المستويين الوطني والإقليمي.

118- ونلتزم باستعراض ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية، آخذين في الاعتبار اختلاف مستويات التنمية بين الدول، لكي يمكن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وبتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات، وتعيين الفجوات وأوجه العجز في الاستثمار، ووضع استراتيجيات للتصدي لها.

119- إن تبادل المعلومات المتصلة بتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات مسألة مهمة لعملية التقييم، وننوه مع التقدير بتقرير تقييم الأنشطة المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات، الذي سوف يكون من الأدوات المهمة والقيّمة للمساعدة في عملية المتابعة بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة، كما ننوه "بالكتاب الذهبي" للمبادرات الذي صدر أثناء مرحلة تونس. ونشجّع جميع أصحاب المصلحة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مواصلة الإسهام بمعلوماتهم بشأن الأنشطة التي يقومون بها في قاعدة البيانات العامة الخاصة بتقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي يحتفظ بها الاتحاد الدولي للاتصالات، وندعو في هذا الصدد جميع البلدان إلى جمع المعلومات على الصعيد الوطني بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، للإسهام بها في عملية التقييم.

120- تدعو الحاجة إلى زيادة النهوض بالوعي بالإنترنت عملاً على جعلها وسيلة عالمية متاحة فعلاً للجمهور، وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان 17 مايو يوماً عالمياً لمجتمع المعلومات، على أساس سنوي، للنهوض بالوعي بأهمية هذا المرفق العالمي، فيما يتعلق بالمسائل التي تناولتها القمة، وخاصة إمكانات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمصلحة المجتمعات والاقتصاديات، وكذلك سبل سد

الفجوة الرقمية.

121- نطلب من الأمين العام للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن يقدّم تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج القمة، حسب ما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة 59/220.

انتهت وثائق قمة تونس 2005 حول مجتمع المعلومات

❖❖❖

ماذا بعد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في مرحلتها الثانية بتونس 2005؟

أنهى المجتمع الدولي بمشاركة مكثفة من رؤساء الدول والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، والتي انعقدت في تونس خلال المدة من 16-18 /11/ 2005 ف، وتميزت هذه القمة بنجاحها من حيث حجم المشاركة والتنظيم.

ورغم التحديات الكبيرة ومحاولة البعض إفشال القمة، فقد اعتبر الكثيرون أن مجرد الحصول على توافق شامل على الموضوعات التي عرضت على القمة يعتبر نجاحا لها حتى ولو كان هذا التوافق استلزم تضحيات كبيرة من الدول النامية، التي أبدت مرونة كبيرة في مواقفها حيال التشدد الأمريكي في كثير من المسائل، وخاصة ما يتعلق بإدارة الإنترنت وآليات تمويل الفجوة الرقمية لردم الهوة الرقمية المتسعة بين دول الشمال والجنوب، وبولادة عسيرة استمرت حتى الساعات الأخيرة قبل انعقاد القمة خرجت الوثائق النهائية للقمة، وتم اعتمادها كتتويج لقمة عالمية غير مسبوقة من قبل رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوفود للدول المشاركة ومؤسسات المجتمع المدني وتنظيمات القطاع الخاص وهي:

- الوثيقة الأولى تعبر عن التوجه السياسي للقمة، وتقرر تسميتها " التزام تونس "، وهي في مجملها تجسد التزام المجتمع الدولي بعزمه على إقامة مجتمع المعلومات وفقا للأسس والمبادئ التي أعلن عنها في قمة جنيف 2003.
- الوثيقة الثانية تقرر تسميتها "برنامج عمل تونس"، وهي تعبير عن التزام الدول ومؤسسات المجتمع المدني وآليات القطاع الخاص في التعاون والشراكة، لتحقيق هذا الحلم الإنساني في تأسيس مجتمع المعلومات، وفقا للمبادئ التي تم التوافق بشأنها في قمة المرحلة الأولى بجنيف 2003 ف. وكذلك زيادة التأكيد على الرؤية المشتركة لكيفية تجسيد المبادئ المتفق عليها في برنامج عملي يحقق بلوغ مجتمع المعلومات وتجسيده على أرض الواقع.

واعتبر صدور هاتين الوثيقتين نجاحا للقمة، خاصة أن المسائل المطروحة عليها كانت في غاية الحساسية والأهمية، وبقيت معلقة منذ قمة جنيف. ورغم المحاولات الجادة لدراستها دراسة معمقة من قبل فرق عمل كبيرة شكلها الأمين العام للأمم المتحدة بغية تسهيل التفاوض بشأنها والوصول لتوافق شامل حولها، فإنها بقيت محور الجدل الحاد بين المؤيدين والمعارضين طيلة فترة التفاوض في اجتماعات اللجنة التحضيرية، التي اضطرت لمواصلة اجتماعها الثالث على ثلاث مراحل ولمدة طويلة، كان آخرها اجتماعا تكميليا خلال الأيام الأخيرة التي سبقت انعقاد القمة، وبالرغم من ذلك خرجت الوثائق النهائية للقمة بولادة عسيرة للغاية بشأن بعض الموضوعات، كانت في مقدمتها مسألة "إدارة الإنترنت" وآليات التمويل والعمل لسد الفجوة الرقمية بين الدول، والتي كانت أساسا للدعوة لانعقاد القمة منذ الكشف عن هذه المشكلة وآثارها

وتداعياتها على المجتمع الدولي ومبادرات التصدي لها.

هل يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تكون قضية وطنية؟

تثار مسألة تكنولوجيا المعلومات في كثير من اللقاءات والندوات والمؤتمرات باعتبارها من قضايا الساعة، والكل يجزم على أن تكنولوجيا المعلومات من أهم السبل للقضاء على التخلف في كثير من دول العالم النامي، مستندين على شواهد وقصص نجاح ملموسة في بعض من الدول النامية، والتي كانت قد بدأت منذ وقت قصير مثل ماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والهند، والتي سميت بالنمور الآسيوية، وكذلك دول أخرى في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، كما أن بعض الدول العربية تمكنت من أن تحقق نجاحا جيدا كما هو الحال في دولة الإمارات وفى الشمال الأفريقي نجد تونس التي حققت بعض النجاحات في استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها لدفع عجلة التنمية.

فهل حان الوقت أن نعتبر مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قضية وطنية، نحن في أمس الحاجة لإعطائها الاهتمام الكافي؟ من خلال وضع استراتيجية علمية لتحديد موقعنا في عالم المستقبل وبمشاركة جادة من كل الأطراف. إن قصة نجاح الهند وغيرها من دول آسيا وتقدمها الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات يعطى أكبر دليل على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون عصب الاقتصاد الوطني ومن أهم مصادر الدخل القومي، فالهند وحدها ستبلغ قيمة صادراتها من منتجات تكنولوجيا المعلومات إلى جميع أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة وأوروبا حوالي خمسين مليار دولار في عام 2008.

ومن هنا رأينا أن ننشر وثائق قمة تونس بكاملها، لإطلاع قرائنا الأعزاء وكل من يعنيهم الأمر من المسئولين والمهتمين بقضايا التحول إلى مجتمع المعلومات والذي يراه الكثيرون أنه سيكون مجتمعا أفضل، إذ يتيح للإنسان تسخير عقله وقدراته الفكرية وإبداعاته العقلية ليكون خليفة الله على هذه الأرض.

❖❖❖

الهوامش :

---

1 على سبيل الإحالة، تنص الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف على ما يلي:
ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

2 في سياق هذا النص تفسَّر أي إشارة إلى "الاستراتيجيات الإلكترونية" على أنها تتضمن أيضاً استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الإلكترونية القطاعية، حسب السياق.

أهمية شبكات نقل المعلومات الرقمية ودورها في التعليم

أ. آمنة عبد الحفيظ الكوت
ماجستير نظم معلومات

تهتم تقنية الاتصالات الرقمية بنقل المعلومات إلى مسافات بعيدة على هيئة سلسلة من الإشارات الإلكترونية، التي تحمل بيانات تتمثل في الكتابات والرسوم والصور ولقطات الفيديو والأصوات من جهاز إلى آخر.

وهذه التقنية تسمح بنقل المعلومات بأشكالها المتنوعة، والأكثر من ذلك أنها لا تتوقف عند تبادل إرسال واستقبال المعلومات فقط، بل إنها تعمل على دمجها، كما أن إشاراتها الإلكترونية الرقمية Digital signals تحاكي الإشارات الأصلية للمعلومات، والتي تعرف بالإشارات التماثلية Analog signals في جميع مواصفاتها، وترسلها على هيئة نبضات كهربية Puls بدلاً من موجات كهربية wave، حيث يتم إرسال تلك النبضات بطريقة التشغيل والإيقاف، وفيه يتم تمثيل جميع الأحرف والرموز والرسوم والصور والأصوات (برمز) رقمي Digital code، يتكون من أرقام اللغة الثنائية (1,0)، حيث إن الرقم (1) يعني أن النبضة الكهربية قيمتها (5 فولت)، بينما الرقم (0) يعني أن النبضة قيمتها (صفر فولت)، والرمزان (0,1) يسميان رقماً ثنائياً يطلق عليه بت (Bit)، والبت هي أصغر وحدة قياس لسعة التخزين بالحاسوب، ويتم وضع المعلومات التي تم التعبير عنها بالأرقام الثنائية في نظام كودي، وذلك باستخدام الترميز

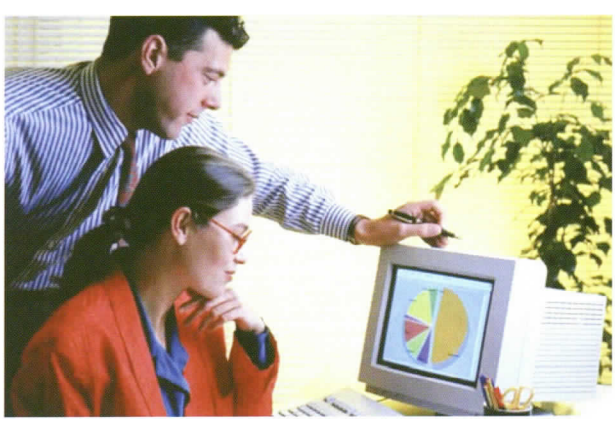

الرقمي لتحويل البيانات إلى (كود) رقمي، وأشهر أنظمة الترميز الرقمي هي (الكود) الأمريكي اسكي كود.

وبصفة عامة تمتاز تقنية الاتصال الرقمي بمقاومة التشويش والتداخل بين الموجات المختلفة، كما تحافظ على قوة الإشارة مهما طالت مسافة الاتصال بين القارات المختلفة، وضمان سلامة مكونات تلك الإشارة وسريتها.

شبكات نقل المعلومات الرقمية وتوظيفها في التعليم :

تعتبر شبكات نقل المعلومات الرقمية ثورة في مجال تقنية الاتصال ونقل المعلومات بجميع أشكالها، لتصل إلى

المستقبل بكامل مواصفاتها الدقيقة، فبدأت فكرتها في منتصف الثمانينات، وإن كانت تجاربها العامة قد بدأت في منتصف التسعينات لكن تطبيقاتها جاءت في بداية العام 2000، وتتنوع الخدمات التي تقدمها شبكات الاتصالات الرقمية.

ففي عام 1990ف استخدمت الألياف المحورية Hybrid Fiber coax (HFC) لتوصيل الإشارات التلفزيونية إلى ما بين 500 إلى 5000 مشترك، حيث تعمل في اتجاه واحد لنقل إشارات التلفزيون من المركز الرئيسي للشبكة إلى المشتركين، بينما الألياف الضوئية Optics Fiber يمكنها أن تحمل الإشارات الرقمية لمسافات أطول من الألياف المحورية، ويؤدي استخدام الألياف الضوئية إلى تجنب العيوب الصناعية للكابلات التلفزيونية، إضافة إلى انخفاض تكاليف صيانتها، وجودة الإشارات التلفزيونية التي يتم نقلها بها.

أولاً / الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة Integrated Services digital network (ISDN) :

تقوم هذه الشبكة بنقل الإشارات الرقمية بمعدل يتراوح بين (64-128) ميجا بايت في الثانية الواحدة، وهي بذلك تعمل على النقل السريع للنصوص والصور ولقطات الفيديو والصوت، وبصفة عامة تعمل الشبكة على تحويل الإشارات التماثلية إلى إشارة رقمية من خلال شبكة الاتصالات التلفونية، بحيث يتم نقل المكونات المختلفة للمعلومات بشكل متزايد.

1- بداية الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة :

كانت (البداية في عام 1984ف من قبل اللجنة الاستشارية (للتلفون) والتلغراف (CCITT) التابعة للأمم المتحدة، بهدف توحيد الاتصالات التلفونية عالمياً، إلا أن العمل فيها كان بطيئاً.

وفي عام 1993 كانت البداية الحقيقية لتوحيد

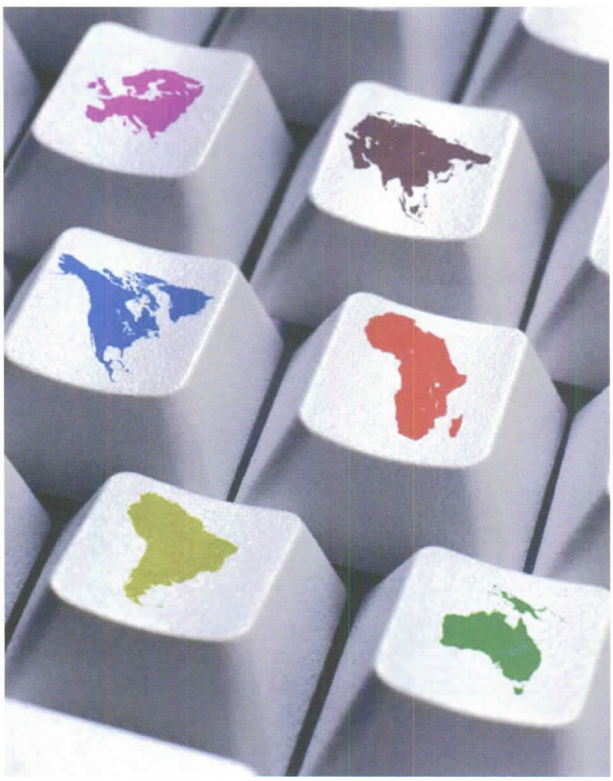

الخدمات الرقمية المتكاملة وإيجاد مقاييس محددة لها، ثم بدأ عرض منتجات الشبكة ومن بينها مؤتمرات الفيديو، وبعدها أنشئت أربعة مكاتب رئيسية للاتصال الموحد في أمريكا، ولم تكن هناك حاجة كبيرة لاستخدام تلك التقنية حتى عام 1995ف، حين استخدمتها شركة مايكروسوفت لتوصيل أجهزة الحاسوب في منازل العاملين بها مع الشبكة الرئيسية لمايكروسوفت، وهكذا كانت البداية.

2- طريقة عمل الشبكة الرقمية المتكاملة :

كان العمل الرئيسي للشبكة هو مجال الاتصالات الصوتية، إلا أنها تطورت لتشمل تبادل المعلومات بجميع مكوناتها المكتوبة والمرئية والمسموعة، كما أنها استخدمت القرص المدمج Compact Disk (CD) كبديل للمحاكاة التماثلية، وتعمل الشبكة الرقمية المتكاملة على تصميم لنقل أشكال المعلومات بصورة متزامنة في نفس الوقت، حيث كان يستخدم في السابق خط تليفون للتليفون وآخر للفاكس وآخر لمؤتمرات الفيديو في نفس المكان. لذلك كان

الفرد يحتاج إلى عدة خطوط تليفون للتحدث والمشاهدة. وباستخدام طريقة دمج قنوات الاتصال في قناة واحدة تم دمج الأنواع المتعددة من مصادر البيانات الرقمية في قناة واحدة بأسلوب التشفير ونقلها في خط سير واحد إلى الجهة المستقبلة لتحليلها.

وفيها ينقسم خط (التليفون) إلى عدة قنوات لنقل أنواع مختلفة من المعلومات ومن بين تلك القنوات ما يلي:

- قناة B تشغل موجة طويلة عرضها 64 كيلوبايت/ثانية وتختص بنقل الصوت والمعلومات.
- قناة A تتحكم في إرسال الإشارات بمعدل 64 كيلو بايت/ثانية.
- قناة D طولها 16 كيلو بايت/ثانية وتختص بالعمل الإداري لتقييم المكالمة وتوصيلها بالشبكة.
- قناة H لتزويد المستخدم بالمعلومات.

3- أنواع الشبكات الرقمية المتكاملة :

تتوفر ثلاثة أنواع للشبكات الرقمية ISDN وهي :

- النوع BRI ويعتبر أنسب الأنواع للحواسيب الشخصية، ويتكون من ثلاث قنوات، اثنتان منها B والثالثة D وتهتم بتلبية احتياجات المستخدمين.
- النوع PRI، يستخدم للأجهزة ذات القدرات الأكبر، يتكون من 23 قناة وقناة D كما يمكنه استخدام قناة H.
- النوع B-ISDN ويستخدم لأجهزة التليفزيون عالية الوضوح HDTV، ويعتمد في عمله على شبكة الألياف الضوئية.

4- مميزات الشبكات الرقمية المتكاملة التعليمية :

من أهم مميزات الشبكة الرقمية المتكاملة ما يلي :

- دمج الصوت والبيانات المرئية في خط تليفون واحد،

وإرسالها إلى أي مكان بالمؤسسة التعليمية أو إلى الطالب في منزله.

- تقديم الخدمات التليفونية القائمة على الحاسوب، مما يجعل التليفون أداة برمجة تقوم بوظائف متعددة مثل الكتابة والرسم على شاشة مشتركة بين شخصين والتحدث معاً، بالإضافة إلى الدخول لقاعدة بيانات الحاسوب عن طريق المكالمة وإجراء التعليم الفعّال بالتليفون.
- تجميع البيانات التعليمية في شبكة موحدة، والاتصال بعدد غير محدد من المعلمين والطلاب والمصادر التعليمية المتصلة بالحاسوب في أي مكان على الشبكة.

5- الاستخدامات التعليمية للشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة :

تتنوع الاستخدامات التعليمية للشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة لكل من المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة ومن بينها :

- توفر للمؤسسات التعليمية خطوط تليفون متعددة الاتصالات بشبكات الحاسوب والإنترنت؛ حيث إن خط ISDN يوفر عدداً هائلاً من خطوط التليفون التماثلية للاتصال بالشبكات.

- استخدامها في التعليم عن بعد لاتصال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة التعليمية، كما جعلت التعليم يتخطى حدود المسافات ما بين المؤسسات التعليمية.

- تيسر تبادل البيانات والصور والأصوات باستخدام أجهزة الحاسوب بسرعة عالية تفوق عشرات أضعاف سرعة النقل باستخدام الخطوط التماثلية.

- استخدام لوحة السبورة Chalk Board : حيث إن وجود الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة يساعد أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين على الاشتراك في الندوات والمؤتمرات وعرض أفكارهم مكتوبة.

- إنشاء مشاريع تعليمية تعاونية مرئية، وذلك بمشاركة الطلاب ومعلميهم وكل منهم في مكانه، وذلك من خلال اشتراك مؤسسات تعليمية عديدة في نفس المشروع.

- تسمح للطلاب وأساتذتهم بالاشتراك في المصادر التعليمية المختلفة، وذلك بربط أعضاء هيئة التدريس والطلاب بمصادر المعلومات والمؤسسات التعليمية للحصول على الخبرات التعليمية بالاتصال الفعّال.

- تساعد أعضاء هيئة التدريس على توفير التعليمات والمعلومات من خلال اتصال الطلاب بالفصول الدراسية والمعامل وإجراء المقابلات مع أساتذتهم للحصول على المعلومات.

- استخدامها في نقل الملفات التعليمية عن بعد، حيث يسّرت الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة نقل الملفات التعليمية ذات الأحجام الكبيرة بسرعة عالية.

ثانياً / شبكة الكابلات التليفزيونية Cable Television (CATV) :

كانت البداية الأولى لكابلات التليفزيون في بنسلفانيا بأمريكا عام 1984ف. وفي بداية 1990ف. ازداد اهتمام الحكومة الأمريكية بالبنية التحتية للمعلومات، كما اهتمت شركات التليفزيون بمجال نقل المعلومات المرئية، ودخلت مجال المنافسة مع التقنية اللاسلكية في سرعة نقل المعلومات، وانتقلت خدمة (الكابلات) التليفزيونية إلى شركات تقدم خدمات تشمل المعلومات المرئية والصوت والنصوص المكتوبة، وفي عام 1990ف. استخدمت (الكابلات) المحورية لنقل الإشارات التليفزيونية، ولكنها كانت حالة وسطاً بين الإشارات التماثلية والإشارات الرقمية، كما لم تصمم لنقل بيانات سريعة، لذلك كان يجب أن يتم تطويرها، فجاءت الألياف الضوئية لنقل البيانات إلى مسافات بعيدة ومعالجة عيوب (الكابلات) المحورية.

ومن الخدمات التعليمية التي تقدمها الكابلات التليفزيونية ما يلي :

- باستخدام الكابلات التليفزيونية CATV أصبح باستطاعة الطالب مشاهدة التليفزيون والعمل على الحاسوب و(الفاكس) وتشغيل التليفون بالتزامن معاً في نفس الوقت وعلى كابل واحد؛ حيث إن كابل معدل إشارات الحاسوب (مودم) يستخدم جزءاً صغيراً من تردد (كابل التليفزيون)، وبذلك يمكن استخدام باقي الأجهزة معاً على نفس الكابل، وتلك تعتبر أهم الخدمات الجديدة التي قدمها كابل التليفزيون. ومن هنا يمكن للطلاب جميعاً العمل معاً في نفس الوقت على أجهزة متنوعة داخل قاعات الدراسة.

- يعد استخدامها الآن ضرورياً في الشبكة واسعة النطاق WAN، وهي شبكة تغطي منطقة كبيرة تضم عدة جامعات وإدارات تعليمية، كما تتصل هذه الشبكة بشبكة الإنترنت مما يساعد مستخدمها على الاتصال

والبحث العلمي، وتساعد الكابلات التليفزيونية مستخدمها على إرسال واستقبال المعلومات طوال 24 ساعة.

- يعد توفيرها ضرورياً لتزكية التنافس الحالي بين شركات الحاسوب نحو الجمع بين جهازي الحاسوب والتليفزيون في جهاز واحد يتصل بالإنترنت، وظهرت بالفعل أجهزة من كلا النوعين، وبتجريبها على الطلاب ثبت استمتاع الطلاب بالمشاهدة التليفزيونية واستخدام الإنترنت في نفس الوقت.

- ساعدت بظهور المشاهدة المرئية تحت الطلب، حيث تسمح بمرور خدمات الاتصال ونقل المعلومات في اتجاه واحد، مع السماح بمرور المعلومات باتجاه معاكس. يستطيع المتعلمون طلب البرامج التعليمية التي يرغبون في مشاهدتها، وبذلك يمكن للطالب التحكم في كل شيء مثل توقيت عرض المادة التعليمية والتوقف والتقديم والتأخير والعرض البطيء للمعلومات وغيرها...

- ساعدت على ظهور فيديو الإنترنت؛ حيث إن كابلات التليفزيون تستخدم ترددات متماثلة في الاتجاهين، وباستطاعة الطلاب الحصول على جميع خدمات الإرسال والاستقبال للمواد التعليمية. ويتطلب استخدام الفيديو انترنت توفير لوحة فيديو رقمي.

- استخدامها مع مخدمات بروكسي لتقنية خدمات الإنترنت مع المؤسسات التعليمية من حيث منع الدخول على المواقع الغير مرغوب فيها بالإنترنت.

ثالثاً / شبكة خط التحفيز الرقمي (DSL) Digital Subscriber Line :

بداية العمل في تقنية الخط الرقمي DSL كانت في عام 1987 عن طريق شركة (بيل) للاتصالات، وهي تعمل على نقل أنواع متعددة من المعلومات التي تتضمن النصوص المكتوبة والأصوات والصور الثابتة والمتحركة إلى المستخدمين في أماكن تواجدهم، وتم تنفيذ تجربة فعلية لهذه التقنية في عام 1995ف في عدة مدن أمريكية، حيث استفادت 100 عائلة أمريكية من حرية الاختيار بين 655 برنامجاً كل شهر، وفي عام 1996ف أجرت شركة IBM توصيل تقنية DSL إلى 200 مستخدم، وفي عام1997ف استخدمت تقنية DSL للربط بين مكتبين تعليميين وعدة مكتبات لبيع الكتب وشبكة الإنترنت مع المستخدمين.

طريقة عمل تقنية الخط الرقمي :

تعمل تقنية الخط الرقمي على نقل المعلومات من شبكة الإنترنت والشبكات المحلية إلى أماكن استخدامها، حيث يتواجد Splitter للتفرقة بين نقل الأصوات ونقل البيانات من نقطة لنقطة، مثل نقل المعلومات من المدرسة إلى المنزل، حيث يتواجد معدل إشارات DSL-MODEM الذي تتفرع منه قنوات اتصال متنوعة لتوصيل أجهزة متعددة بالشبكة أو المؤسسة التي سيتم نقل المعلومات منها إلى تلك الأجهزة، ويعمل معدل الإشارات بتقنية DSL على نقل المعلومات في اتجاهين صاعد وهابط بتقنية عالية غير مسبوقة تعتبر الأكثر دقة ووضوحاً كخطوط مغذية من المركز الرئيسي.

قائمة المصادر :

1. الغريب زاهر إسماعيل، تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم، القاهرة، عالم الكتب، 2001ف.
2. أحمد أنور بدر، تكنولوجيا المعلومات وأساسيات استرجاع المعلومات، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية 2001ف.
3. ربحي مصطفى عليان، محمد عبد الدبس، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999 ف.
4. عبد الحافظ محمد سلامة، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، ط ح، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
5. كمال عبد الحميد زيتون، تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات، القاهرة، عالم الكتب، 2002 ف.
6. www.Moe.ye/edu.chend.htm

عرض كتاب

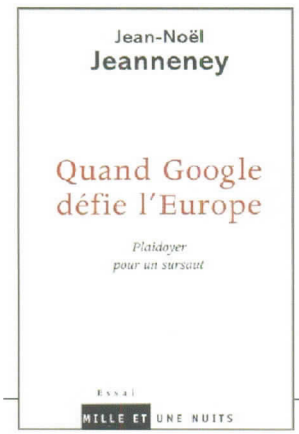

عندما يتحدى «غوغل» أوروبا

Google™ العربية

تقديم: سالم الوخي

عنوان الكتاب : عندما يتحدى «غوغل» أوروبا

تأليف: جان نويل جانوني

الناشر: Mille Et une nuits - paris 2005

ميل اون نوي - باريس 2005

الصفحات: 114 صفحة من القطع الصغير

المصدر: موقع البيان الإماراتي

نتطرق في هذا العدد إلى كتاب جديد يعتبر من وجهة نظر المختصين رداً مباشراً على مشروع يكرس الهيمنة المعلوماتية الأمريكية في مجال تنميط وقولبة الأفكار في العالم. وقد اخترنا هذا الكتاب لخصوبة المعلومات التي تحملها دفتاه، وإثارته قضايا حساسة في مجال الثورة الرقمية و المعلوماتية والمعرفية، حيث يطرح عدة مسائل من بينها مسألة التحدي المعلوماتي، والصراع الخفيّ والمعلن في ذات الوقت بين أوروبا والولايات المتحدة للسيطرة على عالم المعلومات والاتصالات، وكذلك النتائج المترتبة على تلك السيطرة. ويطالب مؤلف الكتاب بالتدقيق أكثر وتأمل ماذا يمكن أن يترتب على هذا المشروع من تبعات ونتائج بعيدة، كما يلقي الكتاب الضوء على مشروع تقني ثقافي معرفي أمريكي، يبدو في الظاهر أنه لا غبار عليه بل وإنجاز معرفي جديد، لكن نتوقع أن تؤثر نتائجه البعيدة المدى في عقل ووجدان المتلقي خاصة الآخر وهو العربي والمسلم. يفتح الكتاب إذن النوافذ لرؤية مشروع أمريكي سيكون بلا ريب، ضمن أدوات صراع الثقافات والحضارات المحتدم الآن، والذي بدأ منذ أن تم نشر الأدبيات والمؤلفات الغربية الشهيرة العابرة للقارات المتعلقة بوجود صراع للحضارات ونهاية رأسمالية للتاريخ.

لا أريد أن استبق عرض ما يحتويه الكتاب، إلاّ أن الأهمية الإستراتيجية للمشروع الأمريكي، الذي يتبناه محرك بحث (غوغل)، تدعو إلى التوقف وطرح الأسئلة، وفي مقدمتها الاستفهام عن المعايير والأسس التي سيتم تبنيها لتطبيق المشروع، هل هي المعايير والأسس البراجماتية التي تحقق الأهداف والمرامي السياسية والاقتصادية والثقافية الأمريكية؟. أم أن هناك معياراً وأساساً واحداً فقط وهو المعيار والأساس الحضاري الأخلاقي، الذي يتبلور في تقديم معارف و تحقيق سهولة انسياب المعلومات في مساهمة كبيرة تعزز تقدم ورقيّ الإنسان، بدون أدنى تمييز أثني، أينما كان موقعه الجغرافي أو الديني أو العرقي أو السياسي؟.

موقع صحيفة البيان الإلكتروني نشر في عدده الصادر في شهر هانيبال الماضي عرضا لهذا الكتاب، وفي إطار الدور التوعوي الذي تقوم به هذه المطبوعة للتعريف بمنجزات عصر التقنية الرقمية والاتصالات والتفاعلات

القائمة فيه، سنقتبس عدداً من فقرات هذا العرض، وإثرائها ببعض الملاحظات، ويحدونا الأمل والرغبة في أن نتمكن من تقديمه بصورة تحقق الهدف المنشود في التعريف بهذا الكتاب المعلوماتي الجدلي الهام.

يبدأ الموقع في استهلاله بالتعريف بمؤلفه، ويقول: إنه مؤرخ فرنسي، يترأس منذ عام 2002 المكتبة الوطنية الفرنسية. سبق له وأن قدم أكثر من عشرين كتاباً من بينها: « المال الخفي وأوساط رجال الأعمال والسلطات السياسية في فرنسا خلال القرن العشرين» و« المستقبل يأتي من بعيد»، وهذا الأخير كتاب عن تاريخ اليسار الفرنسي، و« تاريخ وسائل الإعلام منذ البدايات حتى اليوم» و«الجمهورية بحاجة للتاريخ». الخ.

ويقول المؤلف أن هذا الكتاب ـ عندما يتحدى غوغل أوروبا ـ هو في واقع الأمر « رد مباشر» على مشروع كان محرك البحث ـ الأكثر شهرة في العالم على شبكات الإنترنت ـ قد أعلن عنه يوم 14 الكانون (ديسمبر) 2004ف. ومضمونه هو أن هذه المؤسسة المعلوماتية الأميركية تريد أن تقوم على أساس خطة تستمر ست سنوات بـ «ترقيم» 15 مليون كتاب مطبوع في جميع أنحاء العالم. أي ما يعادل مجموعه 5. 4 مليارات صفحة.

يستعرض موقع صحيفة البيان ما جاء في الكتاب، فيتوقع أن : رد الفعل الأول المحتمل على مثل هذا المشروع هو الابتهاج أمام ما يمكن أن يؤمنه من تسهيلات لـ(القراء)؛ وذلك لأنه أيضاً يمثل تجسيداً لحلم كانت ملامحه الأولى قد بدأت منذ نهايات القرن العشرين، والذي يمكن تلخيصه بالصيغة التالية: جعل جميع معارف العالم خلال المسيرة الإنسانية متوفرة مجاناً على شبكات الإنترنت في جميع أنحاء المعمورة، وبحيث يمكن على بعد آلاف الكيلومترات «الدخول» إلى مكتبة جامعة هارفارد أو ميتشيغان أو غيرهما والاطلاع على محتوياتهما.

إلى هنا ليس هناك إلا «الخير» في هذا المشروع، لكن الباحث الفرنسي (جان نويل جانوني) يطالب بـ«التدقيق» أكثر وتأمل ماذا يمكن أن يترتب عليه من تبعات ونتائج بعيدة.

إنه يعني في المقام الأول تكريس الهيمنة الكاسحة للولايات المتحدة الأميركية في مجال تحديد الأفكار التي سوف تشكلها الأجيال القادمة عن العالم، ذلك أن مؤسسة «غوغل» الأميركية وذات البعد الدولي، وحتى لو كان وراء مشروعها بـ «ترقيم» ما أمكن مما أنتجته ثقافات العالم، لا يمكن أن تقوم بذلك بدافع نشر الثقافة والمعارف «حباً فيهما».

ويؤكد المؤلف بأنه إذا كان ممكناً معرفة كيف تبدأ الأمور، فإنه من العسير إن لم يكن من المستحيل، معرفة الكيفية التي سوف تتطور بها، ويمكن تصور اللجوء إلى «مقص الرقيب» بالنسبة لهذه الثقافة أو تلك لأسباب تتعلق مثلاً بالسياسة الخارجية الأميركية. وما يشير إليه مؤلف هذا الكتاب هو أنه ليس هناك أي ضمان حقيقي أن تقوم الشركة الأميركية التي ستحتكر عملية «ترقيم» محتويات مكتبات العالم، بتنفيذ مشروعها بموضوعية كاملة بالنسبة لمختلف الأطراف.

ويشير المؤلف منذ البداية إلى الاتفاق الذي أبرمته مجموعة «غوغل»، كما أعلن مؤسساها «سيرغي بران» و«لاري باج» من مقرهما الرئيسي في كاليفورنيا، مع جامعتي «ستانفورد و«ميتشيغان» –أولاً– اللتين قبلتا وضع «ثروات» المعارف التي تحتوي عليها مكتبتاهما تحت تصرف «غوغل» وذلك بالنسبة للكتب المطبوعة منذ عام 1920. ثم انضمت بعد ذلك للاتفاق ثلاث جامعات شهيرة هي «هارفارد» و «نيويورك» و «اوكسفورد»، لكن بدرجة أقل وبحيث تقدم عدة عشرات الآلاف من الكتب للمشروع، ويعتبر المؤلف أن وجود جامعة «اوكسفورد» يعطي للمشروع لوناً انغلوسكسونيا وليس أميركيا فقط، مما يضعه في إطار «التضامن» الإنجليزي الأميركي، الذي عبر عنه ذات يوم ونستون تشرشل للجنرال ديغول عندما أكد بأن بريطانيا لن تتردد أبداً باستمرار في أن تدير ظهرها للقارة وتتوجه نحو الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي.

ويؤكد أيضا مؤلف «عندما يتحدى غوغل أوروبا» بأن هذا المشروع المقدم تحت اسم «غوغل برنت» ليس خاليا من النقاط غير الواضحة، خاصة على الصعيد التقني، والمالي. وعلى هذا الصعيد الثاني يتم تقدير تكلفة المشروع ما بين 150 مليون و 200 مليون دولار.

وتقنيا كانت «غوغل» قد حصلت على آلات – بشر آليين – يمكنها أن تقوم بتقليب صفحات الكتب بإيقاع يتراوح بين 600 و 1200 صفحة في الساعة. كما تستطيع القيام بتصويرها بواسطة الماسحات الضوئية «السكانر» بنفس السرعة، هذه الآلات ثم تصنيفها تحت عنوان «سري خاص بالدفاع»، مع ذلك يؤكد المؤلف بأنه بقدر المعلومات المتوفرة –المسموح بها– حول هذا الموضوع «الحساس» فإن عملية « ترقيم » الكتب بواسطة هذه الآلات لا تبدو أنها سهلة إلى الحد الذي يراد الإيحاء به.

ويلفت مؤلف الكتاب الانتباه إلى أن فكرة «ترقيم» الكتب وتخزينها في ذاكرة الحواسيب ليست من اختراع الشركة الأميركية «غوغل»، فالمكتبة الوطنية الفرنسية كانت قد شرعت قبل عدة سنوات بتنفيذ برنامج لـ «ترقيم» الكتب أطلقت عليه تسمية «غاليكا»، بحيث يمكن الآن الاطلاع على محتويات 8000 كتاب بواسطة شبكة الإنترنت.

لكن هذا لا يمنع أن هناك فرقا شاسعا «تقنيا» بين «غوغل» و «غاليكا» وهو أن هذا الأخير مجرد عملية تصوير إلكتروني «نمط الصورة» يقدم الصفحات كما هي وكما تمكن قراءتها في المكتبات. بهذا المعنى لا تشكل هذه التقنية سوى نسخة متطورة لتقنية «الميكرو فيلم» التي شاعت قبل عدة عقود من الزمن.

لكن التقنية المستخدمة في مشروع «غوغل» تتبنى «نمط النص»، بحيث تتم أولا عملية تصوير إلكتروني «سكاناج» ليتم وضعها بعد ذلك في سطور بحيث يمكن عندها القيام بنفس العمليات التقليدية للنصوص الموجودة في شبكات الإنترنيت، بحيث يصار إلى قطع السياق أو نقل النصوص كليا أو جزئيا إلى موقع آخر والبحث عن كلمات أو تعابير، هنا يفتح المؤلف قوسين ليشير إلى أن «غوغل» لم تفصح حتى الآن عن نواياها بوضوح حيال مثل هذه الأمور التقنية، لكن يبدو أن المكتبات الجامعية التي قبلت حتى الآن الدخول في مشروع «غوغل» قد حصلت على الضمانات بأن يغدو من غير الممكن «تعبئة محتويات الكتب بواسطة مستخدمي الإنترنت. أي بتعبير آخر منع «القرصنة». مع ذلك وفي كل الأحوال هناك فرق كبير بين الكتاب في حالته الأولى والحالة التي يتم الوصول إليها حسب مشروع «غوغل». بالإضافة إلى هذا هناك العديد من المشاكل التقنية الخاصة بمسألة صيانة الآلات المستخدمة من قبل «غوغل».

ثم إن عملية «التقليب» السريع للصفحات «آلياً» يمكن أن يعرض المؤلفات للخطر، خاصة القديمة منها والمطبوعة ما بين عام 1850 و1950؛ لذلك من المستبعد أن تقبل الجامعات الأميركية، وحتى الأكثر اندفاعاً منها نحو مشروع «غوغل» تسليم كتبها الثمينة دون تحفظات حقيقية.

هكذا مثلاً حدد مسؤولو جامعة هارفارد– المعنيون بالمسألة– بأنهم سيبدأون التجربة بأربعين ألف كتاب من أصل الـ 15 مليون كتاب التي تمتلكها مكتبة الجامعة، وذلك كعملية «اختبار» لمعرفة أين ستذهب الأمور مع «الترقيم».

ويؤكد المؤلف أيضاً على أهمية وترقيم «الترجمات بين لغات القارة الأوروبية، فيقول: «إن كل كتاب مكتوب بلغة أحد بلداننا الخمسة والعشرين (وأبعد من ذلك) وتتم ترجمته إلى لغة بلد أو بلدان أخرى، ينبغي تخصيص مكانة لائقة له منذ الشروع في عملية الاختيار للكتب المهمة، ذلك أن مجرد اللجوء إلى ترجمته يشكل بحد ذاته إشارة ذات أهمية كبرى».

كذلك يشير المؤلف في نفس السياق إلى الخلل في عملية الترجمة بين ضفتي المحيط الأطلسي؛ ذلك أن نسبة مهمة من الكتب الانغلوسكسونية تتم ترجمتها إلى اللغات الأوروبية، بينما لا تبلغ نسبة الكتب الأوروبية المترجمة والمنشورة في الولايات المتحدة سوى أقل من 3% من مجموع

ما يتم نشره هناك، وهذا ما يتم اعتباره كنتيجة للهيمنة «مع تلك الغطرسة الواعية إلى هذه الدرجة أو تلك التي تنتج عنها».

ما يطالب به مؤلف هذا الكتاب يعبر عنه بشكل جيد العنوان الفرعي الذي اختاره وهو «من أجل انتفاضة». وذلك في مواجهة الخطر الذي يمثله مشروع «غوغل»، والذي أطلق عليه البعض تعبير «خصخصة» التراث الثقافي المشترك للإنسانية.

هذا ما يشير إليه أيضاً ما قام به «بيل غيتس» عندما اشترى وكالة «كوربيس» للصور وحولها إلى «بنك عالمي» للبيع. وضمن نفس الذهنية يمكن لـ «غوغل» أن يحتكر توزيع التراث الأدبي الفكري العالمي على الإنترنت. كما تمتلك شركة «ميكروسوفت» البرامج المعلوماتية.

وحيال مختلف الأخطار الصريحة منها والضمنية المترتبة على واقع الهيمنة تبرز محاولات لها دلالتها في كل من الصين القوة الصاعدة، والهند العملاق الآسيوي الآخر، اللتين بدأتا بالتفكير في مشاريع منافسة على صعيد «الترقيم» الإلكتروني.

لا ننسى بأن ثلاثة أرباع عمليات البحث على الإنترنت اليوم تمر عبر «غوغل». إن الصين والهند وضعتا برنامجاً يخص مليون كتاب، أصبح 50000 منها موجودة على الإنترنت. ولا يتردد جان نويل جانوني، مؤلف هذا الكتاب، في التأكيد على شرعية مثل هذا الإجراء.

ويشرح جانوني، بأشكال مختلفة، بأن أحد الأسئلة الكبرى يتعلق بمعرفة هدف أية عملية أرشفة، وبأي أفق تتم هذه العملية؟. إنه يرى بأنه، على الرغم من التأكيدات المتكررة لممثلي «غوغل» فإن طرق تنظيم المعطيات ليست حيادية، لكن مع ذلك فقد يكون من الظلم محاكمة غوغل على النوايا واتهامها بالنفاق والفساد. وذلك على أساس أنها تلعب لعبة المنافسة الاقتصادية»، ثم يضيف: «يعود لنا إذن تأكيد اختلافاتنا وأن نلعب لعبتنا حسب طريقتنا».

وتتمثل إحدى وسائل الرد على أخطار قيام هيمنة ثقافية «قسرية» تفرض رؤية أحادية، في زيادة «حضور» الإنترنت في المدرسة بحيث يتم تعليم الطلبة كيف «يتعلمون» وليس «تلقينهم كميات هائلة من المعلومات المتفرقة»، وفي الإطار نفسه يتم طرح فكرة القيام بنوع من العمل الجماعي تحت عنوان «إنقاذ كتاب»، بحيث يقوم كل مستخدم للإنترنت يقبل الانضواء في إطار عمل منسق، بحفظ نسخة من كتاب مهدد بالتلف مع الزمن بسبب تدهور حالة أوراقه. وحفظها بتصويرها إلكترونيا كمساهمة في «سعادة الجميع».

لكن فيما هو أبعد من أية جهود فردية أصبح مطروحاً بشدة على أوروبا، منذ بروز مسألة «غوفل برنت»، ضرورة تبني مشروع مقابل، والبت بسرعة في أحد خيارين، فإما أن يكون تطور «غوفل» أوروبياً أو تتبنى الاكتفاء بالقيام بعملية كبيرة لنقل الملايين من كتبها المطبوعة إلى لغة رقمية _ ترقيم _ مما قد يعطيها إمكانية فرض شروطها إذا أرادت «الانضمام» إلى مشروع «غوغل»، وفي الحالتين عليها أن تقرر بسرعة.

بل وبسرعة كبيرة ذلك أن «التاريخ يقفز» في هذا الميدان.

بكل الحالات ما يؤكده المؤلف هو أنه ليست هناك أية أمة أوروبية قادرة وحدها على أن تقوم بـ«الانتفاضة» المطلوبة، ولابد من عمل أوروبي جماعي، فـ«الرهان هائل».

«إن ثورة يتم تأخيرها يوماً واحداً قد لا تحدث أبداً». هذه الكلمات للمفكر الفرنسي الكبير «ديدرو» اختارها المؤلف كتقدير لخاتمة كتابه. وهي تعبر تماماً عن مدى إلحاح مواجهة التحدي القادم من الجهة الأخرى للمحيط الأطلسي. وسؤال مشروع: أين مصير الكتاب العربي في هذا كله؟

❖❖❖

الجديد في عالم المعلومات والتكنولوجيا

إعداد: عادل الزروق أبوعجيلة
قطاع المعلومات

كمبيوتر دفتري مناسب لرجال الأعمال

أطلقت شركة NEC كمبيوتر دفتري من طراز VERSA S940، يتمتع بالوزن الخفيف والتصميم الجيد. ويعد هذا الكمبيوتر حلاً متكاملاً لرجال الأعمال، فهو مزود بمعالج من طراز بنتيوم أم يعمل بسرعة 1.8 جيجاهرتز وذاكرة تبلغ سعتها 512 ميجابايت من النوع DDR ويدعم الجهاز شاشة بزوايا رؤية واسعة، مما يجعلها ممتازة لتقديم العروض المختلفة، وبالنسبة لوسائط التخزين، فنجد القرص الصلب المستخدم بسعة 60 جيجابايت، في حين أن سواقة دي في دي المثبتة مع الكمبيوتر ثنائية الطبقة.

❖❖❖

هاتف يدعم أربعة ترددات مختلفة للشبكة

طرحت موتورولا الهاتف الجديد(MPX220) الذي يدعم شاشة كريستال سائل صغيرة توفر 56 ألف لون وتعرض معلومات مثل قوة الإشارات والتوقيت وصورة المتصل إن توفرت.

ويدعم هذا الهاتف الذكي أربعة ترددات مختلفة للشبكة، مما يكسبه مرونة عالية تناسب المستخدمين كثيري الأسفار.

كما يحتوى على ذاكرة مدمجة بسعة 64 ميجابايت يمكن للمستخدم ترقيتها بواسطة بطاقات SD-mini حتى 512 ميجابايت كحد أقصى.

❖❖❖

كاميرا رقمية تقدم عرض فيديو متواصل

أطلقت سوني كاميرا رقمية أحادية العدسة من طراز R1 تتيح معاينة الصورة من خلال شاشة الكريستال السائل.

وقد قامت الشركة بتزويد الكاميرا بجهاز التقاط لا يستهلك سوى 10% من استهلاك الجهاز الاعتيادي، يقدم عرض فيديو متواصلاً على الشاشة.

وتتميز هذه الكاميرا بأنها تقدم صوراً حية بدقة 10,3 ميجابكسل تكفي لطباعة صور بقياس الملصق الحائطي (البوستر) وبدقة طباعة عالية .

❖❖❖

V975 هاتف يدعم خاصية تحرير الصور

طرحت شركة موتورولا هاتفها المحمول الجديد V975، الذي يتمتع بالتصميم الكلاسيكي البسيط والوزن الخفيف.

ويتضمن هذا الهاتف كاميرا رقمية VGA بدرجة تقريب رقمي 4× وبدرجة وضوح 640×480 بيكسل، كما يدعم خاصية تحرير الصور من خلال برنامج Photo Editor، ويتيح الهاتف أيضاً عقد مؤتمرات هاتفية مرئية، وإرسال رسائل MMS وSMS، هذا بالإضافة إلى دعم رسائل البريد الإلكتروني الواردة وإمكانية إرسال الرسائل الفورية.

❖❖❖

A31 هاتف ذو أناقة كلاسيكية

أطلقت سيمنس في الأسواق أخيراً هاتفها A31، ضمن ثلاثة هواتف جديدة.

وهو ذو تصميم عادي كلاسيكي candy Bar، ويعمل هذا الهاتف على شبكات GSM900/1800 وGPRS والهاتف مجهز بشاشة CSTN تدعم 65 ألف لون بدقة 128×128 بيكسل ويوجد بالجهاز ذاكرة داخلية بسعة 1.5 ميجابايت.

ويتميز الهاتف بدعم النغمات البوليفونيك 32 صوت، مع تواجد متصفح واب WAP، وخاصية الجافا Java MIDP 1.0 والرسائل القصيرة SMS والرسائل متعددة الوسائط MMS وأيضاً EMS.

يبلغ زمن التكلم 300 دقيقة وزمن الاستعداد 270 ساعة، وتبلغ الأبعاد 102×46×17.6مم ويزن 85جراماً.

❖❖❖

مايكروسوفت تطلق نسختها المطورة من Xbox 360

أعلنت مايكروسوفت عن إطلاقها النسخة المتطورة من Xbox 360 لألعاب الفيديو في عدة أسواق آسيوية ابتداء من العام المقبل.

وأكدت الشركة بأن لعبة الفيديو المتطورة من box ستكون موفرة للمستهلكين في كوريا الجنوبية ابتداءً من الرابع والعشرين من النوار فبراير المقبل، وفي هونج كونج وسنغافورة وتايوان في الثاني من الربيع مارس المقبل.

وجدير بالذكر أن Xbox قد أنزلت في الأسواق الأمريكية في 22 الحرث نوفمبر وفي أوروبا في الثاني من شهر الكانون.

❖❖❖

تطوير بطاريات أرخص وأطول عمرا للأجهزة المحمولة

أعلنت شركة"A123 سيستمز"، في مدينة ووترتاون بولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة عن تطوير جيل جديد من بطاريات أيون ليثيوم شائعة الاستخدام في الحواسيب والهواتف المحمولة. تم هذا التطوير بناء على أبحاث قام بها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أستاذ علوم وهندسة المواد ييت- منغ تشيانغ.

تناسب البطاريات الجديدة تطبيقات تتطلب قدرة تشغيل كهربية عالية، وتتمتع بكثافة قدرة مرتفعة (أي إنتاج البطارية من وحدات الوات مقابل كل كيلوغرام من وزن البطارية)، وهي أخف وزنا من البطاريات التقليدية المماثلة لها في الحجم. وستتاح الفرصة لإثبات كفاءتها لدى استعمالها في آلات تحتاج قدرة كهربية عالية كالمثقاب والمنشار الكهربائيين، والتي ستنزل قريبا إلى الأسواق.

يتوقع أن يتفوق أداء المثقاب والمنشار العاملين بالبطاريات الجديدة على أداء أدوات مماثلة متصلة بمصدر التيار الكهربائي الاعتيادي. ورغم أن أول طلب على هذه البطاريات جاء من شركة آلات تتطلب قدرة كهربائية عالية، لكن يمكن استخدامها في مختلف التطبيقات كالسيارات المسيرة بالكهرباء والأجهزة الطبية وأي أشياء تحتاج لقدرة عالية، وسيكون لها نفع في سيارات الطاقة الهجينة.

والبطارية الجديدة التي تزن مثل بطارية مثقاب تقليدية بجهد 18 فولت تتيح بدورها جهدا مقداره 36 فولت.

ويتوقع الدكتور تشيانغ أن تطلق البطارية الجديدة قدرة كهربائية مقدارها 3000 وات في أعلى مستويات أدائها، ويعادل ذلك ضعف القدرة اللازمة لمثقاب أو منشار متصل بمصدر كهربي اعتيادي.

❖❖❖

تطوير حقيبة ظهر منتجة للطاقة

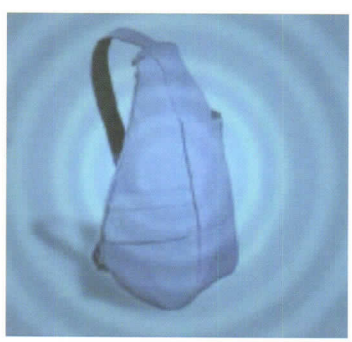

قال باحثون إنهم طوروا حقيبة للظهر يمكنها إنتاج الطاقة من كل خطوة يخطوها الإنسان وهو يرتديها.

وذكر علماء في جامعة بنسلفانيا بولاية فيلادلفيا الأميركية أنه يمكن استخدام هذه الطاقة لإضاءة المشعل الكهربائي أو لشحن بطارية الهاتف المحمول أو في نظارات الإضاءة الليلية التي تعمل بالطاقة أو لتشغيل مرشح للمياه أو حتى لتشغيل وحدة نظام تحديد الموقع

العالمي.

وتبدو الحقيبة نسخة من تلك التي يستخدمها الرحالة في كل مكان، غير أن الاختلاف يكمن في أن كيسها متصل بإطار قوي فيما تخرج منها نبضات تسير على نحو رأسي.

وتتسبب الحركة الأفقية للأفخاذ مع كل خطوة طولها بين خمسة إلى سبعة سنتيمترات في رفع الحقيبة إلى أعلى بحيث يتم تشغيل أعلى وأسفل مولد متصل بإطار الحقيبة.

ومن العوامل التي تحدد كمية الطاقة المولدة وزن الحقيبة وسرعة الشخص الذي يرتديها، وقال مخترعوها إنهم تمكنوا من توليد 9.4 وات من الطاقة بحمولة تتراوح بين 18 إلى 36 كلغ، وهي طاقة أكثر من كافية لشحن بطارية هاتف محمول أو لنظارات الرؤية الليلية.

❖❖❖

طراز إم بي إكس 220 من موتورولا

إكمالاً لمشوار طراز200×MP من الهاتف المحمول، طرحت موتورولا طراز إم بي إكس 220.

يضم غلافه العلوي شاشة كريستال صغيرة توفر 56 ألف لون، كما تعرض معلومات متعددة.

يحتوي كذلك فلاش وعدسة الكاميرا المدمجة، بالإضافة لمكبر الصوت، وشاشة داخلية بدقة تبلغ 176×220 بكسل، مع توفير 262.144 لوناً كحد أقصى.

يعتمد الهاتف على ذاكرة مدمجة بسعة 64 ميجابايت يمكن ترقيتها ببطاقات mini SD ولغاية 512 ميجابايت .

❖❖❖

برنامج للتحكم بالأجهزة الكفية

يتميز برنامج Jeyo Mobile Companion بأنه يمكن المستخدم من التحكم بالأجهزة الكفية وما تحويه من أرقام ورسائل، هذا بالإضافة إلى إمكانية إجراء نسخة احتياطية، كما ورد بمجلة العالم الرقمي.

ويمكن تحميل البرنامج على الجهاز الشخصي، وهو متوافق مع Microsoft Windows 98/ME/2000/XP 2003، ولمزيد من التفاصيل،يمكنك تنزيل البرنامج من خلال الموقع الآتي: http://www.jeyo.com، كما يمكنك تحميله من خلال موقعه الرئيسي من خلال هذا الرابط مباشرة:

http://www.jeyo.com/downloads/JeyoMobileCo m panion.1.1.zip

❖❖❖

مشغل موسيقى مناسب لمحبي السفر والتنقل

أطلقت سوني مشغلها الجديد NW-HD3 20GB الذي يتميز بتصميمه المتميز وأدائه العالي.

ويدعم هذا الجهاز برنامج Sonic stage الذي يمكن المستخدم من نقل الملفات الموسيقية إلى المشغل عن طريق السحب والإفلات للملفات في إنترنت إكسبلورر.

ويتميز هذا المشغل بنقاء صوته، هذا بالإضافة إلى

احتوائه على نظام للحماية من الصدمات. كما يعد خياراً مناسباً لمحبي السفر والتنقل .

❖❖❖

فوتوسمارت آر 717 كاميرا التصوير البانورامي

خصت شركة هيوليت باكارد المستخدمين المنزليين بكاميرا جديدة من نوع فوتوسمارت آر 717 حيث توفر دقة تبلغ 6.2 ميجابكسل والتي تمكن الالتقاط بدقة 2864×2160 بكسل.

تتميز كذلك بذاكرة تبلغ سعتها 32 ميجابايت و يمكن ترقيتها بإضافة بطاقة ذاكرة من نوع SD/MMC.

وبوجود تقنية بيكيت بريدج وفوتو سمارت برينتينج لن يكون للكمبيوتر حاجة عند الطباعة.

وتتفوق الكاميرا على غيرها بدعمها لميزة التصوير البانورامى والتي تمكن من دمج أكثر من خمس صور معاً وعرضها على هيئة صورة واحدة.

❖❖❖

طابعة متعددة الاستخدامات من أوكى

طرحت شركة أوكى الطابعة الجديدة C5250N التي تدعم ذاكرة سعتها 96 ميجابايت، مما يجعلها مناسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تحتوى الواجهة الأمامية للطابعة على منفذ للناقل العام وآخر للاتصال بالشبكة، مما يجعلها مرنة في الاستخدامات المختلفة، وتبلغ سرعة هذه الطابعة 16 صفحة في الدقيقة بالنسبة للمستندات أحادية اللون و14 صفحة في الدقيقة بالنسبة للمستندات الملونة .

❖❖❖

نوكيا وسيسكو سيستمز يقدمان خدمات اتصال مميزة

تعتزم كل من شركة نوكيا وسيسكو سيستمز تقديم خدمات تحركية أساسية عبر اتصالات بروتوكول الإنترنت وحلول الشبكة اللاسلكية الموحّدة Unified Wireless Network لأجهزة نوكيا المجهّزة للأعمال والمبنية على النسخة الثالثة من منصة برامج Series 60.

NOKIA
CONNECTING PEOPLE

CISCO

وتدعم نوكيا وظائف برنامج المقسمات المتوافقة مع سيسكو سيستمز اللاسلكي Extension Cisco Compatible، كما تُدخل واجهة برامجها على برامج سيسكو سيستمز لاتصالات بروتوكول الإنترنتIP، وذلك بالتعاون مع سيسكو سيستمز .

ويسمح هذا لهواتف مجموعة Nokia E series الذكية لنوكيا Nokia E60 ، وNokia E61، وNokia E70، الاستفادة من ابتكارات سيسكو سيستمز لاتصالات بروتوكول الإنترنتIP، والحماية، والتحركية، وجودة الخدمة، وإدارة الشبكات.

وسيساعد هذا التعاون على تمكين أفراد القوة العاملة المتحركة من تأدية عملهم بشكلٍ فعّالٍ، كما تمنحهم قدرة

تجاوب أسرع، مع وصول آمن إلى مجموعة واسعة من تطبيقات التعاون واتصالات بروتوكول الإنترنت IP.

❖❖❖

برنامج لسرعة تعبئة الاستمارات

يتميز برنامج Dropit بأنه يساعد على سرعة تعبئة الاستمارات عند زيارة المواقع والمنتديات مثل الأسماء والعناوين البريدية والهواتف وغيرها دون الحاجة لكتابتها في كل مرة، وكل ما عليك هو استخدام طريقة السحب والإفلات لسهولة كتابتها، ويتوافق البرنامج مع أنظمة التشغيل :

(Microsoft Windows 98/ME/2000/XP/2003)

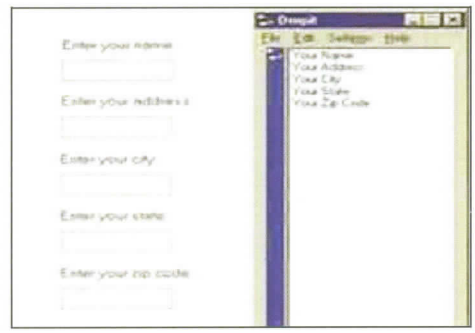

ولمزيد من التفاصيل، يمكنك تنزيل البرنامج من خلال الموقع الآتي: http://www.spinnerbaker.com/، كما يمكنك تحميله من خلال هذا الرابط مباشرة

http://www.spinnerbaker.com/zip/sdrop it5.exe

❖❖❖

آلة تصنع ثقب بسمك الشعرة

كشف علماء هندسة ينتمون لجامعة كارديف البريطانية عن تمكنهم من اختراع آلة بالغة الدقة يمكنها عمل أصغر ثقب في العالم، بما سيفيد المصممين في العديد من المجالات بما فيها الطب والإلكترونيات.

ويمكن للآلة الجديدة عمل ثقب يصل قطره إلي 22 ميكرون (0,022 ملم) أي أقل من قطر شعرة الإنسان.

والآلة الجديدة مصنوعة من مادة الصلب الذي لا يصدأ (استينلس استيل) أو مواد أخرى.

يذكر أن قطر شعرة الإنسان تتراوح بين 80 ميكرون (0,08 ملم) و50 ميكرون (0,05 ملم)، بينما تبلغ وحدة الميكرون جزءاً من ألف من المليمتر.

❖❖❖

كاميرات المراقبة تضبط المتسكعين أمام واجهات المحلات

أعلنت شركة ياماها اليابانية لصناعة الدراجات النارية عن نظام جديد لكاميرات المراقبة تستطيع التمييز بين الرجل والمرأة ويصنف الشخصيات ضمن فئات عمرية خمسية.

ويمكن هذا النظام أصحاب المحلات التجارية من ضبط المتسكعين على واجهات محلاتهم ومعرفة جنسهم وأعمارهم.

وقال مبتكرو هذا النظام إنه يمكن استخدامه في مداخل وبوابات المنشآت أو تركيبه في النقاط البارزة لضبط أولئك الذين يدخلون الأماكن أو يحدقون بها.

وبرمجت ياماها النظام من خلال تزويده بقواعد بيانات كمبيوترية شملت 10 آلاف نموذج وجه آدمي.

وقالت إن معدلات الدقة في التمييز بين الجنسين تصل إلى 88% وهي معدلات الدقة التي تحققها عين الإنسان، أما في مجال تحديد السن فتصل نسبة الدقة إلى77%.

❖❖❖

مفاهيم ومصطلحات
في مجالات تكنولوجيا المعلومات
وعلوم الإحصاء وقضايا التنمية

بإشراف أ. لطفي الزروق كرموس
مستشار المعلوماتية بالهيئة العامة للمعلومات والاتصالات

القراء الأعزاء نواصل معكم فى هذا العدد الجديد من المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات، وفى باب مصطلحات ومفاهيم، شرحا لبعض الكلمات التى تصادفنا فى أدبيات علم الإحصاء والدراسات الإحصائية، ونأمل مجددا أن يتم التواصل بيننا لإثراء هذا الباب بمقترحاتكم واستفساراتكم حتى تعم الفائدة. وللاتصال بنا يرجى توجيه مراسلاتكم على عنوان المجلة الإلكترونى (majala@nidaly.org).

تعاريف إحصائية:

المجتمع أو المجموعة (Population) :

تستعمل كلمة (Population) في علم الإحصاء والدراسات الإحصائية للدلالة على مجموعة المفردات التي تتصف بواحدة أو أكثر من الصفات المميزة المشتركة، مثل مجتمع الطلبة (الصفة المشتركة بينهم أنهم طلبة)، أو مجتمع الموظفين (الصفة المشتركة بينهم أنهم موظفون)، أو مجتمع النساء، أو مجتمع الكتب الموجودة في مكتبة واحدة، ويستعمل المصطلح في الغالب للدلالة على المجتمع السكاني بكامله، أما في حالات الدراسات الإحصائية بالعينة، فإن الخصائص المشتركة للمفردات مجموعة العينة تكون أكثر من واحدة، مثلا يمكن تحديد مجموعة العينة لمجتمع النساء المتزوجات خلال هذا العام، أو العينة لمجموعة الطلاب في القسم العلمي (الصفات المشتركة أنهم طلاب وفى القسم العلمي)، وكلما زاد عدد الخصائص المشتركة تقلص حجم مجتمع العينة.

العينة Sample :

العينة هي مجموعة فرعية (SUB SET) من المجتمع الكلى (POPULATION)، ولها عدة أنواع، ويلجأ الباحثون إلى اختيار أسلوب العينة لاختصار الوقت والجهد في إجراء المسوحات الإحصائية بدلا من إجراء مسوحات شاملة لكل مفردات المجتمع المطلوب دراسته. واختيار العينة المناسبة للبحث أو الدراسة هو من أصعب الأمور عمليا، وله أساليب ومعايير يجب معرفتها واتباعها بكل دقة، وحسب الطريقة التي يتم اختيارها في تحديد العينة يتم تعريفها وتوضيحها في الدراسة.

ونذكر هنا بعض أنواع العينات التي يستعملها الباحثون في دراساتهم الإحصائية:

- **العينة البسيطة Simple Sample:**

وهى العينة التي يتم اختيار مفرداتها بالطرق السهلة حسب الإمكانيات والظروف المتأتية للباحث، مثلا قد يختار الباحث عينته في إطار منطقة جغرافية صغيرة أو عينة لعدد محدد من السكان في حجم 10% مثلا، في هذه الحالة تكون العينة جزءا متفرعا عن إجمالي المجموعة السكانية (100%)، ولكن مفردات المجموعة ككل لا تحظى بفرصة متساوية لتشملها العينة، وهنا يكمن قصور العينة فهي ليست بالضرورة معبرة عن خصائص المجتمع ككل.

العينة العشوائية (Random Sample) :

وهى عينة تتميز بأن هناك احتمالا متساويا لمفردات المجتمع ككل (Population)؛ بأن تكون لها فرصة المشاركة في العينة، أي أن المجال مفتوح أمام كل مفردات المجموعة الكاملة، وأن تترك فرصة اختيارهم لعملية الحظ، ووفقا لنظرية الاحتمالات، وعند اختيار العينة بطرق علمية صحيحة تكون خصائص العينة معبرة بشكل جيد عن خصائص المجتمع ككل، وهى أفضل العينات لإجراء الدراسات الإحصائية الجادة، بالرغم من الصعوبة العملية في تحقيقها بالصورة العلمية الصحيحة، وهى مهمة جدا في الدراسات الإحصائية، ومن أساسيات علم الإحصاء، كما أن جل النظريات الرياضية التي يعتمد عليها علم الإحصاء تتحقق فرضياتها من خلال نتائج أسلوب العينة العشوائية، ويتم تكوين مفردات العينة العشوائية في العادة من خلال تكوين قائمة شاملة لكل مكونات المجتمع، وبعدها يتم اختيار العدد المطلوب للعينة، بأخذ أرقام عشوائية من بين قائمة أرقام المجموعة الكاملة.

وهنا تكمن الصعوبة العملية في تكوين قائمة مرقمة لجميع مفردات المجتمع الذي سنختار منه مفردات العينة العشوائية، فمثلا لاختيار عينة عشوائية لسكان الجماهيرية لدراسة ما، يتطلب الأمر إعداد قائمة لكل السكان أولا، ثم اختيار أرقام عشوائيا من القائمة لتكوين قائمة العينة العشوائية التي ستكون موضوع الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك هناك احتمالات أن بعض مفردات القائمة العشوائية قد لا تكون متوفرة للمشاركة حتى بعد اختيارها، وبذلك يدخل الخلل في نتائج المسح العشوائي من خلال فقدان بعض مفرداتها.

العينة الحصصية Quota sample :

يلجأ الباحثون أحيانا لتكوين العينة بتحديد حصة مفرداتها مسبقا، مثلا يمكن تكوين عينة من طلاب المدارس بتحديد عدد الطلبة الذين يتم اختيارهم بعشرة طلبة ذكور وعشر طالبات من كل مدرسة مثلا، أو يتم اختيار عدد معين من الطلبة حسب أولوية دخولهم للمدرسة صباحا أو عند خروجهم، أو مثلا اختيار عينة من مجموعة المتسوقين باختيار عدد معين من جميع من يدخل السوق بغض النظر عن أي خصائص أخرى، وهكذا...

وهذه العينة تستعمل في الغالب لقياس الرأي العام أو مسوحات التسوق، وهى عينة يشوب نتائجها كثير من الأخطاء الإحصائية، ولا يمكن تعميم هذه النتائج على المجتمع ككل، ولكن قد تعطى مؤشرات تقريبية جيدة حسب الغرض من الدراسة الإحصائية.

العينة المريحة / وفقا للظروف المناسبة Convenience sample :

عندما يختار الباحث أحياناً عينة دراسته وفقا للظروف الملائمة له، ويركز جهده فقط على مفردات العينة المناسبة له سواء من حيث المكان أو الوقت، وهو في هذه الحالة لا يهمه إن كانت نتائج عينته معبرة عن المجموعة الأكبر، فيلجأ إلى اختيار أسلوب العينة المريحة، مثلا قد يقف الباحث في الشارع ويطلب من المارة تعبئة استمارة بحثه، فقد يستجيب له البعض ويرفض البعض الآخر والمهم بالنسبة له هو استكمال عدد استبيانات دراسته، أو قد يلجأ إلى توزيع عينته على العاملين معه، أو الطلاب في مدرسة قريبة منه، الخ ...

وهذا النوع من العينات غير مرغوب فيه إحصائيا، حيث لا يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة، ولا تعبر عن المجموعة الكاملة، ومع ذلك يلجأ إليها بعض الباحثين للحصول على معلومات تقريبية.

المعْلمة Parameter بسكون العين :

تعبير يستعمل في علوم الرياضيات كثيرا، ويعني المتغير أو الثابت، مثلا المعادلة 3س = ص فإن الرقم 3 هو معلمة ثابتة، على أساسها تتحدد قيمة ص عند تحديد قيمة المتغير س، وفى علم الإحصاء تكون المعلمة هي القيمة التي تحسب من المجتمع، وتكون هذه القيمة ثابتة للمجتمع ولا تتغير عشوائيا، فمثلا إذا أمكن حساب العمر لكل السكان بالسنوات، فإن معلمة متوسط العمر هي مجموع أعمار جميع السكان على إجمالي عدد السكان.

انواع البيانات Types of Data :

يتعامل الإحصائيون مع البيانات في كل أعمالهم اليومية وهى شغلهم الشاغل، فهل للبيانات أنواع مختلفة؟ نعطى فيما يلي بعضا من أنواعها:

◄ البيانات المقسمة موضوعيا أو المصنفة (Categorical data) :

عندما تكون البيانات تخص مجموعة موضوعية معينة ولا تخص غيرها، يكون نوع البيانات من فصيلة البيانات المقسمة موضوعيا أي تحمل خاصية مشتركة مفصولة عن غيرها بسببها، مثلا الرقم الذي يدل على عدد السكان الذين أعمارهم من فئة 1 – 6 سنوات تكون البيانات تقسيمية حسب فئة العمر، وبياناتها تنتمي لهذه الفئة العمرية فقط، ولا تخص بقية الأعمار. أو البيانات الخاصة بتجار السلع الغذائية تكون العلامة المشركة بينهم هي تجارة المواد الغذائية وهكذا... وفي بيانات السكان مثلا إذا قسمنا البيانات حسب الحالة الاجتماعية تكون بيانات كل حالة: الأعزب: المتزوج: المطلق: الأرمل، وهي بيانات مقسمة موضوعيا، أي إلى تقسيمات الحالة الاجتماعية

◄ البيانات المستمرة / المتصلة Continuous data:

وهي البيانات التي لا تقسم إلى مجموعات، مثلا الأرقام الخاصة بوزن الأطفال حديثي الولادة بالجرام، تكون بيانات الأوزان المختلفة بيانات مستمرة ليس لفصلها إلى مجموعات أي معنى، أو مثلا أرقام أعمار الطلبة، أو أرقام بعد المدرسة عن بيوت الطلبة بالكيلو متر، أو أرقام السيارات التي تمر في الشارع خلال ساعات محددة، كل هذه البيانات يطلق عليها اسم البيانات المستمرة.

◄ البيانات الاسمية Nominal data:

تنتمي إلى مجموعة البيانات المصنفة، إلا أن ترتيب نظام تصنيفها يكون اختياريا، مثلا البيانات الخاصة بجنسيات السكان في الجماهيرية، نضع مثلا الرمز لليبيين 1 والرمز 2 للعرب والرمز 3 لغير العرب والرمز 4 عن من لا يجيب عن جنسيته، وبالتالي فإن الأرقام 1 و 2 و 3 و 4 تعتبر بيانات اسمية أي أن كل فرد يحمل الرقم (1) يقع تحت اسم ليبي.

◄ البيانات الترتيبية أو التنظيمية Ordinal data:

البيانات الترتيبية تنتمي إلى مجموعة البيانات المصنفة، إلا أن نظام ترتيبها يخضع لترتيب منطقي، فمثلا في بيانات الاستفتاء عن رأى المواطنين عن سؤال محدد توضع البيانات في ترتيب منطقي ويطلب الإجابة لأحد الحالات، مثلا لو طرح سؤال على الموظفين " هل توافق على العمل بنظام الفترتين يتم اختيار أحد الأجوبة التالية ؟ "

أوافق بشدة = 1، أوافق = 2، لا أوافق = 3، أعترض بشدة = 4، لا أعرف = 5

◄ بيانات الفئة أو الفترة Interval data:

بيانات الفئة هي من نوع البيانات المستمرة إلا أنها يتم تقسيمها إلى فئات أو فترات متساوية، وتكون الاختلافات بين الفترات ذات دلالات مفيدة، مثل متوسط درجات الحرارة خلال أيام الأسبوع أو خلال أشهر السنة أو خلال فترة فصول السنة.

◄ البيانات النسبية Ratio data:

يتم أحياناً التعبير عن البيانات بأرقام نسبية أو فروقات لها معنى، **مثلا** لو سألنا مجموعة من الأسر عن عدد المرات في الشهر التي تشترى فيها الأسرة فاكهة أو لحما، أو عدد مرات السفر للخارج، هنا تكون البيانات النهائية نسبية، أي نحصل منها على بيان نسبى، مثل نسبة عدد الأسر التي تشترى فاكهة مرة واحدة في الشهر ونسبة الأسر التي تشترى مرتين وهكذا.

◄ البيانات الوصفية / النوعية Qualitative data:

بيانات متغير وصفى أو نوعى، وهى تلك البيانات التي لا يمكن قياسها مباشرة بالأرقام، مثل بيانات الحالة الاجتماعية للسكان (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل)، أو بيانات المؤهلات الدراسية (يقرأ ويكتب، تعليم ابتدائي، تعليم ثانوي الخ...)، وهى في العادة البيانات التي تعطى الإجابة عنها بالوصف الكلامي.

◄ البيانات الكمية Quantitative data:

بيانات متغير كمي، وهى البيانات التي يمكن قياسها مباشرة بالأرقام العددية، مثل بيانات أوزان المواليد عند الولادة بالجرام، أو عمر الأفراد بالسنوات، أو أطوال تلاميذ المدرسة. ولها قسمان: الأول هو من النوع المستمر أو المتصل، والثاني من النوع الغير مستمر أو المنفصل.

❖❖❖

إصدارات

إعداد / ربيعة الفيتوري الشارف
قطاع المعلومات

صدر خلال هذه السنة عن الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات مجموعة من الكتب التي تشمل مسوحات وإحصائيات ونشرات نفذتها الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، وقامت بمعالجتها إلكترونياً. وقد رأت هيئة التحرير أن تعرّف بها القارئ الكريم مع مجموعة من الإصدرات الأخرى وهي :

سلسلة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة 1970 – 2004ف:

وهي سلسلة تاريخية للرقم القياسي لتكليف المعيشة لمدينة طرابلس على مدى 35 عاماً، بأساس سنة 1964ف. بعد تحديث الأرقام بأوزان السلع والخدمات الحديثة التي تعود لسنة 2003ف. والتي استخلصت من نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي نفذته الهيئة لسنة 2002 –2003ف.

***

ملخص إحصاءات التجارة الخارجية 2004ف:

رأت الهيئة أن تصدر ملخصاً لنشرة إحصاءات التجارة الخارجية وذلك تسهيلاً للمهتمين والباحثين، حيث أن نشرة إحصاءات التجارة الخارجية تتميز بضخامة حجمها فهي متكونة من جزئين بعدد(1391 صفحة).

***

إحصاءات التجارة الخارجية 2004ف ـ1372و.ر:

وهي عبارة عن نشرة سنوية لإحصاءات التجارة الخارجية، والتي تم تصنيف البيانات الواردة بها وفقاً للتعديل الثالث للتصنيف النموذجي الموحد للتجارة الخارجية، الذي أعدته الأمم المتحدة، بعد أن تمت مراجعته وتنقيحه بما يتمشى مع كميات المواد محلياً. وبذلك أصبح في الإمكان إعطاء المزيد من التفاصيل حول البنود السلعية المختلفة.

ويضم هذا الإصدار جزئين الأول يتضمن كمية وقيمة الصادرات والواردات من السلع كل سلعة على حدة حسب

بلد المقصد والمنشأ، ويتضمن الجزء الثاني كمية وقيمة الواردات لكل سلعة حسب بلد المنشأ. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإصدار هو الأول وفقاً للتعديل الثالث.

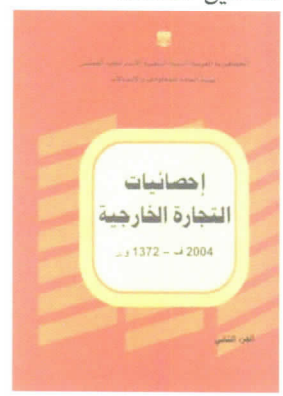

***

السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954 - 2003ف:

وهي سلسلة تتناول التطورات التي شهدها البلد في التجارة الخارجية خلال الفترة 1954-2003ف. وقد رأت الهيئة أن تصدر هذه السلسة بالنظر إلى أن الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية لسنة واحدة لا تلبي كل المتطلبات التي يحتاجها الباحثون والمهتمون.

وقد تم إعداد هذه السلسة استنادا إلى البيانات التي تضمنتها النشرات السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية ونشرات التجارة الخارجية والأرقام القياسية للتجارة الخارجية والمجموعة الإحصائية.

***

الإحصاءات الحيوية 2004ف - 1372 وـر

وهي نشرة سنوية تصدرها الهيئة، وتمثل الحلقة الرابعة والعشرين من سلسلة النشرات الخاصة بالإحصاءات الاجتماعية. وتتضمن هذه النشرة البيانات الإحصائية الخاصة بالمواليد والوفيات، وحالات الزواج والطلاق لعام 2004ف. المستوفاة من التبليغات الشهرية عن الأحوال المدنية للسكان، الواردة من مكاتب السجل المدني، أما إحصاءات حالات الزواج والطلاق فمصدرها المحاكم الشرعية والأحوال المدنية.

***

البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية

تأليف : عماد صالح سلام

الناشر :اتحاد المصارف العربية

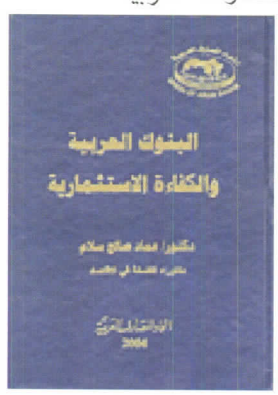

يتناول هذا الكتاب وهو الثاني للدكتور "عماد صالح سلام" بعد كتابه الأول والذي جاء تحت عنوان "إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية، التنمية المتواصلة" يتناول هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية وتطور أدائه، والجهود التي بذلتها تلك الدول لتطوير وتحديث الصناعة المصرفية العربية، لمواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العمل المصرفي الدولي، وما قد ينشأ عنها من ظروف تنافسية حادة، ويقدم المؤلف بعض المقترحات لرفع مستوى الأداء وزيادة كفاءة النشاط الاستثماري للبنوك العربية.

***

الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

تاريخ النشر2005/11/01

يأتي هذا الكتاب، ليكون معيناً للدارسين والباحثين ورجال الأعمال، في التعرف إلى عالم الإدارة الرقمية من

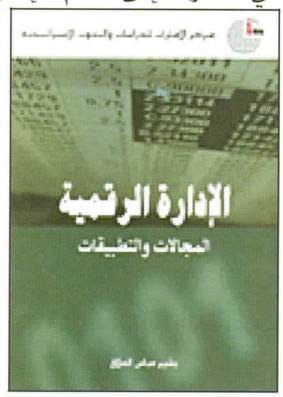

حيث النشأة والمفهوم والآليات والمجالات والتطبيقات . وهو يهدف إلى تنمية الوعي والمعرفة لدى القيادات الإدارية .

***

الخطوة الأولى نحو الشبكات اللاسلكية

تأليف : جيم جيير

الناشر : الدار العربية للعلوم

تاريخ النشر2005/07/01

يشرح هذا الكتاب التقنيات الأساسية للوصول وتصفح الإنترنت من أي مكان في العالم تقريباً، والتي تجعل هذا النوع من التطبيقات ممكناً.

وهو يتجه نحو تقديم المدخل الأساسي لتطبيقات الشبكة اللاسلكية، ومكونات الشبكة اللاسلكية وتقنياتها. بحيث تقدم هذه المفاهيم الأسس القوية لفهم الأفكار المتنوعة للشبكة اللاسلكية بشكل أكثر تفصيلاً.

يستطيع قراءة هذا الكتاب أي شخص مبتديء في دراسة الشبكات اللاسلكية. إذ لا توجد حاجة بامتلاك القراء لخلفيات تقنية. يستفيد من قراءة هذا الكتاب كل من المديرين، أصحاب الأعمال التجارية، بالإضافة إلى المهندسين والتقنيين. حتى المستخدمين الراغبين بفهم الأعمال الداخلية للشبكات اللاسلكية،فإنهم سيجدون الكتاب ممتعاً .

***

حمى المسؤولية

تأليف: روجر مارتن

ترجمة و تحقيق: رنا النوري

الناشر :شركة الحوار الثقافي

تاريخ النشر : 2005/12/01

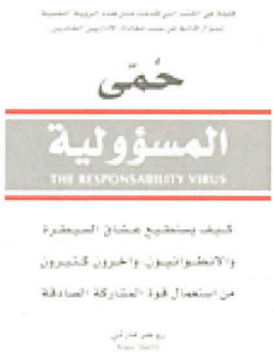

يسمي المؤلف خوف الفشل وعواقبه "حمى المسؤولية". وقد بين في دراسته لحالات حيّة قائمة على عمل إداري كيف تصيب هذه الحمى شركات ومنظمات صغيرة أو كبيرة بنفقات مدمرة للمؤسسة وللعاملين فيها. وليس ثمة رسالة ملحة توجه إلى جو العمل القائم اليوم أهم منها، حيث يوجد قادة أفذاذ في ظاهرهم،فرضوا على شركاتهم ومؤسساتهم وعلى المساهمين فيها، وعلى موظفيها قرارات سيئة .

يعرّف المؤلف "القائد الفذّ" بالذي يتحمل المسؤولية فوق استطاعته، ويعرف "التابع المنكفئ" بالذي لا يتحمل المسؤولية كما ينبغي. ولا يمكن أن يوجد أحدهما دون وجود الآخر. فعلى سبيل المثال، يؤمن القادة الأفذاذ أن التابعين المنكفئين لا يستطيعون حمل مسؤولية، لذلك

تجدهم يتصدون للعمل كلّه ويأخذونه على عاتقهم، بينما ترى المنكفئين يشكون من أن المسؤولية سلبت منهم فينسحبون.

***

مكافحة الإيدز في العالم النامي

تاريخ النشر: الصيف/ يونيو 2005

الناشر: الأمم المتحدة (مكتبة تطوير الألفية).

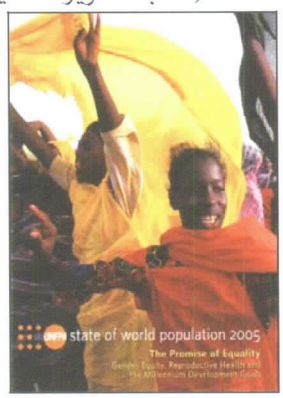

الإيدز كارثة عالمية، يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في أغلب المناطق المتأثرة، بينما ينتشر وبقسوة في مناطق أخرى جديدة.

توفي خلال السنة الماضية حوالي 3 ملايين شخص بسبب الإيدز وهو معدل أكثر من أي وقت مضى وأكثر من أي مرض معد.

هذا التقرير الخاص بلجنة عمل مشروع الألفية يقدم حلولا للتغلب على العوائق التي تمنع من علاج ودعم الأسر المتأثرة، مع التأكيد على إحراز النتائج الملموسة.

***

حالة سكان العالم 2005 وعد بالمساواة، عدالة الجنس، صحة منتجة وأهداف لتطوير الألفية

تاريخ النشر: التمور /أكتوبر 2005

الناشر: الأمم المتحدة (صندوق السكان التابع للأمم المتحدة).

يستطلع تقرير هذه السنة الدرجة التي توصل إليها المجتمع الدولي في إيفائه بوعوده لسكان العالم المهمشين والأكثر فقراً. يتابع التقدم، يعرض النواقص، يختبر الروابط بين الفقر، الجنس، المساواة، حقوق الإنسان، الصحة، النزاع والعنف ضد النساء والفتيات، ويختبر أيضا العلاقة بين تمييز الجنس ووباء الإيدز.

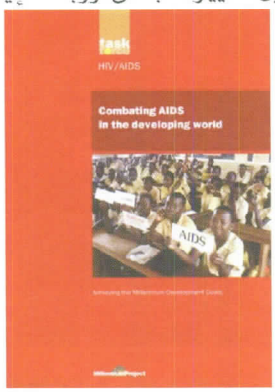

***

تقنية المعلومات والاتصالات من أجل السلام.

تاريخ النشر: الحرث / نوفمبر 2005

الناشر:الأمم المتحدة (قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

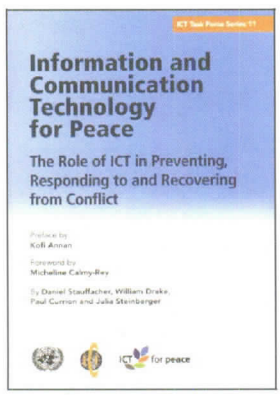

إن أمثلة استعمال تقنية المعلومات والاتصالات في الحرب معروفة: كالدعاية، الاستخبارات، الاتصالات وأسلحة تقنية المعلومات والاتصالات الممكنة.

يهدف هذا التقرير الإجابة على السؤال التالي:

هل لتقنيات المعلومات والاتصالات دور خاص في الترويج للسلام ؟.

***

تعليمات حول التخطيط الاستراتيجي وإدارة مصادر المياه

تاريخ النشر: الحرث / نوفمبر 2005

الناشر: الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي).

في جلستها التاسعة عشر الخاصة سنة 1997، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وضع طريقة استراتيجية لتطبيق كل صور الاستعمال المستمر للمياه العذبة للأغراض الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المياه الصحية الصالحة للشرب، مياه الري وإدارة مياه الصرف، والدور الهام الذي تلعبه المياه العذبة في الأنظمة البيئية الطبيعية.

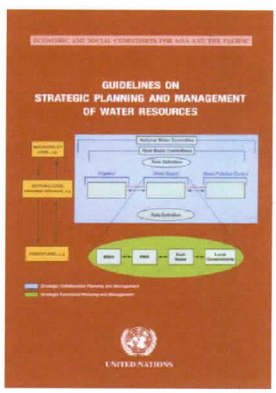

في ذلك السياق، صيغت هذه التعليمات في هذا الكتاب بهدف مساعدة المخططين وصناع القرار في تطوير الاستراتيجيات لمخاطبة المكاتب التجارية حول النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والأهداف البيئية.

***

التطبيقات الوطنية في تصنيف وتوزيع الرقم القياسي للتجارة الخارجية

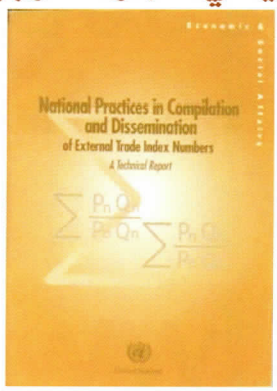

صدر حديثا باللغة الإنجليزية خلال هذه السنة عن المكتب الإحصائي بقسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة كتاب " التطبيقات الوطنية في تصنيف وتوزيع الرقم القياسي للتجارة الخارجية " وهو عبارة عن تقرير فني يتناول تطبيقات مجموعة كبيرة من الدول في مجال التجارة الخارجية.

ويقدم هذا التقرير وصفا لتصنيفات التجارة الخارجية لكل دولة.

***

المرشد إلى إنتاج إحصائيات الوقت – قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر

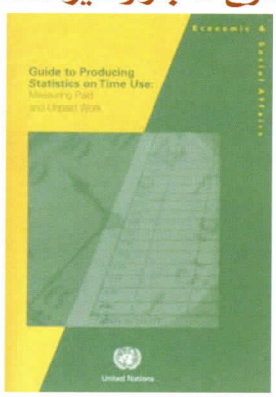

صدر مؤخرا باللغة الإنجليزية عن المكتب الإحصائي بالأمم المتحدة كتاب "المرشد إلى إنتاج إحصائيات الوقت – قياس العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر".

وقد رأت اللجنة الإحصائية ضرورة إعداد إحصائيات عن قياس العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، وأشارت إلى أن قيمة إحصائيات الوقت المستخدم لا تعني فقط الأمور المتعلقة بنوع الجنس (الجندر) ولكنها تعني أبعد من ذلك: مثل نوعية الحياة والحسابات الاجتماعية، ورعاية الشيخوخة، وتقدير قوة العمل، وسجل حسابات العمل.

ويأتي هذا الكتاب، استجابة لرعاية العديد من الدول في تطوير منهجيات المفاهيم المتطورة في مجالات إحصائيات الوقت المستخدم.

ويتناول الكتاب أيضا بالتفصيل الإطار العام لمسوحات الوقت، وعمليات جمع ومعالجة بيانات الوقت المستخدم، وتوزيعها.

***

الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
General Post & Telecommunication Company

المعرض السنوي الثاني للاتصالات و تقنية المعلومات

The 2nd Annual Exhibition for Telecommunication & Information Technology

2006
تقنية
TAQNYA

2006/07/(20 -17)

معرض طرابلس الدولي Tripoli International Fair

طرابلس - ليبيا Tripoli - Libya

www.Texpo.ly

للمزيد من المعلومات.. يرجى الاتصال بالعنوان التالي: For further information, please contact:

بريد إلكتروني: E-mail: info@texpo.ly بريد مصور: Fax: + 218 21 361 9736 هاتف: Tel: + 218 21 360 6082 / 83 - 361 9097

المجلة الليبية للمعلومات والاتصالات

مجلة علمية فصلية متخصصة في المعلومات والإتصالات

إرشادات حول النشر بالمجلة

تنشر المجلة

- البحوث والدراسات والمقالات الأصلية في مجالات المعلوماتية، والإحصاء والتوثيق وتكنولوجياتها.
- نتائج وملخصات وقائع المؤتمرات، والندوات، والملتقيات العلمية في مجال اختصاصها.
- المواد المترجمة شرط أن لا يكون قد مرّ على نشرها بلغتها الأصلية أكثر من سنتين، وأن يرفق النص الأصلي.
- تحليلات وتعليقات حول التقارير، والدراسات، والنشرات الإحصائية والتوثيقية التي تعالج قضايا هامة محلية كانت أم دولية.
- مراجعات الكتب المتميزة التي لم يمض على إصدارها أكثر من ثلاث سنوات.
- التعريف بأحدث الإبداعات والتطورات في تكنولوجيات المعلومات بكافة تفرعاتها.

المواصفات

- تقدم كافة المواد مطبوعة على ورق A4 بمسافة مزدوجة وعلى جهة واحدة، مع ترك هوامش 3.5 سم. أو على قرص ليزري cd
- تحمل الصفحة الأولى عنوان المادة، واسم صاحبها ثلاثيا وصفته.
- لايزيد عدد صفحات البحوث والدراسات عن 30 صفحة، ولا يزيد عدد صفحات المقالات والمراجعات والتحليلات والمواد الأخرى عن 10 صفحات . ويشمل عدد الصفحات تلك المحتوية على جداول و/ أو رسومات .
- يتقيد مقدمو البحوث والدراسات بالشكل المتعارف عليه فيما يتعلق بأساليب العرض وتقسيمات البحث أو الدراسة، والمصطلحات، والمراجع، والأشكال، والترقيم، والهوامش.....الخ .
- يلتزم المؤلف أو الكاتب أو معد الموضوع بتوفير الرسومات والصور والجداول التي يتطلبها العمل أو تضيف إليه سمات تفضيلية لإخراجه في شكل مميز.
- تقدم الأشكال والصور والجداول على أوراق منفصلة، وفي الشكل القابل للطبع النهائي، وترقم تسلسليا مع الإشارة إلى أماكنها في النص ، ويعطى لكل منها عنوان قصير مفيد.

ايضاحات عامة

- يراعى أن لا تكون المادة المقدمة للنشر قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر إلى جهة أخرى.
- للمجلة حق الاعتذار عن قبول أي من المواد المقدمة للنشر لديها وذلك خلال ثلاثين يوما من استلامها لها.
- للمجلة الحق في اختزال أو تعديل أو إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر لديها.
- تصرف لمعد المادة المنشورة مكافأة رمزية. ويمنح صاحبها ثلاث نسخ مجانية من العدد الذي نشرت به .

تعبر المواد المنشورة عن آراء أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات.

اهتمامات هذه المجلة

تم المجلة الليبية للمعلومات
لاتصالات بكل ما له علاقة
لعلوماتية، وبقضايا الإحصاء
تنوعة والمتعددة، وتكنولوجيات
علومات والحواسيب ووسائط
تصالات، وبأهمية التوثيق وصلته
افة نواحي الحياة الاقتصادية
لاجتماعية والتاريخية...الخ.

المراسلات

ه كافة المراسلات باسم رئيس التحرير .

ص . ب - طرابلس-ليبيا 2313

مبرق 22042

هاتف 3619903

بريد مصور 4442513

4442514

3603145

بريد إلكتروني majalla@nidaly.org

المبادرة العالمية

حاسوب محمول لكل طفل بأقل من 100 دولار

حاسوب محمول بقدرات تنافس أحدث الحواسيب الشخصية الحالية

أعلن في قمة مجتمع المعلومات بتونس 2005 عن تدشين مشروع عالمي طموح لتوفير حاسوب محمول لكل طفل في العالم، خلال السنوات القادمة، وقد حضر الأمين العام للأمم المتحدة تدشين النموذج الأولي لهذا الحاسوب أثناء حضوره مؤتمر قمة تونس حول مجتمع المعلومات خلال شهر 11 / 2005 ف. وشاهد العالم هذا الحاسوب لأول مرة في معرض التكنولوجيا المصاحب لفعاليات القمة العالمية، وقد أكد الدكتور نيكولس نيجروبونتى (Nicholas Negroponte) صاحب المبادرة، بأن معمل الوسائط المتعددة بمعهد ماسا تشوستس للتكنولوجيا (MIT) أخذ على عاتقه تطوير حاسوب محمول يناسب الأطفال في كل مكان، بحيث يكون هذا الحاسوب قليل التكلفة، (لا تزيد عن 100 دولارأمريكي)، وقوي يتحمل كل الصدمات والمعاملة الخشنة، ويستجيب لظروف الطلاب في كل الأماكن حتى التي لا تتوفر بها الكهرباء، وكذلك يتميز بأنه سيبنى على أحدث التقنيات، وتتوفر به كل الإمكانيات المتاحة في الحواسيب غالية الثمن. وقد شاهد زوار معرض تونس هذا الحاسوب المبتكر الجديد، واطلعوا على الإمكانيات الهائلة المتوفرة به، أهمها إمكانية شحنه بالكهرباء يدويا، وأنه يستطيع الارتباط بالإنترنت عبر الموجات اللاسلكية (WiFi) أيضا، وبه مداخل لوسائل التخزين الإضافية (USB)، والملحقات الإضافية التقليدية، وبسرعة معالجة عالية في حدود 500 ميجا هرتز، وذاكرة الوصول العشوائي بسعة واحد جيجا بايت، وشاشة عرض ملونة واحد ميجا بكسل، ويعتقد الكثير أن هذا الحاسوب سيخلق ثورة كبيرة في مجال التعليم والاتصال بعالم المعلومات لكل أطفال العالم، وخاصة في الدول النامية والفقيرة، وقد أكد صاحب المبادرة بأن مؤسسة غير ربحية أنشئت لهذه المبادرة، وسيبدأ في تصنيعه بكميات كبيرة (150 مليون حاسوب عام 2007)، وسوف لن يكون متاحا للبيع عبر القنوات التجارية، بل سيوزع على أطفال العالم عبر مؤسسات التعليم الرسمية ببلدانهم ليوزع كالكتاب المدرسي. والجدير بالذكر أن بعض الدول بدأت التفاوض للحصول على أولوية اقتنائه، مثل الصين والبرازيل، وبعض الدول الأفريقية، منها مصر وجنوب أفريقيا، ونأمل أن تسعى الجماهيرية من الآن لضمان حصتها لأطفالنا في المدارس.